وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف -
UNIVERSITE CHADLI BEN DJEDID – EL Tarf-
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية والتسيير
Faculté des science Economique, Commerciales Et Science De Gestion

السنة الجامعية: 2019/2018

الرقم التسلسلي:

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

الاستثمار السياحي كخيار إستراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي: عرض تجارب دولية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

- تحت إشراف الأستاذة: العابد برينيس شريفة

إعداد الطالبتان:

- شـــلـــوفـي زيـنب
- زواوي العـايش رقية

الملخـــص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية القطاع السياحي من خلال مساهمة الاستثمار السياحي في الاقتصاد الذي يعد عنصرا مهما من عناصر التنمية إذا ما توافرت الظروف الملائمة، من خلال مساهمته في النمو اقتصادي نظرا لما له من أهمية في زيادة وتنويع الاقتصاد الوطني، من خلال استثمار الموارد الموجودة في المناطق التي تتمتع بمقومات جذب سياحية. وذلك بتسليط الضوء على أهم محددات النجاح في ظل التحديات الراهنة التي تواجهها عدة بلدان والناتجة عن تقلبات أسعار النفط، وقد تمت دراسة مؤشرات اقتصادية وسياحية لبعض الدول النفطية وغير النفطية، ومن بين هذه التجارب تم عرض تجربة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، كذلك تجربة تركيا وماليزيا، مع الاشارة لواقع الاقتصاد الجزائري في مجال الاستثمار السياحي والتنويع الاقتصادي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أنه بالرغم أن لكل تجربة مميزات وعوامل نجاح، إلا أن كل دولة من الدول محل البحث لعبت دورا هاما في مواجهة العقبات التي تعترض اقتصادها الوطني من خلال تبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي، حيث أدركت أن تطبيق الاستثمار السياحي يعمل على تحقيق مجموعة من المزايا من خلال تقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل.

وأوصت الدراسة بمجموعة هامة من الاقتراحات أبرزها أنه يتطلب على الجزائر وأي دولة راغبة في تحقيق التنويع الاقتصادي الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال، مع ضرورة التركيز على الاستثمار السياحي باعتباره حل أمثل لتفعيل التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، التنويع الاقتصادي، السياحة، الجزائر، تجارب دولية.

Résume

Cette étude vise à mettre en évidence l'importance du secteur du tourisme grâce à la contribution de l'investissement touristique à l'économie, élément important du développement si les conditions le permettent, à sa contribution à la croissance économique en raison de son importance pour la croissance et la diversification de l'économie nationale grâce à l'investissement des ressources existantes. En mettant en évidence les facteurs de succès les plus importants compte tenu des défis auxquels sont confrontés plusieurs pays du fait des fluctuations des prix du pétrole, des indicateurs économiques et touristiques de certains pays pétroliers et non pétroliers ont été étudiés. Les Émirats arabes unis et l'Arabie saoudite, ainsi que l'expérience de la Turquie et de la Malaisie, en ce qui concerne la réalité de l'économie algérienne dans le domaine de l'investissement touristique et de la diversification économique.

L'étude a révélé un certain nombre de résultats, dont le plus important est que, même si chaque expérience présente des avantages et des facteurs de réussite, chaque pays a joué un rôle important pour faire face aux obstacles de son économie nationale en adoptant une stratégie de diversification économique. Un ensemble d'avantages en réduisant la dépendance à l'égard d'une source de revenu.

L'étude a recommandé un ensemble important de propositions a souligné qu'il a besoin Algérie iMac prêt à dire en Algérie pour obtenir un bénéfice de diversification économique de l'expérience des pays qui ont réussi dans ce domaine, avec la nécessité de se concentrer sur l'investissement Alsahi comme une solution optimale pour l'activation de la diversification économique.

Mots-clés: investissement touristique, diversification économique, tourisme, Algérie, expériences internationales.

إهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.. **الله جل جلاله**

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين..**سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم**

أحمد الله عز وجل على منه وعونه إتمام هذا البحث

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار..

والدي العزيز "**عمـــار**" أطال الله في عمره

إلى معنى الحب والحنان والتفاني.. إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي.. إلى أغلى الحبايب..

والدتي الحبيبة "**خضـــرة**" جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين

إلى إخوتي ورفقاء دربي في هذه الحياة "**سليم، عز الدين، رضوان**" وإلى زهرات حياتي **أخواتي** "**إكرام، أمينة**" وإلى زوجات إخوتي "**مريم، مروى**" حفظهم الله جميعا وإلى الملاك الصغير "**محمد ياسين**" أسأل الله أن يحفظه ويرعاه

وإلى صديقتي العزيزة "**روميسا**"

إلى من سلكت معي درب العمل والعطاء.. إلى ينبوع الصدق الصافي صديقتي "**زينب**" وإلى عائلتها الكريمة

كما أهدي ثمرة جهدي إلى أستاذتي الكريمة الدكتورة "**العابد برينيس شريفة**" التي زودتنا بمعرفتها الكبيرة ووفرت لنا من جهدها ووقتها الثمين

وإلى أصدقائي الأوفياء وكل عائلتي وأهلي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

رقيـــة

إهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٍ﴾

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وهانحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الإيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع.

إلى منارة العلم والامام المصطفي إلى الأمي الذي علم التعلمين إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشئ من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز **"بلقـاسم"**.

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة **"حـبيـبة"**
إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى أخواتي وأخواني

"أسمـاء"،"كـوثر"،"محـمد"،"عبـد الله"

إلى الكتكوتة الصغيرة **"جيـداء تسنيم"**

إلى من سرنا سوياً ونحن نشق الطريق معاَ نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يداً بيد ونحن نقطف زهرة وتعلمنا
إلى صديقاتي وزميلاتي **"أمينة و روميسا"**

إلى من سلكت معي درب العمل والعطاء.. إلى ينبوع الصدق الصافي صديقتي **"رقية"** وإلى عائلتها الكريمة

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح إلى أساتذتنا الكرام.
كما أهدي ثمرة جهدي إلى أستاذتي الكريمة الدكتورة **"العابد برينيس شريفة"** التي زودتنا بمعرفتها الكبيرة ووفرت لنا من جهدها ووقتها الثمين.

زينـب

شكـــــر وعرفـان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث، نحمد الله عز وجل على نعمه التي من بها علينا فهو العلي القدير، نتقدم بجزيل الشكر والعرفان وأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذة الفاضلة التي تستحق التكريم الدكتورة **"العابد برينيس شريفة"** لما قدمته لنا من جهد ونصح ومعرفة طيلة إنجاز هذا البحث.

كما لا ننسى أن نتقدم بأرقى وأثمن عبارات الشكر الجزيل والعرفان إلى كل من ساندنا في إعداد هذه المذكرة وإلى **كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير –جامعة الشاذلي بن جديد–**

ونتقدم بالشكر الخاص لأعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بقراءة المذكرة ومناقشتها

إلى كل هؤلاء نقول **شكرا**.

قائمـــة الأشكـال

رقم الشكل	عنـــــوان الشكـــل	الصفحة
1.1	مساهمة السياحة الدولية في الناتج المحلي الإجمالي 2014-2015	26
2.1	نسب تطور الاستثمار السياحي العالمي لسنتي 2014-2015	26
3.1	المساهمة الإجمالية للسياحة في التشغيل في العالم	27
4.1	نسبة تطور الايرادات السياحية الدولية من إجمالي الصادرات	29
5.1	هيكل مؤشر تنافسية السياحة والسفر العالمي	44
1.2	مخطط توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي	54
1.3	نمو الناتج المحلي سنويا في الإمارات العربية المتحدة للفترة 2011- 2017	90
2.3	تطور نمو الناتج المحلي للمملكة العربية السعودية للفترة 2011 - 2017	100
3.3	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2011-2017.	125
4.3	تطور عدد السياح في الجزائر للفترة 2011-2017	127
5.3	مساهمة الاستثمار السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في الفترة 2011-2017	127
6.3	مساهمة الإيرادات السياحية في إجمالي الصادرات الجزائرية خلال 2011-2017	128
7.3	تطور توزيع الفنادق في الجزائر للفترة 2013-2017	129

قائمــة الجـــداول

رقم الجدول	عنــوان الجـدول	الصفحة
1-1	نسبة تطور الايرادات السياحية الدولية من إجمالي الصادرات	28
2-1	ترتيب عشر الدول الأوائل في مؤشر تنافسية السياحة والسفر العالمية لعام 2017	47
1-3	مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2011- 2017	91
2-3	تطور إيرادات الدولة الإماراتية من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2011-2017	91
3-3	تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2011-2017	92
4-3	إجمالي العمالة ومعدل البطالة في دولة الإمارات للفترة 2011-2017	92
5-3	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي للفترة 2011-2017	93
6-3	الأثر الاقتصادي المباشر للاستثمارات السياحية في الإمارات العربية المتحدة للفترة 2011-2017	96
7-3	تطور الإيرادات السياحية في دولة الإمارات للفترة 2011-2017	97
8-3	تطور عدد السياح الوافدين إلى دولة الإمارات للفترة 2011-2017	97
9-3	ترتيب الإمارات العربية المتحدة في مؤشر التنافسية للسياحة والسفر العالمية خلال الفترة 2011-2017	98
10-3	تطور نسب مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2012-2017	101
11-3	الناتج المحلي موزعا حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى 2012-2017	101
12-3	تطور عدد السياح الوافدين إلى المملكة العربية السعودية للفترة 2011-2017	103
13-3	تطور إيرادات السياحة بالسعودية خلال الفترة 2011-2017	103
14-3	إجمالي عدد الوظائف في القطاع السياحي خلال الفترة 2011-2017	104
15-3	المنشآت السياحية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2011-2017	104
16-3	ترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشر التنافسية للسياحة والسفر خلال الفترة 2011-2017.	104
17-3	إجمالي الناتج المحلي في تركيا ونموه سنويا خلال الفترة 2011-2017	109
18-3	إجمالي العمالة في تركيا ومعدل البطالة خلال الفترة 2011-2017.	109
19-3	القيمة المضافة لمختلف القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لتركيا خلال الفترة 2011-2017	109
20-3	تطور عدد السياح، إيرادات ونفقات السياحة في تركيا خلال الفترة 2011-2017	113
21-3	ترتيب تركيا في مؤشر التنافسية للسفر والسياحة العالمية خلال2017	114
22-3	ترتيب تركيا في مؤشر التنافسية للسفر والسياحة العالمية خلال 2011-2017	114
23-3	إجمالي الناتج المحلي لماليزيا ونموه سنويا خلال الفترة 2011-2017	116

24-3	توافد عدد السياح إلى ماليزيا خلال الفترة 2011-2017	118
25-3	نفقات وإيرادات السياحية لماليزيا خلال الفترة 2011-2017	119
26-3	ترتيب مؤشر التنافسية للسفر والسياحة العالمية لماليزيا	119
27-3	الناتج المحلي الإجمالي ونمو نصيب الفرد سنويا خلال الفترة 2011-2017	124
28-3	إجمالي العمالة ومعدل البطالة خلال الفترة 2011-2017	124
29-3	تطور نسبة القيمة المضافة لمختلف القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2017	124
30-3	مساهمة الاستثمار السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في الفترة 2011-2017	128
31-3	وضعية المشاريع السياحية في الجزائر للفترة 2013-2017	129
32-3	ترتيب الجزائر في مؤشر تنافسية السياحة والسفر العالمية لسنة 2017	130
33-3	الإستراتيجية المقترحة لتفعيل الاستثمار السياحي كأحد مرتكزات التنويع الاقتصادي بالاعتماد على بعض التجارب الدولية	132-131

فهـرس المحـتويـــات

المحتوى	الصفحة
ملخص	I
Résume	ii
إهـداء	iii
شكر وعرفان	v
قائمة الأشكال	Vi
قائمة الجداول	Vii
فهرس المحتويات	Ix
المقدمـة	02
الفصـــل الأول: لمحة عـامة حول الاستثمـــار السيـــاحي	[12-49]
تمهيد	12
المبحث الأول: ماهية الاستثمار السياحي	13
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي	13
أولا: مفهوم الاستثمار	13
ثانيا: مفهوم السياحة	15
ثالثا: مفهوم الاستثمار السياحي	20
المطلب الثاني: إستراتيجية الاستثمار السياحي وأهدافها	23
أولا: إستراتيجية الاستثمار السياحي	23
ثانيا: أهداف الاستثمار السياحي	24
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للاستثمار السياحي	25
أولا: الأهمية الاقتصادية المباشرة	25
ثانيا: الأهمية الاقتصادية غير المباشرة	29
المبحث الثاني: أنواع الاستثمار السياحي وأهم محدداته	30
المطلب الأول: أنواع الاستثمارات السياحية	30
أولا: تصنيفات الاستثمار السياحي	30
ثانيا: أنواع الاستثمارات السياحية	31

المطلب الثاني: مجالات الاستثمار السياحي	33
المطلب الثالث: محددات الاستثمار السياحي	34
المبحث الثالث: متطلبات الاستثمار السياحي، آثاره ومؤشراته	36
المطلب الأول: متطلبات الاستثمار السياحي	36
المطلب الثاني: آثار الاستثمار السياحي ومعوقاته	38
أولا: آثار الاستثمار السياحي	38
ثانيا: معوقات الاستثمار السياحي	41
المطلب الثالث: الاستثمار السياحي ومؤشر التنافسية للسفر والسياحة العالمية	42
خلاصة الفصـل	49
الفصـــل الثاني: الاطار النظـري لإستراتيجية التنويـع الاقتصـادي	[85-51]
تمهيد	51
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي	52
المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	52
أولا: تعريف التنويع الاقتصادي وخصائصه	52
ثانيا : أهمية وأهداف التنويع الاقتصادي	55
ثالثا: القواعد الأساسية للتنويع الاقتصادي ومبرراته	59
رابعا: قلة التنويع الاقتصادي وانعكاساته السلبية	61
المطلب الثاني : تطور مفهوم التنويع الاقتصادي والنظريات المفسرة له	61
أولا : تطور مفهوم التنويع الاقتصادي	62
ثانيا : النظريات المفسرة للتنويع الاقتصاد	64
المطلب الثالث : دوافع التوجه للتنويع الاقتصادي ومزاياه	66
أولا: دوافع التوجه للتنويع الاقتصادي	66
ثانيا: مزايا التنويع الاقتصادي	68
المبحث الثاني: تقسيمات التنويع الاقتصادي ومؤشراته	71
المطلب الأول : أنواع التنويع الاقتصادي ومعاييره	71
أولا : أنواع التنويع الاقتصادي	71
ثانيا : معايير التنويع الاقتصادي	72
المطلب الثاني : مستويات التنويع الاقتصادي	72
المطلب الثالث : أهم المتغيرات الدالة ومؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	74

أولا: أهم المتغيرات الدالة على التنويع الاقتصادي	75
ثانيا: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	76
المبحث الثالث: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار السياحي	80
المطلب الأول : آليات تحقيق التنويع الاقتصادي	80
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في التنويع الاقتصادي ومزاياه	82
المطلب الثالث : العلاقة بين الاستثمار السياحي والتنويع الاقتصادي	83
خلاصة الفصل	85
الفصـــل الثـــالث: عـرض بعض التجـــارب الـدولية	[133-87]
تمهيد	87
المبحث الأول: تجارب بعض الدول النفطية في التنويع الاقتصادي والاستثمار السياحي	88
المطلب الأول: تجربة الامارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي والاستثمار السياحي	88
أولا: سياسة التنويع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة	88
ثانيا: الاستثمار السياحي في الإمارات العربية المتحدة	94
المطلب الثاني: استراتيجية التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	98
أولا: التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	98
ثانيا: الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية	102
المطلب الثالث: الدروس المستفادة من تجارب الدول النفطية	105
أولا: الدروس المستفادة من تجربة الإمارات العربية المتحدة	105
ثانيا: الدروس المستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية	105
المبحث الثاني: تجارب بعض الدول غير النفطية في التنويع الاقتصادي والاستثمار السياحي	106
المطلب الأول: إستراتيجية التنويع الاقتصادي والاستثمار السياحي في تركيا	106
أولا: التنويع الاقتصادي في تركيا	106
ثانيا: الاستثمار السياحي في تركيا	110
المطلب الثاني: إستراتيجية التنويع الاقتصادي والاستثمار السياحي في ماليزيا	114
أولا: التنويع الاقتصادي في ماليزيا	114
ثانيا: الاستثمار السياحي في ماليزيا	116
المطلب الثالث: الدروس المستفادة من تجارب الدول غير النفطية	119
أولا: الدروس المستفادة من تجربة تركيا	119
ثانيا: الدروس المستفادة من التجربة الماليزية	120

المبحث الثالث: إشارة لوضعية الاقتصاد الجزائري والإستراتيجية المقترحة من التجارب الدولية	121
المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري وحتمية التوجه نحو التنويع الاقتصادي	121
أولا: واقع الاقتصاد الجزائري	121
ثانيا: حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري	122
ثالثا: عرض وتحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري	124
المطلب الثاني: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر	125
أولا: **مقومات الجذب السياحي**	126
ثانيا: عرض وتحليل بعض مؤشرات الاستثمار السياحي	127
المطلب الثالث: الإستراتيجية المقترحة لتفعيل الاستثمار السياحي كخيار استراتيجي لسياسة التنويع الاقتصادي	130
خلاصة الفصل	133
خاتمة	135
قائمة المراجع	139

مقـدمـــــة

1. مدخل الدراسة

إن اعتماد اقتصاد ما على مورد واحد وخصوصا إذا ما كان ذلك المورد هو مورد ريعي، فان ذلك الاعتماد يجعل ذلك الاقتصاد غير متسم بصفة الاستقرار، أي أنه معرض للتقلبات التي تحدث سواء في داخل اقتصاد ذلك البلد أو في خارجه، وتمتاز الاقتصادات التي تتنوع لديها مصادر الدخل بأداء اقتصادي أفضل من تلك التي تعتمد على قطاع واحد في توفير الدخل وتحقيق التنمية الاقتصادية. وقد تجلت هذه الحقيقة أساسا بعد تعاقب التقلبات التي عرفتها أسعار النفط، وما صاحبها من تأثير على الاقتصادات النفطية، فعادة ما يكون الأداء الاقتصادي لهذه الأخيرة يعرف تشوهات واختلالات هيكلية مقارنة بالدول التي تتنوع لديها مصادر الدخل غير أن هذه الوضعية لا ترتبط بوفرة الموارد، فهناك بعض الدول تتميز بأداء اقتصادي أفضل من أداء دول أخرى، لكن في كثير من الحالات تكون وفرة الموارد أحد أهم محددات الإخفاق الاقتصادي في هذه الدول. فالتنويع هو هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية أو غير النفطية فهو يحصن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغير الظروف.

وفي ظل الأهمية التي تتولد عن تنويع القاعدة الإنتاجية نجد أن أغلب الدول سعت جاهدة بكافة السبل والوسائل لتحقيق هذا الهدف وضمان استمرارية وديمومة نموها الاقتصادي، فقد حتم عدم الاستقرار الناتج عن تقلبات أسعار النفط على الدول النفطية، انتهاج سياسات واستراتيجيات ترمي في مجملها إلى تنويع القاعدة الاقتصادية، من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية، يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي وتحسين كفاءة هذه القطاعات وترشيد أساليب إدارة الفوائض المالية.

إن الوصول إلى تنويع الاقتصاد يتأتى من خلال تفعيل دور القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الوطني، ومن بين هذه القطاعات نجد القطاع السياحي الذي لقى اهتماما كبيرا من قبل الدول المتقدمة والنامية على السواء في الوقت الحاضر، وهذا للموارد الكبيرة التي تُجنى منه، وقلة التكاليف المرتبطة به، ولأهداف كثيرة يحققها للفرد والمجتمع والدولة ككل، لذا تم الاهتمام والعمل على تطوير وترقية الاستثمار السياحي، الذي يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول عامة، وهذا من خلال مساهمته في تحفيز الناتج المحلي الاجمالي، وتوفير مناصب الشغل، حيث يشكل دعما للنمو ومصدرا لخلق تنويع اقتصادي ومداخيل مستدامة لاقتصاديات الدول على حد سواء.

ويمثل الاستثمار السياحي أحد أهم مرتكزات تحقيق التنويع الاقتصادي وضمن أجندة أهداف النموذج الاقتصادي الجديد، وخاصة أن الاستثمار في القطاع السياحي أصبح يلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية المحلية وتحقيق تطلعات المستثمرين والمواطنين.

2. إشكالية الدراسة

انطلاقا من الاطار العام للدراسة وأهمية القيام بها والوقوف على الأهداف المنتظرة منها، ويمكن صياغة الإشكالية التالية:

مامدى نجاح الاستثمار السياحي كخيار استراتيجي في تفعيل التنويع الاقتصادي في بعض التجارب الدولية؟ وماهي سبل تجسيد ذلك في الجزائر؟

وحتى تتم الاحاطة بكل جوانب موضوع الدراسة تقسم الاشكالية الرئيسية إلى أسئلة فرعية يمكن عرضها في ما يلي:

- ✓ هل يمكن اعتبار الاستثمار السياحي أحد السبل المثلى التي يمكن اختيارها لتفعيل التنويع الاقتصادي؟
- ✓ هل نجحت الدول النفطية والغير نفطية محل الدراسة في تفعيل تنويع اقتصادها انطلاقا من الاستثمار السياحي؟
- ✓ كيف يمكن للاقتصاد الجزائري أن يحقق تنويعا اقتصاديا والتخلص من اعتماده المفرط على النفط من خلال الاستثمار السياحي؟

3. فرضيات الدراسة

- ✓ **يعتبر الاستثمار السياحي أحد السبل المثلى لتفعيل التنويع الاقتصادي؛**
- ✓ **يساهم الاستثمار السياحي في تفعيل التنويع الاقتصادي في الدول النفطية والغير نفطية محل الدراسة؛**
- ✓ **يمكن للجزائر الاستفادة من تجارب بعض الدول لتنويع اقتصادها من خلال النهوض بالاستثمار السياحي.**

4. أهمية الدراسة ودوافع اختيارها

1.4 أهمية الدراسة

حظي موضوع التنويع الاقتصادي مؤخرا بكثير من الاهتمام، وذلك راجع لحداثته واعتماده على العديد من القطاعات الاقتصادية والاستثمار فيها والتي من بينها الاستثمار في القطاع السياحي ومن شأن هذا الاهتمام إبراز الأهمية العلمية والتطبيقية من أجل دراسته.

✓ **الأهمية العلمية:**

- يعد التنويع الاقتصادي الركيزة الأساسية في عدة اقتصادات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية كونه يمس جانب حساس ومهم في الاقتصاد، وهذا راجع إل تذبذب أسعار النفط مما أدى إلى حدوث خلل في الاقتصاد الدولي عامة.
- إن قطاع السياحة يجسد بديلا تنمويا قادرا على تحقيق التنويع الاقتصادي، وتحقيق آثار تفاضلية ايجابية على باقي القطاعات الاقتصادية في اطار علاقته التشابكية مع باقي القطاعات.

✓ **الأهمية التطبيقية:**

- تكمن أنه من خلال هذه الدراسة يتم عرض بعض التجارب الدولية التي اعتمدت على إستراتيجية الاستثمار السياحي، وتوضيح كيفية مساهمة هذه الاستراتيجية في تحقيق التنويع الاقتصادي.

2.4 دوافع اختيار الدراسة

يرجع سبب اختيار موضوع الدراسة إلى مجموعة من الدوافع من بينها نجد:

أ. الدوافع الموضوعية:

- القضية الراهنة في مختلف المجتمعات.
- الأهمية الكبرى التي يحتلها الاستثمار السياحي في اقتصاديات الدول.
- التوجه العالمي نحو الاهتمام بإستراتيجية التنويع الاقتصادي سواء للدول النفطية أو غير النفطية.
- الكشف عن خيار جديد يدفع عجلة التنمية.

ب. الدوافع الشخصية:

- ارتباط هذا الموضوع بمجال التخصص.
- الميل إلى البحث في مثل هذه المواضيع ذات الطابع الاقتصادي.
- أهمية الموضوع على الساحة الدولية وحتى المحلية، حيث أصبحت حديث مختلف الملتقيات والندوات.

5. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- محاولة إعطاء مفهوم شامل لإستراتيجية التنويع الاقتصادي من محددات ومستويات وكذا مؤشرات قياسه؛

- دراسة موضوع الاستثمار السياحي والتطرق للاستراتيجيات المتبعة من طرف الدول؛

- تقديم بعض الاقتراحات المهمة التي قد تسهم في تفعيل الاستثمارات السياحية، من خلال الاستفادة من بعض التجارب الدولية.

6. حدود الدراسة

نظرا لتوسع موضوعي التنويع الاقتصادي والاستثمار السياحي وللإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة وتناولها بشكل جيد تتبلور حدود البحث في ما يلي:

أ- الحدود المكانية: دراسة المحيط الدولي بعرض تجارب بعض الدول في مجال تطبيق الاستثمار السياحي كأحد مرتكزات التنويع الاقتصادي، إذ تم عرض تجربة الامارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، تركيا وماليزيا بالإضافة لعرض واقع الاقتصاد الجزائري.

بغرض الاستفادة من هذه التجارب من أجل تحقيق النمو في الدول الراغبة للتوجه نحو تنويع مصادر الدخل.

ب- الحدود الزمانية: تمثلت الحدود الزمنية في هذه الدراسة في التركيز على الفترة الممتدة من 2011-2017 ، وقد تكون اختلفت الحدود الزمانية من تجربة إلى أخرى وذلك راجع إلى المعلومات المتوفرة بخصوص موضوع الدراسة، وبالتالي اقتصرت الدراسة حسب توفر البيانات في كل حالة.

7. منهج الدراسة

لإعطاء الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق، وتحقيقا لهدفه والإجابة عن أسئلته والإلمام بكل جوانبه، واختبار مدى صحة الفرضيات المذكورة سابقا على ضوء ما يتوفر من بيانات تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى جمع الحقائق من الواقع مع محاولة تحليلها وتفسيرها للوصول إلى النتائج.

ولربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي تم الإعتماد على منهج دراسة الحالة لدراسة تجارب بعض الدول في مجال تطبيق الاستثمار السياحي لتفعيل التنويع الاقتصادي لاستخلاص أهم مقومات نجاحهم مع استعراض الإحصائيات وتطور المؤشرات السياحية، وهذا بغية استنتاج بعض الدروس المستفادة من هذه التجارب التي يمكن تجسيدها من طرف الدول التي ترغب في تنويع اقتصادها.

8. الدراسات السابقة

هناك العديد من الباحثين قد تطرقوا إلى موضوع الاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي، ومن بين هذه الدراسات نجد:

أولا: دراسة نسيبة سماعيني بعنوان:

" دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدراة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، ومحاولة معرفة أسباب تراجع السياحة في الجزائر، بالإضافة إلى حصر المعوقات التي حالت ولازالت تحول دون الإهتمام بهذا القطاع في السياسة التنموية في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى أن ضعف القطاع السياحي في الجزائر يعود أساسا إلى اهماله في مختلف برامج التنمية الاقتصادية، مع غياب سياسة تسويقية للمنتوج السياحي في الجزائر بالإضافة إلى هيمنة القطاع العام في الهياكل السياحية ذات التكاليف الباهظة واهمالها لدور القطاع الخاص.

واقترحت الدراسة ضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر بشكل مستدام والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال السياحة، بالإضافة إلى دعم الاستثمار في مشروعات البنى التحتية بتوفير المناخ الملائم للاستثمار السياحي، وإعطاء الأولوية للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي والمساهمة في تحسين أداء القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ثانيا: دراسة بوفنش وسيلة بعنوان:

" اقتصاد ما بعد النفط :الإمارات العربية المتحدة نموذجا رائد في التنويع الاقتصادي"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، الجزائر،2017.

هدفت الدراسة إلى تحديد منظومة السياسات الاقتصادية الجديدة المرتبطة بتطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتطرق لواقع التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة من خلال الوقوف على مختلف الانجازات المحققة وآفاقها المستقبلية، بالإضافة إلى تقييم سياسات دولة الإمارات العربية المتحدة الرامية إلى تنويع اقتصادها والتقليل من الاعتماد على النفط.

توصلت الدراسة إلى أن تحقيق التنويع الاقتصادي يتطلب إحداث سلسلة متعاقبة من التغييرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني، سعيا للتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين، وهو ما يترتب عنه استغلال أمثل لمختلف موارد المجتمع وضمان التوازن والاستقرار للاقتصاد الوطني، مما يجنبه الوقوع في الأزمات والتعرض للصدمات الخارجية، كما يرجع نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في تنويع اقتصادها وتفادي التهديدات المرتبطة بالاعتماد شبه الكلي على قطاع واحد بالأساس إلى الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط منذ فترة طويلة قبل حدوث التقلبات الحادة التي شهدتها أسواق الطاقة العالمية في الآونة الأخيرة، وذلك في إطار السعي الحثيث نحو بناء نموذج تنموي مستدام.

اقترحت الدراسة ضرورة التنسيق الإقليمي مع دول الخليج الأخرى، فيعيقه عدم وجود رؤية تنموية خليجية موحدة من جانب وضعف مؤسسات العمل الخليجي المشترك من جانب آخر، وذلك في وقت تبزر فيه أهمية التكتلات الإقليمية أو الاقتصادية لما يمكن أن تضيفه من قوة تفاوضية كبيرة للدول الأعضاء، والتي تمكنها من الحصول على شروط تجارية موحدة.

ثالثا: دراسة غلاب فاتح، سعيداني محمد السعيد، ورزيقات بوبكر بعنوان:

"السياسات والتجارب الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة المسيلة، جامعة غرداية الجزائر، 2017.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب انهيار أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد العالمي (الدول المستوردة والمصدرة للنفط) والتعرف على السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي.

توصلت الدراسة إلى أن ماليزيا واندونيسيا يعتبران من أفضل النماذج لبلدان نجحت في تنويع اقتصادها بعيدا عن النفط. وأنه رغم إتباع كل منهما مسارا تنمويا مختلفا إلا أنهما يشتركان في تقديم الحوافز لتشجيع الشركات على تطوير أسواق الصادرات ودعم العمالة في اكتساب المهارات بالإضافة إلى إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ موات لممارسة الأعمال.

اقترحت الدراسة أن الزيادة في تنويع اقتصاديات الدول الريعية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة سيتطلب مزيدا من الاتساق في الحوافز المتاحة للشركات والعمالة، وتركيز سياساتها الداعمة لتنويع الاقتصاد وتأمين بيئة اقتصادية مستقرة وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار في البنية التحتية والتعليم ومعالجة الافتقار إلى المنافسة في بعض الأسواق المحلية.

رابعا: دراسة مساني صورية بعنوان:

"الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة 1995–2014 دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف–، الجزائر، (2018–2019).

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية القطاع السياحي في تنمية موارد الجزائر خارج قطاع المحروقات وتحليل الوضع السياحي للجزائر من خلال إبراز نقاط القوة والضعف.

توصلت الدراسة إلى أن إنفتاح الأسواق وزيادة التدفقات الدولية لرؤوس الأموال والعمالة والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استراتيجيات وتحالفات الشركات المتعددة الجنسيات الساعية لتطوير عمليات التملك والدمج، بالإضافة إلى ضرورة توفر بيئة خصبة للاستثمار السياحي ما سهل بوجود السياحة بمقومات مختلفة، وقد هيأ ذلك بيئة مناسبة أمام السائحين على المستوى العالمي، حيث تسعى الإستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية إلى وضع سياسة الدولة على أساس اشراك جميع المؤسسات في تطوير المنتجات السياحية والأنشطة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وعلاوة على ذلك فإن هذه الاستراتيجيات تعمل على وضع إطار مستدام لتوجيه وتنسيق تنمية السياحة في السنوات القادمة وخلافا للقطاعات الاقتصادية الأخرى؛ السياحة لا تزال هيكليا قطاع أفقي حيث تطوره يرتبط بالبيئة العامة.

اقترحت الدراسة تطوير باقي القطاعات ذات العلاقة بالبيئة العامة للسياحة وتنمية الموارد البشرية للإدارة السليمة والتخطيط الناجح، بالإضافة إلى الارتقاء بوسائل وأساليب الترويج والتسويق السياحي.

خامسا: دراسة بن موفق زروق بعنوان:

"إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور –الجلفة–، الجزائر، (2018–2019).

تهدف الدراسة إلى محاولة الوقوف على أهم المحطات التي مر بها الاقتصاد الجزائري وتسليط الضوء على مضمون البرنامج الاقتصادي الجديد، واختبار مدى قدرته على تحقيق التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية الريعية ومحاكاة الواقع العملي لموضوع التنويع الاقتصادي بالإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى إبراز فرص نجاح التنويع الاقتصادي في القطاعات الغير نفطية التي تتميز الجزائر بميزة تنافسية فيها.

توصلت الدراسة إلى أن اختيار إستراتيجية التنويع الاقتصادي لا يخضع لنظرية أو إستراتيجية بذاتها وإنما يرتبط بجميع الظروف التي تحيط بالتنمية وحجم الموارد الاستثمارية المتاحة لها وحالة القطاعات الرئيسية وتركيزها على الأنشطة والصناعات الرائدة بما يضمن استغلالها بكفاءة عالية وفي حدود الإمكانيات المتاحة، وأن عجز القطاعات الاقتصادية (الفلاحة، الصناعة، السياحة، الطاقة المتجددة) في الجزائر ليس مرتبطا إلى حد كبير بشح الموارد أو الإمكانيات بشكل عام، بقدر ما هو نتيجة للاستخدام غير الفعال للإمكانيات المتاحة بسبب عجز السياسات التي هدفت للنهوض بهذه القطاعات.

اقترحت الدراسة أنه ينبغي على الجزائر أن تسلك طريق التنويع الاقتصادي وأن تبتعد عن القطاع الريعي تدريجيا في بناء اقتصادها الوطني خاصة على المدى الطويل كونه بتميز بالدرجة الأولى أنه مورد طبيعي قابل للنضوب وبالدرجة الثانية أنه يتعرض لمخاطر التقلبات الدورية في الأسواق الدولية مما يعرض برامج التنمية في الجزائر للخطر. وعليه يجب الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة ومتجددة لضمان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، بالإضافة إلى توسيع دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وإشراكه في إنجاز المشاريع المقترحة لتنويع القاعدة الاقتصادية خاصة إذا كانت هذه المشاريع تحمل مخاطر اقتصادية معينة.

وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها درست التنويع الاقتصادي من جوانبه المختلفة والتركيز على الاستثمار السياحي كخيار استراتيجي لتفعيله، حيث يعتبر التنويع الاقتصادي هدف تسعى لتحقيقه كل دولة من خلال توفير البيئة المناسبة للاستثمار السياحي. كما تم تدعيم الدراسة بعرض تجارب دولية منها النفطية مثل الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية وغير النفطية مثل تركيا، ماليزيا، إذ نجد عدة دراسات اقتصرت على دراسة واقع الجزائر و/أو عرض تجربة واحدة فقط.

9. هيكل الدراسة

حتى تحقق الدراسة أهدافها من خلال الإجابة عن إشكالية الدراسة وتساؤلاتها من جهة واختبار فرضياتها من جهة أخرى، تطرقت الدراسة في البداية لمقدمة عامة يتبعها ثلاثة فصول وخاتمة.

الفصل الأول بعنوان لمحة عامة حول الاستثمار السياحي، حيث وضح مختلف التعاريف الخاصة بالاستثمار السياحي، ومدى أهميته وكذا أهدافه وأسسه والأنواع المختلفة له، كما سيتم ابراز مختلف الأساسيات العامة الملمة بالموضوع من مجالات، مقومات الاستثمار السياحي، مع الإشارة إلى مختلف المتطلبات والعوامل المشجعة له وأهميته الاقتصادية مع مراعاة الآثار التي تنجم عنه؛

أما الفصل الثاني فخصص لإستراتيجية التنويع الاقتصادي، حيث يتضمن على المفاهيم الأساسية من تطور المفهوم إلى النظريات المفسرة له بما في ذلك دوافع التوجه له، من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الاستراتيجية، من خلال ابراز مختلف مرتكزات التنويع الاقتصادي انطلاقا من أنواعه ومعاييره، وصولا إلى تأثيره على النمو الاقتصادي؛

وبعد الدراسة النظرية في الفصلين الأول والثاني تم في الفصل الثالث دراسة تجارب دولية في مجال الاستثمار السياحي ومدى مساهمته في تحقيق وتفعيل التنويع الاقتصادي وذلك في الدول النفطية باستعراض تجربتي الامارات العربية المتحدة والسعودية، والدول البعيدة عن التركيز على النفط في إستراتيجيتها باستعراض تركيا وماليزيا مع التطرق إلى عوامل نجاح كل تجربة، وتم الاشارة في الأخير إلى واقع الاقتصاد الجزائري مع استخلاص إستراتيجية مقترحة من كل تجربة من التجارب السابقة من أجل تنويع الاقتصاد الوطني والدول الراغبة في ذلك.

الفصـل الأول:

لمحة عامة حـول الاستثمـار السيـاحـي

تمهيـــــــــد

تعاظمت أهمية النشاط السياحي في العالم خلال العقود الأخيرة بالنظر لما أصبح يمثله من مورد اقتصادي هام، بل إن مداخيل الأنشطة السياحية أصبحت تمثل موردا رئيسيا للعديد من الدول، ولم يعد النشاط السياحي مقتصرا على فكرة الترفيه التي كانت سائدة في العقود الماضية، بل إن الدوافع فيه تعددت من سياحة ترفيهية، علمية، صحية، ودينية وهو ما كان سببا للاتجاه نحو تنمية هذا المجال والاهتمام بالمحافظة على مقدراته، بما يحفظ استمرارية هذا المورد وديمومته.

وتعد المشاريع السياحية من أكثر المشاريع جلبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين المحليين والأجانب، حيث أن الاستثمار السياحي يلعب دورا كبيرا في توفير مناصب الشغل وجلب أكبر قدر من العملة الصعبة، ويساهم في دعم الاقتصاد الكلي وميزانية الدولة، كما يؤدي الى زيادة العرض السياحي بمختلف أشكاله وبالتالي زيادة الطلب السياحي، الشيء الذي تسعى الى تحقيقه كل دولة تزخر بثروات ومقومات سياحية مهما كان نوعها، وتعتبر تهيئة مناخ الأعمال عن طريق تحديث قوانين الاستثمار وملاءمتها مع التشريعات الدولية وتفعيل التشريعات المالية والاتفاقيات الدولية، من الإجراءات الرامية الى تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية السياحية بصفة خاصة، وعليه أصبح الاستثمار السياحي يكتسي أهمية بالغة في مجالات عدة، فجاء هذا الفصل لإلقاء نظرة عامة حول الاستثمار السياحي من خلال ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار السياحي

المبحث الثاني: أنواع الاستثمار السياحي وأهم محدداته

المبحث الثالث: متطلبات الاستثمار السياحي، آثاره ومؤشراته

المبحث الأول: ماهية الاستثمار السياحي

يتكون الهيكل الاقتصادي لأي دولة من عدة قطاعات تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على المتغيرات الاقتصادية، وبما أن التنمية الاقتصادية تتطلب تغييرا في الهياكل الاقتصادية للدولة وخاصة تلك المتردية التي لا تحقق نائجا وطنيا، ويعتبر الاستثمار السياحي أحد هذه الهياكل التي تسعى الدول إلى تحقيقه لما له من دور هام في اقتصادياتها.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي

يعتبر الاستثمار السياحي مفهوما مركبا من كلمتين " استثمار " و " سياحة " وبناءا على ذلك يتم التطرق أولا إلى التفصيل في كل كلمة على حدى ومن ثم ضبط المصطلح الكلي.

أولا: مفهوم الاستثمار

1- التعريف الاقتصادي للاستثمار

قد يختلف الاقتصاديون حول الاستثمار لكن يتفق الكل على أنه ليس هناك استثمار ما لم تكن هناك عملية خلق ثروة، فالاستثمار هو تخصيص موارد آنية متاحة بغية تحقيق نتائج موزعة عبر الزمن مستقبلا، والتي تفوق الإنفاق الاستثماري أو التكلفة المبدئية.

لغة: عندما نقول " ثمر " يتبادر الى الذهن ثمر الشجر أي أن الشجرة التي كان أصلها ثمرة واحدة كبرت وطرحت ثمارا كثيرة، و "استثمر الشيء" استولده وجعله يتكاثر، وثمر فلان ماله نماه وكثرة، واستثمر المال جعله يزداد أي يتكاثر ويتعاظم، حيث قال الله تعالى: ﴿مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مئة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم﴾ سورة البقرة: الآية 261.

ويطلق على الثمر على أي عائد أو نفع يصدر عن أي أصل مادي أو معنوي.[1]

اصطلاحا: تعددت مفاهيم وتعاريف الاستثمار ويمكن توضيحها فيما يلي:

عرفه الاقتصادي كينز على أنه: "يتضمن كل المنتجات التي يشتريها مقاول من مقاولين آخرين ويوجهها إلى مخزونه الذي يودع فيه المنتجات التامة وغير التامة " **ويقول أيضا:** " إن الاستثمار هو تلك النفقة التي تحفز على الشراء والتي بدورها تخلق الاستثمارات".[2]

---

[1] – فيصل محمود الشواوره، **الاستثمار في بورصة الأوراق المالية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الاردن، 2008، ص 29.

[2] – أمبارك بلالطة ومحمد يونسي، **معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر–دراسة حالة تيبازة –**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 15، الجزائر، 2016، ص 163.

أما الاقتصادي بوارك كريستوفام: فقد أعطى تعريف محدد وواضح للاستثمار حيث يعتبر أن الاستثمار هو التخلي عن نفقة حالية من أجل تعظيم القدرة الإنتاجية للمؤسسة وهذا عن طريق شراء رأس مال تقني (آلات، معدات، بنايات ...إلخ) أو عن طريق رأس مال بشري (تكوين، تأطير العمال).[1]

ويعرف أيضا على أنه: توظيف للنقود لأي أجل من أي أصول وذلك للمحافظة على رأس المال أو تنميته، وسواء كان ذلك بأرباح ايرادية أو رأسمالية، مادية أو معنوية.[2]

وفي تعريف آخر: الاستثمار هو تكوين رأس المال الثابت أي إحداث تراكم عوامل مادية حصصا منها تجارية، وهذه الأصول تسمح بزيادة الطاقة الاقتصادية للمؤسسة والمساهمة في تشغيلها لعدة دورات إنتاجية، كما يمكن اعتباره توظيف للموارد المالية المتاحة في حوزة المؤسسة بهدف تعظيم قيمتها المستقبلية، وعليه فالاستثمار هو التضحية باستهلاك حالي أكيد في سبيل استهلاك مستقبلي غير أكيد في ظروف غير مؤكدة.[3]

وبالنظر إلى التعريفات السابقة يمكن استنتاج **التعريف الاجرائي للاستثمار** كالتالي:

نشاط اقتصادي يقوم على ضرورة توفر رؤوس أموال، يتم توظيفها وتوجيهها وتشغيلها في مشاريع اقتصادية واستثمارية بغية مضاعفتها وذلك من خلال العمل على تحقيق عائد أكبر يتجاوز المبالغ المستثمرة.

2- أهداف الاستثمار: تسعى المشاريع الاستثمارية لتحقيق مجموعة من الأهداف، إذ توجد أهداف خاصة بالمشاريع الخاصة وأخرى خاصة بالمشاريع العامة:[4]

1.2. الأهداف العامة للاستثمار:

- تحقيق أقصى قدر ممكن من الربح أو العائد مهما يكن نوع الاستثمار؛
- تكوين الثروة وتنميتها وذلك بتخصيص قسط من الأموال المستثمرة على أمل تكوين الثروة؛
- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الاحتياجات؛
- المحافظة على قيمة الموجودات؛
- السعي لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الاقتصادية المالية والاجتماعية.

2.2. الأهداف الخاصة بالاستثمار:

- تقوم المؤسسة بالاستثمار من أجل الطلب المتزايد على منتجاتها ، فتقوم بزيادة الانتاج لتغطية هذا الطلب؛
- المحافظة على حصة السوق أو رفعها؛

---

[1] – أمبارك بلالطة ومحمد يونسي، مرجع سبق ذكره، ص 164.

[2] – فيصل محمود الشواوره، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[3] – حسين بلعجوز والجودي صاطوري، **تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص6.

[4] – المرجع نفسه، ص 9.

- تحسين نوعية الانتاج وزيادة الايرادات؛
- حماية النشاط الرئيسي للمشروع من خطر توقف النشاط.

ثانيا: مفهوم السياحة

إن تعدد الظروف التي ساهمت في اختلاف وظائف السياحة في حياة المجتمعات أدت إلى وجود عدة مفاهيم وتعاريف لها، إذ أن التطرق لمفهوم السياحة يقود إلى التعريف بأصل الكلمة اللغوي والاصطلاحي من جهة، وكذا إلى التطرق لخصائصها التي تميزها عن بقية المفاهيم من جهة أخرى.

1- تعريف السياحة

لغة: يعتبر لفظ السياحة من الألفاظ المستخدمة في اللغات اللاتينية إلا أنه كان معروفا في اللغة العربية، فالمفهوم اللغوي للفظ سياحة نجد أنه يعني التجوال، وعبارة "ساح في الأرض " تعني ذهب وسار على وجه الأرض، وقد ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنون﴾ سورة التوبة: الآية 112. والسائحون تعني الصائمون استنادا إلى قول رسول الله هم المسافرون لطلب العلم أو الجهاد.[1]

اصطلاحا: تعددت مفاهيم وتعاريف السياحة ويمكن تبيانها فيما يلي:

عرفها ماثيسون بيتسي على أنها: " حركة مؤقتة للسكان أو الناس لمناطق معينة خارج مناطق سكانهم واقامتهم الدائمة وتشمل السياحة جميع النشاطات التي تمارس في مناطق الهدف وكذلك جميع الخدمات والتسهيلات التي تم توفيرها لممارسة هذه النشاطات، والسياحة بهذا المفهوم نوع من أنواع السفر الذي يختلف عن مرحلة العمل اليومية أو الهجرة أو التسوق أو الاقامة الدائمة ". [2]

تعريف المنظمة العالمية للسياحة :عرفت السياحة على أنها" مجموعة النشاطات التي يقوم بها الأفراد خلال السفر والانتقال إلى الأماكن خارج محيطهم المعتاد بغرض الراحة أو لأغراض أخرى".[3]

---

[1] – عميش سمية، **دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995–2015**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف 1، الجزائر،2015،ص19.

[2]– حسان أحمد صالح القدومي، **واقع وآفاق الارشاد السياحي في فلسطين –دراسة جغرافية تحليلية–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2003، ص 14.

[3]– سعيداني رشيد، **أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، الجزائر، 2017، ص 3.

وتعرف السياحة كذلك على أنها: عملية انتقال الانسان من مكان لآخر لفترة زمنية بطريقة مشروعة تحقق المتعة النفسية. أو هي الظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق منه الحاجات المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو الروتيني والإحساس بجمال المناظر الطبيعية والشعور بالبهجة والمتعة في الاقامة.[1]

أيضا السياحة هي نشاط يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد يحدث عند انتقال من مكان لآخر أو من بلد الى آخر بغرض أداء مهمة معينة أو زيارة مكان معين أو عدة أماكن أو بغرض الترفيه، وينتج عنه الاطلاع على حضارات وثقافات أخرى وإضافة معلومات ومشاهدات عديدة والالتقاء بشعوب وجنسيات متعددة.[2]

السياحة واحدة من أهم الصناعات في العقود الماضية لها آثار اقتصادية واجتماعية وتنظيمية كبيرة، كما تمثل وسيلة لتنويع الهياكل الاقتصادية وطريقة للتثمين الموارد.[3]

بناءا على مختلف التعاريف يمكن **تعريف السياحة على أنها** نشاط انساني يؤدي الى خلق علاقات بين الأشخاص في نفس المنطقة الجغرافية أو خارجها، ويتضمن التنقل والإقامة المؤقتة بتلك المناطق والتي يسعى من خلالها الزائر أو السائح (هو الشخص الذي يزور بلد غير بلده لأي غرض كان) إلى تلبية حاجاته ورغباته السياحية.

2- خصائص السياحة: وتتميز السياحة بمايلي:[4]

- تعتبر صادرات غير منظورة فهي لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان لآخر؛
- المنتج السياحي المتمثل في عوامل الجذب السياحي "الموارد السياحية الطبيعية " لا تباع إلا من خلال السياحة؛
- المنتج السياحي منتج مركب فهو مزيج من مجموعة عناصر متعددة تتكامل مع بعضها البعض وتتأثر بالقطاعات الأخرى في المجتمع؛
- إن السياحة الدولية منتج تصديري يتعرض في بعض الأحيان إلى درجة عدم الاستقرار، لأنه يتعلق بتأثيرات من القوى الخارجية، ومرونة عالية بالنسبة لكل من السعر والدخل بالإضافة إلى المشاكل الموسمية التي تؤثر على النشاط السياحي.

3- أنواع السياحة: تتعدد أنواع السياحة تبعا للدوافع والرغبات والاحتياجات المختلفة، فهناك السياحة الثقافية والترفيهية والعلاجية والدينية والرياضية بالإضافة إلى أنواع أخرى جديدة ساعد على ظهورها وانتشارها التقدم والتطور العلمي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وما صاحبهم من تطلعات ومتطلبات ذات نوعيات خاصة لم تكن معروفة

---

[1]- زيد منير سلمان، **الاقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 16.

[2]- خليف مصطفى غرايبة، **السياحة البيئية**، بدون طبعة، دار ناشري للنشر الالكتروني، الاردن، 2012 ، ص 103.

[3] - Elena Elisabeta POMEANU: des etudes sur le tourisme durable et sa contribution au développement régional, Thése de doctorat Sciences de l'Information et de la Communication, Faculté d'Ingénierie Chimique et de Protection de l'Environnement, université technique Gheorghe Asachi de ISAI, Roumanie, 2013, p 15.

[4] - عميش سمية، مرجع سبق ذكره، ص 26.

من قبل كسياحة المؤتمرات وسياحة المعارض وسياحة الحوافز. وقد صنف خبراء السياحة الأنواع المختلفة لها وفقا لعدة عناصر هي:[1]

1.3. طبقا لعدد الأشخاص المسافرين: حسب هذا المعيار نجد الأنواع التالية:

أ- سياحة فردية: هي عبارة عن سياحة غير منظمة ولا تعتمد على برنامج منظم أو محدد يقوم بها شخص أو مجموعة أشخاص لزيارة بلد أو مكان وتتراوح مدة إقامتهم حسب تمتعهم بالمكان أو حسب وقت الفراغ المتوفر لديهم، كل سائح من هذه المجموعة له دوافعه ورغباته الخاصة التي جاء من أجل تحقيقها والتي تتوقف على مقدرته المادية.

ب- سياحة جماعية: وهي عبارة عن سياحة منظمة ويطلق عليها سياحة الأفواج أو المجموعات، حيث تقوم الشركات السياحية بتنظيم وترتيب مثل هذا النوع من السياحة وكل سفرية أو رحلة لها برنامج خاص ومحدد وسعر محدد، وتعتمد على تحقيق رغبات المجموعة، إذا تكون هذه الرحلات متعددة ومتنوعة.

2.3. طبقا لوسيلة النقل المستعملة: وحسبه نجد:[2]

أ- سياحة برية: السيارات الخاصة، السكك الحديدية، الحافلات العامة والخاصة.

ب- سياحة بحرية أو نهرية: السفن والبواخر.

ج- سياحة جوية: الطائرات المختلفة.

3.3. طبقا للمنطقة الجغرافية: ويمكن التمييز بين:[3]

أ- السياحة الخارجية: التي يغادر فيها السياح الى بلد آخر لقضاء فترة مؤقتة في بلد آخر.

ب- سياحة الاستضافة: تمثل قدوم السياح من بلاد أخرى تعد موطنهم الأصلي وتستقبلهم بلد آخر.

ج- السياحة الداخلية: لا يغادر فيها السياح موطنهم الأصلي، بل ينتقلون داخل حدود بلدهم.

4.3. طبقا لمدة الإقامة: حسب هذا المعيار:

---

[1] – دماد نوال، **الاستراتيجية الترويجية واسهاماتها في تسويق السياحة الداخلية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، رسالة غير منشورة، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010/2009، ص 15.

[2] – محمدي وافية، **دور الترويج في ترقية الخدمات السياحية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011، ص 10.

[3] – العابد سميرة، **صناعة السياحة في الجزائر–الواقع وسبل النهوض–**، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، المنعقد يومي 19 و20 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2012، ص 1-2.

أ– سياحة أيام: هذا النوع من السياحة عادة ما يستغرق أيام محدودة من يومين إلى أسبوع يقضيها السائح ضمن برنامج معد مسبقا أو تكون سياحة فردية وتكون هذه السياحة متنوعة وخدماتها مختلفة وقد تكون في عطلة نهاية الأسبوع أو في المناسبات، ويكون هذا النوع من السياحة مستمرا على مدار السنة.

ب– سياحة موسمية: هذا النوع من السياحة يرتبط بموسم معين أي قضاء السائح في مكان ما لموسم معين، فترة الإقامة تتراوح من شهر إلى ثلاث أشهر، وغالبا ما يحمل هذا النوع من السياحة صفة الدورية أو التكرار أي نفس السواح يزورون نفس المكان سنة بعد سنة.

ج– سياحة عابرة : هذا النوع من السياحة يكون أثناء انتقال السواح بالطرق البرية عن طريق الحافلات السياحية، حيث أثناء التوجه إلى بلد ما يمر عبر بلد معين و يبقى فيه لمدة يوم أو يومين، في مثل هذه الحالات يمكن أن تقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات سياحية قصيرة لهؤلاء السياح، يمكن كذلك أن تحصل سياحة عابرة أثناء الانتقال بالطائرات و يحدث تعطل طائرة في مطار ما أو وجود اضطرابات معينة في إحدى المطارات يؤدي إلى عدم تزويد الطائرة بالخدمات ، فتقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات سياحية لزيارة الأماكن الأثرية و الحضارية والأماكن المهمة أثناء توقف الطائرة في البلد المضيف.

5.3. طبقا لمعيار السن: يمكن تقسيمها حسب هذا المعيار إلى:

أ– سياحة الشباب: وهي تلك السياحة التي يقوم بها الأفراد الذين يتراوح عمرهم بين 16 و30 سنة.

ب– سياحة متوسطي الأعمار: بين 30 سنة و60 سنة.

ج– سياحة كبار السن: فوق 60 سنة.

6.3. وفقاً لمعيار الموقع الجغرافي: نجد:

أ– السياحة الإقليمية: والتي تعني السفر والتنقل بين دول متجاورة مثل الدول العربية والإفريقية.

ب– السياحة الداخلية: هي تلك الزيارات والانتقالات التي يقوم بها المواطنون داخل حدود دولهم.

ج– السياحة الدولية: والتي تعني الانتقال والإقامة عبر حدود الدول والقارات المختلفة.

7.3. طبقا لمستوى الانفاق والطبقة الاجتماعية: حسب هذا المعيار نجد:

أ– سياحة أصحاب الدخول المرتفعة: الذين يسافرون بوسائلهم الخاصة مثل الطائرات.

ب– سياحة الطبقة المتميزة: التي تستخدم النوعيات الممتازة من الخدمات، فنادق الخمس نجوم، مقاعد الدرجة الأولى في الطائرات وغيرها من وسائل النقل.

ج– السياحة الاجتماعية أو العامة: لذوي الدخل المحدود.

8.3. طبقا للجنسية: حسب هذا التصنيف نجد:

أ- سياحة الأجانب (السياحة العالمية): يتضمن هذا النوع من السياحة جميع الأجانب ما عدا مواطني البلد، وتنظم الشركات السياحية برامج خاصة لجذب السياح الأجانب بما يتلاءم مع أذواقهم ورغباتهم، التي تختلف باختلاف العادات والتقاليد والجنسيات، السياح الأجانب ينجذبون دوما إلى الأماكن التاريخية وإلى السياحة الصحراوية وإلى الشواطئ.

ب- سياحة المقيمين خارج البلد (سياحة المغتربين): وهذا النوع من السياحة يتشابه كثيرا مع السياحة الاجتماعية لأن ظاهرة الهجرة المؤقتة للعمل في الخارج أصبحت ظاهرة مستفحلة خاصة في دول العالم الثالث، بحيث يتم تنظيم رحلات سياحية لغرض زيارة البلد الأم.

9.3. طبقا للغرض: تقسم السياحة حسب الغرض إلى:

أ- السياحة الدينية: تعني السفر من دولة إلى أخرى أو الانتقال داخل حدود دولة بعينها لزيارة الأماكن المقدسة لأنها سياحة تهتم بالجانب الروحي للإنسان، فهي مزيج من التأمل الديني والثقافي أو السفر من أجل الدعوة من أجل القيام بعمل خيري.[1]

ب- السياحة الرياضية: وهو السفر من مكان لآخر داخل الدولة أو خارجها من أجل المشاركة في بعض الدورات والبطولات أو من أجل الاستمتاع بالأنشطة الرياضية المختلفة والاستمتاع بمشاهدتها.

ج- سياحة التسوق: وهي سياحة حديثة تكون بغرض التسوق وشراء منتجات بلد ما تسري عليها التخفيضات من أجل الجذب السياحي مثل مهرجان السياحة والتسوق بدبي من كل عام.

د-السياحة العلاجية والصحية: وهي التنقل الذي يقوم به الشخص إلى أماكن العلاج وقضاء فترات مثل الحمامات المعدنية والمستشفيات المتخصصة، أو العلاج بالرمل والتنقل إلى المرتفعات التي يوجد بها الهواء النقي، ويتطلب هذا النوع وجود منشآت مؤهلة وبيد عاملة ماهرة ومتخصصة.

هـ- السياحة الأثرية والتاريخية: هي متعة للذهن والفكر وإشباع الحاجات الفكرية والعلمية وحب التطلع ومعرفة التراث الموجود في مختلف بقاع العالم وكافة الحضارات والانجازات التي تركها السابقين.

و- سياحة المؤتمرات والملتقيات والمعارض: هي الزيارة التي يقوم بها الشخص بغرض حضور مؤتمر دولي أو وطني أو تجمع سياسي أو اقتصادي بهدف دراسة قضايا عالقة، وتستقطب هذه السياحة المرتبطين بالمهنة مباشرة في أغلب الأحيان.

[1] – عصام حسن السعيدي، **التسويق والترويج السياحي والفندقي**، الطبعة 1، الأردن، 2009، ص 142.

ز-السياحة البيئية والطبيعية: السفر الى مناطق طبيعية للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضاراتها ماضيها وحاضرا، وتستقطب هذه السياحة عشاق الطبيعة خاصة في افريقيا وجنوب أمريكا.[1]

ثالثا: مفهوم الاستثمار السياحي

تعدد مفاهيم الاستثمار السياحي ونجد منها:

يعتبر **الاستثمار السياحي** جزء من الاستثمارات الإجمالية للدول، وهو ما يخصص من رؤوس الأموال لتمويل مشاريع القطاع السياحي، ويعتبر من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، ذلك أن رواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول ونمو الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعتها السياحية شأنها شأن أي نشاط استثماري في قطاعات أخرى تبحث عن ركيزتين أساسيتين لمباشرة نشاطها في أي مكان وتتمثلان في الضمانات و الحوافز،كتوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يشكل مناخا ملائما للاستثمار إلى جانب محفزات عديدة أهمها القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار المحلي و/أو الأجنبي وأيضا توافر بنية تحتية ملائمة وانتشار وعي سياحي بين مختلف شرائح المجتمع .[2]

ويعرف أيضا أنه ذلك الجزء من القابلية الانتاجية الآنية الموجهة لتكوين رأس المال السياحي سواء المادي أو البشري بغية زيادة طاقة البلد السياحية كالفنادق والمدن السياحية والمطاعم والطرق والنقل السياحي.[3]

الاستثمار السياحي يتمثل في مجموع ما يُنفق في قطاع السياحة، وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع، ويعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تُتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة، كما أن تطور الاستثمار السياحي يتوقف عن مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتوج السياحي المعروض وحجم الطلب عليه في السوق السياحية العالمية ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتوجها السياحي.[4]

الاستثمار السياحي هو الذي يتعلق بتوفير رؤوس الأموال وتوجيهها إلى اقامة مشروعات سياحية، حيث يرتبط الاستثمار السياحي مباشرة بتوفير مناخ ملائم من اكتمال البنى الأساسية والتشريعات المسيرة والحوافز المشجعة، والمعلومات المتاحة بشفافية ونظم الادارة العامة المتطورة.[5]

---

[1] – عصام حسن السعيدي،مرجع سبق ذكره، ص 144.

[2]– سعاد شعابنية وحكيمة حليمي، **بيئة أداء الأعمال في الجزائر وأثرها على الاستثمار في القطاع السياحي**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد 9، الجزائر، 2018، ص 338.

[3]– قويدر أمال، **تطور الاستثمار السياحي في الجزائر وأفاقه المستقبلية**، مجلة المدبر،العدد 5،الجزائر، 2017، ص 164.

[4]– واضح قواز وقطوش سمية، **عوامل جذب الاستثمار ومقوماته في الصناعة السياحية بالجزائر**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 1، الجزائر، 2018، ص 539.

[5]– ملاحي رقية، **واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 5، الجزائر، 2014، ص 141.

وبناءا على ما سبق يمكن **تعريف الاستثمار السياحي على أنه** ذلك النشاط الاقتصادي المخطط والهادف لتفعيل الموارد التي تزخر بها كل منطقة، من أجل تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والبيئية للمجتمع ومن ثم تحقيق الانفتاح والتواصل بين مختلف الشعوب والمجتمعات، وهو عملية استخدام وتوجيه رؤوس الأموال لخلق أو تثمين منتوج سياحي أو خدمة ترد ضمن متطلبات الجذب السياحي بهدف تسويق هذه الخدمة وتحقيق عائد على رؤوس الأموال المستغلة وتتمثل الصناعة السياحية في جميع الهياكل والمؤسسات التي تقوم باستيعاب الطلب السياحي المتمثل في السائح، وتقاس حجم الصناعة السياحية في إقليم معين بحجم الفنادق ووكالات السفر والهياكل القاعدية من طرق ومطارات ومواصلات واتصالات وهياكل قاعدية مخصصة للراحة من مناطق الاستجمام ومطاعم وأندية وتظاهرات ثقافية وكلها ناتج للاستثمار السياحي.

❖ وتتميز الاستثمارات السياحية بمايلي:[1]

1- ضخامة الأموال اللازمة للاستثمار في المشاريع السياحية لكون أغلبها يتضمن انشاءات ضخمة عقارية وأبنية حديثة ذات تكاليف عالية تضم كلف الأراضي السياحية وكثرة المضاربين عليها، والاعتناء بواجهة المنشآت والفنادق والأثاث والديكور مما يزيد من تكاليف الاستثمار.

2- طول فترة انشاء المشروع السياحي نسبيا وقد تصل إلى عدد من السنوات في الدراسة والإنشاءات والدعاية والترويج... الخ حتى يؤتي المشروع ثماره ويبدأ بإعطاء العائد، ويتطلب ذلك استيراد الكثير من المستلزمات التي لا تتوفر في السوق المحلي، مع تعرضها إلى مخاطر عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي محليا وعالميا.

3- تأثر الاستثمارات السياحية بظاهرة الموسمية، حيث أن موسمية الطلب السياحي تؤدي عدم امكانية تحقيق معدلات مرتفعة من الأشغال على مدار السنة، ومن ثم عدم تمكنها من تحقيق أرباح مرتفعة.

4- الانخفاض النسبي للعائد الصافي من الاستثمارات في المشروعات السياحية الفندقية والذي يتراوح مابين 10% و15% وهذا مما لا يشجع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه المشروعات.

5- يمتاز المشروع السياحي باعتماده الكثيف على عنصر العمل، إذ يعد جزءا من القطاع الخدمي الذي يمتاز بصعوبة إحلال الآلة على عنصر العمل، إذ يبقى عامل الخدمة هو الأساس في تقديم الخدمة السياحية.

6- يؤثر الاستثمار السياحي بشكل كبير على فائض الصادرات، فنجاح السياحة يعني ضمان تحقيق الطلب السياحي الأجنبي الوافد إلى البلد، مع تقليل الحاجة لسفر المواطنين للخارج، مما يؤدي إلى تحقيق المزيد من العوائد السياحية مع تخفيض الانفاقات السياحية مما يحافظ على العملة الصعبة ودعم التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.

[1]- موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 119.

7- إن للاستثمارات في هذا النشاط نتائج إيجابية تنفرد بها عن باقي الاستثمارات نتيجة لاعتماد هذه الصناعة وبشكل كبير في سد مستلزماتها الانتاجية من النشاطات الاقتصادية الأخرى، وبما ان الاستثمارات السياحية هي للأساس الذي من أجله تم تهيئة وتحضير هذه المستلزمات الانتاجية لذا فإنه هو الذي سيحدد الارتباطات الفنية أو التكنولوجية بين النشاط السياحي وبقية النشاطات الأخرى، وبالتالي فان اي زيادة في الاستثمار السياحي تعني خلق آثار خلفية كبيرة لدى القطاعات الأخرى، مما يترتب على ذلك المزيد من الاستثمارات في شتى المجالات وهذا مما يؤدي إلى تمهيد السبل لتحقيق مستوى معين من التكامل الرأسي والأفقي بين النشاط السياحي وباقي النشاطات الأخرى.

وهذا يعني أن درجة التكامل بين القطاع السياحي القطاعات الاقتصادية الأخرى يتوقف على عدة اعتبارات أهمها:

أ- سياسات الدولة في التصدير والاستيراد، فكلما قلت درجة تحكم ورقابة الدولة مثلا على الاستيراد فقد يؤدي ذلك الى ارتفاع ميل المشروعات السياحية لاستيراد المستلزمات الخاصة بالخدمات والتجهيزات الأساسية والتكميلية بدلا من شرائها من الداخل ويؤثر بالتالي على التنمية المترتبة على المشروعات الوطنية والعلاقات الاقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية وميزان المدفوعات ويقلل بالتالي حصيلة الدولة من العملة الأجنبية وغيرها من المجالات الأخرى.

ب- إن نجاح قطاع السياحة في تحقيق التكامل بينه وبين القطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى يتوقف على مدى قدرة الأخيرة في تلبية الاحتياجات المختلفة لقطاع السياحة من حيث الكمية والجودة والتوقيت.

ج- حجم ونطاق وطبيعة النشاط الذي تمارسه المنشآت السياحية ومدى تعدد وتنوع وتمركز المشروعات السياحية في الدولة.

د-الحاجة الى خلق التوازن بين:

- **استثمارات القطاع العام واستثمارات القطاع الخاص:** حيث يمكن ان تلعب الدولة دورا هاما في توجيه الاستثمار في القطاع السياحي وخصوصا إذا ما اعتبرت السياحة قطاعا أساسيا في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فيجب ألا تعوق الانشطة الحكومية أنشطة القطاع الخاص، كما يجب ألا تستبعد الأنشطة الحكومية حتى ولو كان القطاع الخاص نشطا ولديه خبرة، ومهما يكن من الأمر، فأن اهتماما خاصا يجب أن يوجه لإيجاد التوازن بين استثمارات كل من القطاع العام والخاص في المجال السياحي.
- **الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية:** فإذا كانت الاستثمارات الأجنبية تلقي ترحيبا من الدول لاسيما الدول النامية منها للحصول على رؤوس الأموال والخبرة والتكنولوجيا (التقنية) فإنه يجب أن يراعي ألا تقضي المشروعات السياحية والفندقية الأجنبية على معظم المكاسب السياحية، أي أن الاستثمار الأجنبي

يجب ألا يطغى على صناعة السياحة بمجملها ويسيطر عليها وإلا أصبحت عائدات النمو السياحي مجرد عائدات هامشية بسبب ضعف الاستثمارات المحلية.

المطلب الثاني: إستراتيجية الاستثمار السياحي وأهدافها

كل دولة تقوم بوضع استراتيجية الاستثمار السياحي الخاص بها والتي تتناسب وطبيعة ظروفها السائدة، وفي كل الأحوال تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية وسياسية.

أولا: إستراتيجية الاستثمار السياحي

إن إستراتيجية الاستثمار السياحي يجب أن تأخذ في الحسبان الاعتبارات التالية:[1]

- تحديد المشروعات السياحية باعتبارها جزءا من خطة سياحية تنموية؛
- اختيار المشروعات السياحية وفقا لدراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والنطاق الزمني للخطة؛
- إعطاء الأولوية لمصادر التمويل الوطني باعتبار أن لها الأفضلية على بقية المصادر التمويلية الأخرى؛
- تطوير الهياكل التشريعية والإدارية المساندة للمشروعات السياحية؛
- التعرف إلى المزايا والحوافز المتاحة للمشروعات الاستثمارية السياحية لما يتناسب مع الاحتياجات الاستثمارية؛
- قابلية المشروعات المختارة للتطبيق والتوظيف.

ويمكن إيجاز المبادئ العامة لإستراتيجية الاستثمار السياحي فيما يأتي:

- التنمية السياحية المستدامة؛
- السياحة المسئولة والمنظمة؛
- الشراكة الفعالة في تنمية السياحة؛
- التوفيق بين الربحية وتنمية المجتمع المحلي وإشراك سكانه في منافع السياحة؛
- ضمان أمن وسلامة السياح؛
- أهمية السياحة في تنشيط روابط التعاون الاقتصادي الدولي؛
- التوافق بين الانفتاح والتحرر في تجارة الخدمات السياحية وحماية البيئة الاجتماعية والهوية الثقافية للشعوب المحلية؛
- الواقعية في الاستخدام المستدام للموارد والإمكانات وعدم المبالغة بالطموحات؛
- المرونة والتجديد والتطوير للسياسات ورسم الخطط السياحية؛

[1] – مساني صورية، **الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة 1995–2014 دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف01، الجزائر،2019/2018، ص 210.

- التدريجية القائمة على التخطيط.

ثانيا: أهداف الاستثمار السياحي

إن الهدف الأساسي لكل الاستثمارات مهما كان نوعها هو الربح، بما في ذلك الاستثمار في القطاع السياحي لكن إضافة إلى أهداف أخرى، وهي نمو وزيادة معدلات التشغيل والارتقاء بمستوى المعيشة لسكان المناطق المستقبلية للسياح، وعليه فإن هدف القطاع الخاص من الاستثمار في مجال السياحة هو تحقيق عوائد كبيرة في سبيل استثمار أموالهم كبناء فنادق وتنظيم الرحلات السياحية، أما القطاع العام فيهدف إضافة إلى ما سبق إلى تحريك العجلة الاقتصادية للدولة ككل لتداخل القطاع السياحي مع القطاعات الأخرى وذلك للارتباط الوثيق بين زيادة الاستثمارات السياحية ونمو القطاع السياحي، ولعل أهم أهدف الاستثمار السياحي تتجسد في ما يلي:[1]

1- أهداف اقتصادية: تتجلى الأهداف الاقتصادية للاستثمارات السياحية فيما يلي:

- توفير رأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الإنتاجية في أي دولة من الدول؛
- خلق مشروعات تنموية تؤمن عوائد اقتصادية للبلد وتنشط الدورة الاقتصادية؛
- تنمية وتأهيل مناطق الجذب السياحي بهدف زيادة العائدات السياحية التي تساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات.

2- أهداف سياسية: تتمثل الأهداف السياسية للمشاريع الاستثمارية السياحية في:

- رفع مكانة الدولة سياسيا من خلال زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي؛
- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول والمنظمات الأخرى؛
- تغيير سلوك الأفراد وانتظامهم في المنظمات والمشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن.

3- أهداف اجتماعية: تهدف الاستثمارات السياحية اجتماعيا إلى:

- رفع مستوى المعيشة؛
- سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين أقاليم الدولة المتطورة وغير المتطورة من خلال الحد من الهجرة الداخلية وهذا عن طريق تطوير مناطق الجذب السياحي؛
- القضاء على كافة أشكال الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية الخطيرة التي تفرزها البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة.

[1] - واضح فواز وفطوش سمية، مرجع سبق ذكره، ص 540.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للاستثمار السياحي

ومن أهم ما يبرز أهمية الاستثمار السياحي، هي الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة التي تعكسها الاستثمارات السياحية على التنمية الاقتصادية والاقتصاد القومي، والتي يمكن تعدادها كالآتي :

أولا: الأهمية الاقتصادية المباشرة

وتتمثل هذه الأهمية فيما يلي:[1]

1- أهمية الاستثمار السياحي في تحسين ميزان المدفوعات: للسياحة أثر كبير في ميزان المدفوعات فدخول السياح الأجانب إلى الدولة يصاحبه دخول للعملات الأجنبية، وخروج المواطنين إلى الخارج يصاحبه خروج للعملات الأجنبية، وقد يستوجب الأمر استيراد خدمات القوى العاملة أو سلع وبضائع تستعمل في الاستثمارات السياحية مما يصاحبه خروج للعملات الأجنبية من دائرة الاقتصاد الوطني وقد يتم تصدير خدمات القوى العاملة أو سلع وبضائع سياحية يصاحبها دخول العملات الأجنبية.

2- أهمية الاستثمار السياحي في زيادة الدخل الوطني: إن القطاع السياحي كأي قطاع آخر له دوره الفعلي في تكوين الدخل الوطني، ويختلف هذا الدور بحسب حجم وأهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، إذ يمكن أن يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة، عن طريق إنشاء المشروعات الجديدة الخاصة بإنتاج المستلزمات السلعية والخدمية للقطاع السياحي والنجاح في تحقيق درجة عالية من التكامل بين القطاع السياحي وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى يمكن أن يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة والناتج القومي للدولة، ويمثل الشكل الموالي مساهمة السياحة الدولية في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنتي 2014 و2015.

[1] – تهتان موراد وشويرب جلول، **أثر الاستثمار في القطاع السياحي على بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني :دراسة تحليلية**، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد 4، جامعة المدية، الجزائر، 2016، ص 91.

الشكل رقم 1-1: مساهمة السياحة الدولية في الناتج المحلي الإجمالي 2014-2015 (%)

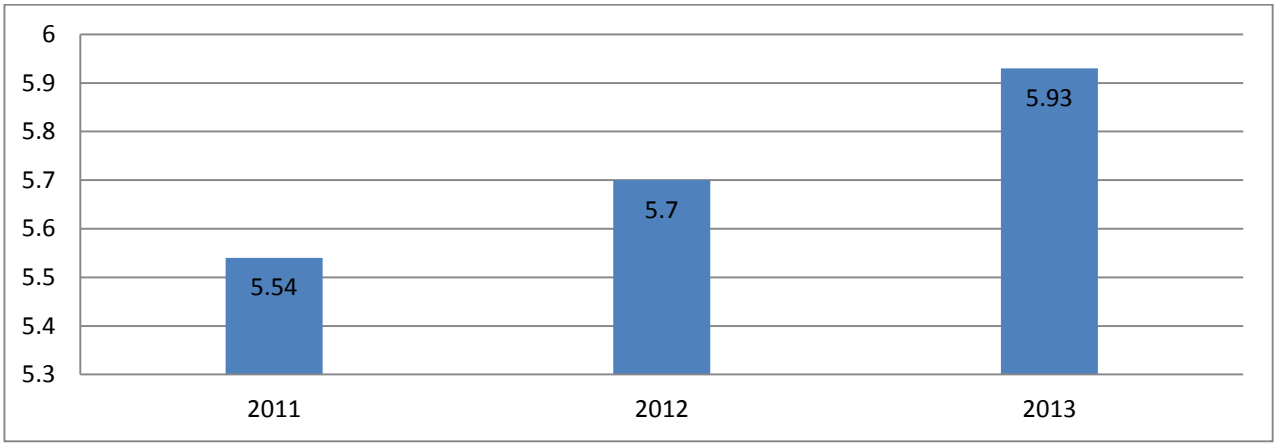

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من معطيات Travel and Tourisme Impacte 2015 : متوفر على الموقع: https://zh.wttc.org/، تم الاطلاع عليه 2019/06/12، على الساعة 11:50.

يتضح من خلال الشكل أن مساهمة السياحة المباشرة في الناتج المحلي الاجمالي العالمي تقدر حوالي 3.1% سنة 2014 و تصل إلى 3.7 %سنة 2015 وهذا يعكس النشاط الاقتصادي لصناعة الفنادق ووكلاء السياحة ووفقا لهذه الوتيرة، من المتوقع أن ترتفع نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.9 %سنة 2025 أي بمعدل نمو 3.3% سنويا.

إن مساهمة السياحة العالمية في الناتج العالمي يظهر أهمية تطور نسب الاستثمارات السياحية العالمية وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم 1-2 : نسب تطور الاستثمار السياحي العالمي لسنتي 2014-2015 (%)

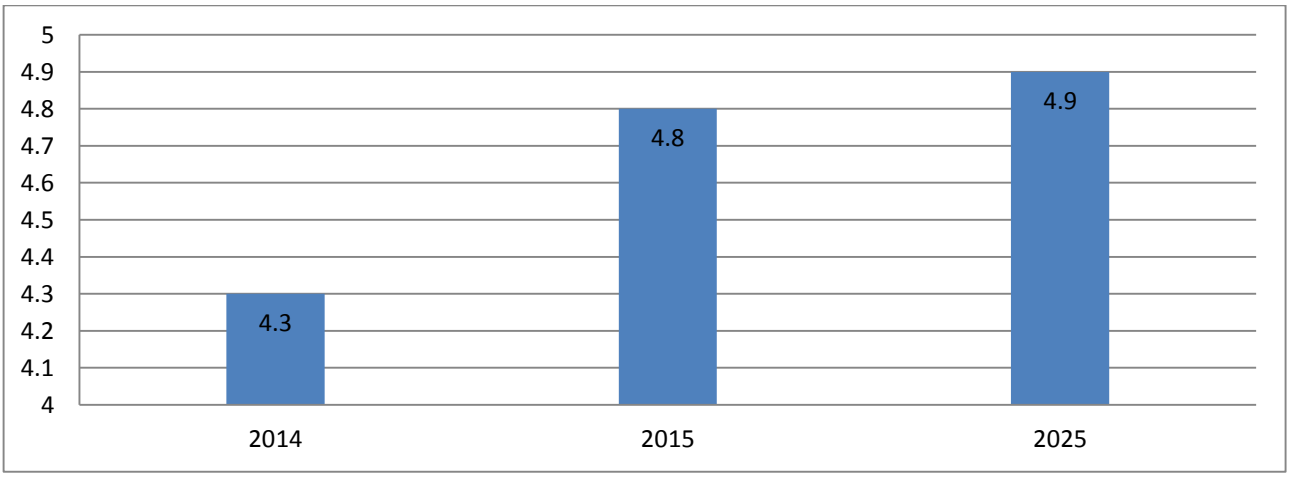

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من معطيات Travel and Tourisme Impacte 2015 ، متوفر على الموقع: https://zh.wttc.org/، تم الاطلاع عليه 2019/06/12، على الساعة 11:50.

من الملاحظ حسب الشكل السابق أن حجم الاستثمار الرأسمالي في السياحة حوالي 814.4 مليار دولار عام 2014، وبنسبة 4.8% سنة 2015 وبنسبة ارتفاع تقدر بـ 4.6 % ويتوقع أن يصل إلى336.4 مليار دولار سنة 2025 ، وتجدر الإشارة أن حصة السياحة من إجمالي الاستثمار الوطني قد تبلغ4.9 % سنة 2025.

3- أهمية الاستثمار السياحي في توفير مناصب الشغل: يستوعب القطاع السياحي أعداد كبيرة من العمال لأن معظم خدماته لا يمكن أن تؤدى إلا من خلال العنصر البشري، حيث لا يمكن تأديتها بواسطة الآلات؛ ويختلف أثر الاستثمار السياحي على العمالة وفقا للأهمية النسبية لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني وأهميته كقطاع إنتاجي بالنسبة للقطاعات الإنتاجية الأخرى.

ويمثل الشكل الموالي المساهمة الإجمالية للسياحة في التشغيل في العالم:

الشكل رقم1– 3: المساهمة الإجمالية للسياحة في التشغيل في العالم(%)

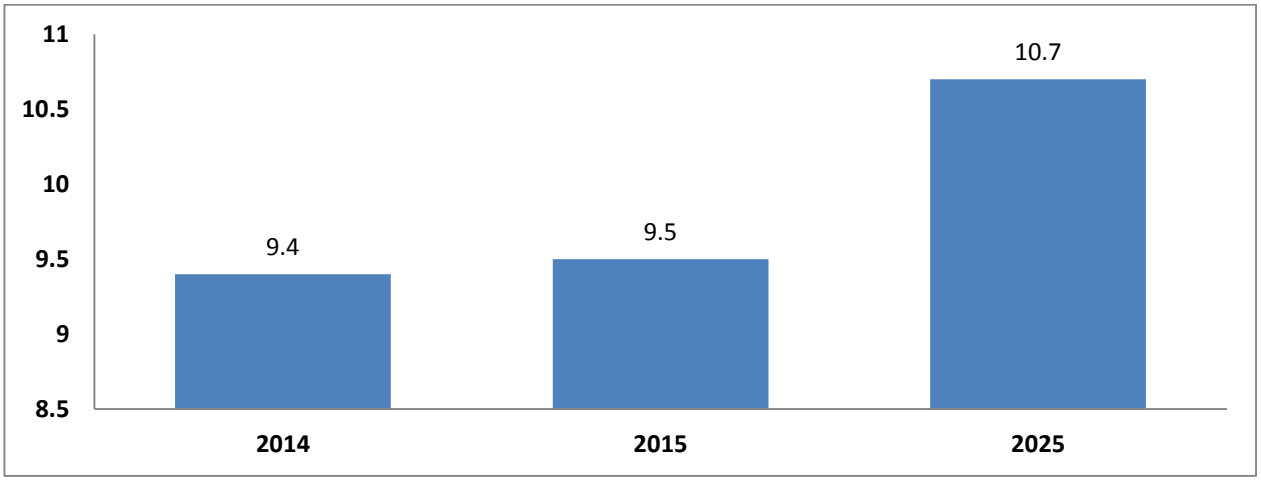

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من معطيات Travel and Tourisme Impacte 2015 : متوفر على الموقع: https://zh.wttc.org/، تم الاطلاع عليه 2019/06/12،على الساعة 11:50.

مما سبق يتضح أن قطاع السياحة يوفر حوالي 105.408.000 وظيفة بصورة مباشرة سنة 2014 أي بنسبة 3.6 % وقد ارتفع عدد الموظفين في القطاع إلى 107.519.000 وظيفة كما تساهم السياحة بنسبة 9.4 % من العمالة بصورة إجمالية سنة 2014 و 9.5% سنة 2015، ومن المتوقع أن تصل إلى 10.7% سنة 2025 وهذا يفسر مدى قدرة القطاع على توفير مناصب شغل نتيجة لدرجة تشابكه مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

4– أهمية الاستثمار السياحي في نقل التكنولوجيا: إن السماح للاستثمار الأجنبي بالدخول في مشروعات سياحية يمكن أن يحقق درجة من التقدم التكنولوجي عن طريق:[1]

- ✓ نقل فنون وأنظمة الإدارة الحديثة بالفنادق وغيرها من المنشآت السياحية؛

[1] – حفصي بونبعو ياسين، **إمكانيات ومعوقات القطاع السياحي في الجزائر وآليات ترقيته لتنمية الاقتصاد الوطني –دراسة تحليلية للفترة الممتدة (2008–2016)** –، مجلة المؤسسة، العدد 6، الجزائر، 2016، ص 212.

- ✓ إدخال تجهيزات جديدة ومتطورة من معدات يمكن استخدامها في تسهيل الخدمات؛
- ✓ تطوير وتحسين طرق العمل الحالية في الأنشطة السياحية؛
- ✓ إمكانية التقليد من طرف الشركات الوطنية لهذه الشركات كتطبيق نظم الإدارة الحديثة؛
- ✓ القيام ببحوث التنمية والتحديث في مجالات مختلفة للنشاط السياحي؛
- ✓ وجود الشركات يفرض على الشركات الوطنية جوا تنافسيا لضمان استمرارها.

5- أهمية الاستثمار السياحي في ميزانية الدولة: يمكن للاستثمار السياحي تمويل الميزانية العامة للدولة بإحدى الطرق التالية:[1]

- الإيرادات المتحققة للمنشآت السياحية التابعة للقطاع العام، إذ أن الحكومة في عديد من المجتمعات النامية هي المالكة أو المشرفة على المنشآت السياحية والتي تعمل لحسابها، وبالتالي فإن الإيرادات التي تحققها سوف تكون من الطبيعي إيرادات لميزانية الدولة.
- الإيرادات المتحققة للحكومة من حصتها في القطاع السياحي المختلط إذ أن المنشآت السياحية التابعة للقطاع المختلط تمتلك من قبل الحكومة والأفراد معا، لذا فإن للحكومة حصة من الإيراد المتحقق تذهب لميزانيتها.
- كما أن الاستثمارات السياحية تمول ميزانية الدولة عن طريق الضرائب التي تفرض عليها، وهذا النوع من التمويل يتحقق من جميع الأنظمة الاقتصادية.

وتبرز أهمية الاستثمارات السياحية الدولية من خلال تحقيقها للإيرادات السياحية الدولية وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 1-1: نسبة تطور الايرادات السياحية الدولية من إجمالي الصادرات (%)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الايرادات السياحية الدولية	5.54	5.70	5.93	6.11	6.60	6.83	6.66

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني: www. albankaldawli.org تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/05/01 على الساعة 11:55.

[1] – حفصي بونبعو ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 217.

الشكل رقم 1-4: نسبة تطور الايرادات السياحية الدولية من إجمالي الصادرات (%)

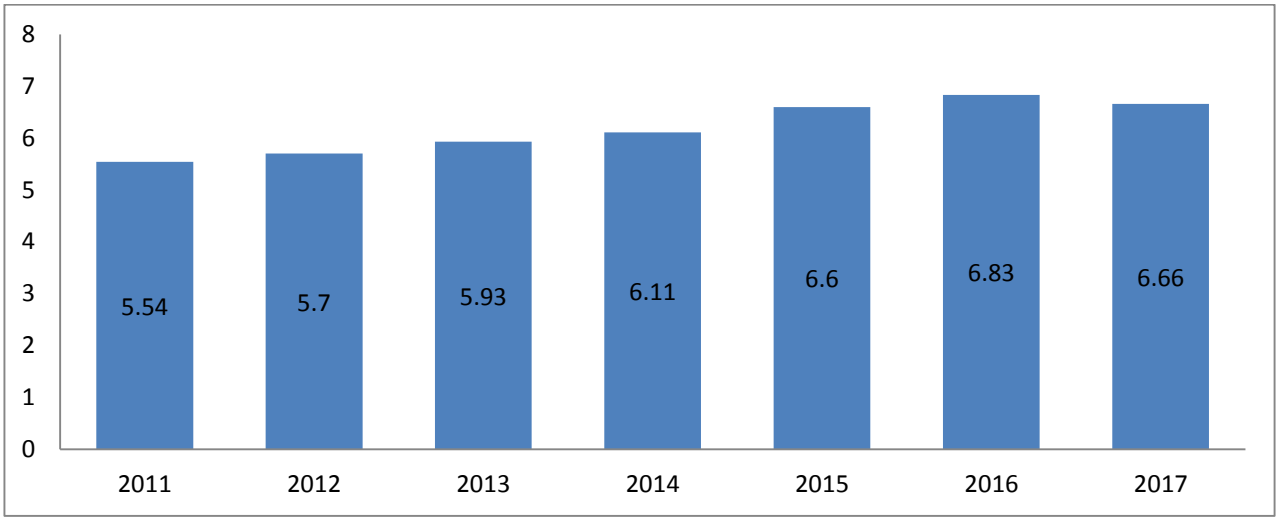

المصدر :من إعداد الطالبتان انطلاقا من معطيات البنك الدولي المتوفرة على الموقع الالكتروني: www. albankaldawli.org تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/05/01 ،على الساعة 11:50.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن الايرادات السياحية العالمية في ارتفاع مستمر حيث سجلت نسبة 5.54% سنة 2011 مقارنة بسنة 2017 بنسبة 6.66% من إجمالي الصادرات الدولية، ويجدر بالذكر أن فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ،اسبانيا والصين يتصدرون قائمة الترتيب للسياح الوافدين العالمي وعائدات السياحة لعام 2014 في حين دخلت المكسيك في المرتبة العاشرة.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية غير المباشرة

تتمثل الأهمية الاقتصادية غير المباشرة للاستثمار السياحي في:[1]

1- أهمية الاستثمار السياحي في تطوير القطاعات الأخرى: يقصد بذلك أن الاستثمار السياحي يحقق دخلا يؤدي إلى زيادة دخول العاملين فيه، وهؤلاء ينفقون دخولهم على تلبية طلباتهم الاستهلاكية وهذا الاستهلاك يؤدي إلى ارتفاع دخول آخرين، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المشاريع الاستهلاكية والاستثمارية والتوسع في إنشائها.

2- أهمية الاستثمار السياحي في تطوير البنى التحتية: تختلف التكاليف الاستثمارية لأي مشروع اقتصادي بحسب الموقع الجغرافي و مدى توافر المرافق الأساسية فيه، وبناءا على ذلك فإن المشروع المقام في المدن الحضارية تكون تكاليفه الاستثمارية أقل و ذلك لتوافر كل الخدمات التي يحتاجها المشروع من ماء، كهرباء و طرقات، أما المشروع الذي يقام في موقع بعيد عن المراكز الحضارية و التي تفتقر لخدمات المرافق الأساسية فيها، ففي هذه الحالة يضطر المشروع لتحمل جزءا من الأعباء التي تخصص لإنشاء بعض المرافق الأساسية و التي تعد ضرورية جدا لتسيير المشروعات السياحية، كأن

[1] – تهتان موراد وشويرب جلول، مرجع سبق ذكره، ص 92.

يتحمل المشروع فتح طريق، تشغيل مولد كهربائي أو حفر آبار للمياه.....الخ، مما يؤدي بالنتيجة إلى رفع التكاليف الاستثمارية للمشروع السياحي.

3- أهمية الاستثمار السياحي في زيادة فرص الاستثمار: مما لا شك فيه أن المشروعات السياحية من أكثر الاستثمارات جذبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب والوطنيين، حيث تتعدد مجالات الاستثمار السياحي كأماكن الإيواء الفندقي القرى السياحية، مراكز الاستشفاء والسياحة العلاجية، وكذلك أماكن الترفيه واللهو، المسارح ودور السينما، المراكز الرياضية، المطاعم والكافيتريا.

المبحث الثاني: أنواع الاستثمار السياحي وأهم محدداته

بعد ضبط مفهوم الاستثمار السياحي يتم تبيان مختلف أنواع الاستثمارات السياحية في هذا المبحث مع تحديد مختلف المعالم الأساسية الخاصة بكل من محدداته ومجالاته المختلفة وكل ما أتيح لنا من معلومات حول الاستثمار السياحي.

المطلب الأول: تصنيفات وأنواع الاستثمارات السياحية

لقد تعددت أنواع وتصنيفات الاستثمار السياحي حسب تعدد المعايير التي تشكل منطلقا للتصنيف، ويمكن حصرها في ما يلي:

أولا: تصنيفات الاستثمار السياحي

❖ يمكن تصنيف الاستثمار السياحي إلى خمسة أنواع هي:[1]

1- حسب القائم بالاستثمار: وفي هذا الإطار نجد إما استثمار فردي أو استثمار حكومي أو مشترك.

2- حسب جنسية المستثمر: ووفق هذا المعيار نجد إما استثمار سياحي محلي، أو استثمار سياحي أجنبي.

3- حسب المعيار الجغرافي: وحسب هذا المعيار فقد نجد الأصناف التالية: استثمار سياحي محلي ، استثمار سياحي دولي أو استثمار سياحي اقليمي.

4- حسب المدة: وفق هذا المعيار تصنف الاستثمارات السياحية إلى : استثمارات سياحية طويلة الأجل، استثمارات سياحية قصيرة الأجل و استثمارات سياحية موسمية.

5- حسب سرعة تحقيق العائد :حيث تصنف الاستثمارات حسب هذا المعيار إلى استثمارات سياحية ذات عائد سريع و استثمارات سياحية ذات عائد بطيء.[2]

[1] – تهتان موراد وشويرب جلول، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2] – خالفي علي وخيري محمد، **دور الاستثمار السياحي في تطوير القطاع السياحي الجزائري**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 1، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2019، ص 320.

ثانيا: أنواع الاستثمارات السياحية

❖ تنقسم الاستثمارات السياحية إلى:[1]

1- الاستثمار السياحي المباشر: يشير مصطلح الاستثمار السياحي المباشر إلى عملية توظيف أموال غير وطنية يملكها أفراد من جنسيات مختلفة وفق قوانين الاستثمار السائدة في الدول التي يتحقق فيها الاستثمار وحسب الاتفاقيات التي تجري بين طرفي الاتفاق، وهم الدول المضيفة والمستثمر وربما تسمح له هذه الاتفاقيات بإدارة استثماراته من بلده بواسطة وكلاء أو مديرين يختارهم بنفسه. ويكون توظيف الأموال في قطاع السياحة من خلال تقديم رأس المال من قبل المستثمر وتقدم الدول المضيفة التسهيلات اللازمة لهذا الاستثمار في المواقع السياحية والأثرية والتاريخية والدينية. وبالتالي فهو استثمار ينطوي على أفق زمني طويل لأنه استثمار في الموجودات الثابتة ذات عمر اقتصادي طويل الأجل، وقد لعبت الشركات متعددة الجنسيات دورا واضحا وكبيرا في هذا النوع من الاستثمار.

2- الاستثمار السياحي غير المباشر: يمكن للمستثمر المشاركة في توظيف أمواله في البلد المضيف، كأن يكون الاستثمار في الأوراق المالية، الأسهم والسندات أو قروض للشركات دون أن يكون له حق إدارة موجودات الشركة، ويسمى هذا النوع من الاستثمار الاستثمار غير المباشر او الاستثمار المحفظي ويتم ذلك من خلال تأسيس شركات سياحية لإقامة المنشآت السياحية في المواقع الأثرية والتاريخية والدينية من قبل القطاع الخاص بطرح أسهم وسندات في سوق الأوراق المالية داخل البلد أو خارجه، وبالتالي يمكن المستثمر المساهمة في استثمارات هذه الشركات من أجل دعم قطاع السياحة وذلك بامتلاك الأوراق المالية التي تمكنه من المشاركة في الاستثمار، و يشار إلى أن هذا الاستثمار قصير الأجل لأن المستثمر باستطاعته بيع ما يملكه خلال أيام أو أسابيع لكن ذلك يعني دخول مالك جديدة و المستثمر الذي اشترى ما باعه المستثمر السابق و غالبا ما يتم ذلك من قبل مؤسسات التمويل في البنوك و صناديق التقاعد وشركات التأمين والمصارف الاستثمارية.

❖ ويمكن تقسيم أنواع الاستثمار السياحي من حيث مجالاته إلى: [2]

1- الاستثمار في البنى التحتية: وهو الانفاق الموجه لإنشاء وإعادة تهيئة البنى التحتية التي تضم جميع التجهيزات والمنشآت والمرافق الأساسية والضرورية التي يحتاجها المجتمع، بما في ذلك السواح والزائرون لتحسين ظروف معيشتهم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وتشمل على الأشغال العمومية الكبرى والجسور والموانئ والمطارات

---

[1]- حاكم محسن محمد، **دور الاستثمار السياحي العربي والأجنبي في دعم الاقتصاد العراقي دراسة تطبيقية في محافظة كربلاء**، المؤتمر العلمي الثالث في جامعة أهل البيت، العدد 4، العراق،2006، ص 278.

[2]- موسى بن منصور، **الاستثمار السياحي ضمن برامج ومخططات التنمية السياحية في الجزائر وآثارها المترتبة عنها مؤشرات التنمية الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، الجزائر،2017، ص 223.

وطرق السكك الحديدية والسدود. وكذا المرافق العامة كشبكات توصيل الطاقة الكهرباء والغاز الموصل عن طريق الأنابيب وشبكات امدادات المياه والصرف الصحي. وتجهيزات المخابر لمعالجة المياه والنفايات الصلبة وكذا شبكات الاتصال السلكي واللاسلكي.

2- الاستثمار في الهياكل والمرافق السياحية: وهو الانفاق الموجه لاقتناء رأس المال الثابت والنقدي على مستوى الهياكل والمنشآت السياحية، بما في ذلك قيمة الأراضي التي تحتضن المؤسسة السياحية، هذا إلى جانب تكاليف إعداد المبنى والمرافق سواء تعلق الأمر بالمباني المخصصة لاستخدامات النشاط الأساسي (هياكل استقبال السواح وخدماتهم) والمباني المهيئة لخدمة هذا النشاط (مستودعات، غرفه توليد الكهرباء). كما يضم من جانب آخر التجهيزات والمعدات التي تضم كافة التجهيزات الفنية والتقنية مثل وسائل النقل والانتقال والمضخات والسلالم الكهربائية وأجهزة التدفئة والتكييف وأنظمة الأمان، تجهيزات المطابخ وتجهيز تصفية المياه. كما تضمن من جانب آخر التجهيزات الوظيفية في الغرف والمكاتب وأدوات الاستثمار الصغيرة مثل الصحون، الملاعق والشوكات والأغطية.

3- الاستثمار في شبكة النقل: يمثل النقل السياحي عنصرا محوريا في قيام تطوير الأنشطة السياحية في منطقة أو في بلد معين باعتبار أن المنتج السياحي يستوجب حضور المستهلكين الى المناطق السياحية، ولا ريب أن التطور الحاصل في الأنشطة السياحية في العقود الأخيرة ما هو إلا نتيجة التطور الحاصل في وسائل النقل بجميع أنواعها البرية والبحرية والجوية.

❖ وهناك من يقسم الاستثمارات السياحية إلى: [1]

1- استثمار طويل الأجل: ويختص بالمجمعات السياحية الكبيرة مثل مشروع قرية الموج السياحية في عمان ومشروع شرم الشيخ في مصر وغيرها.

2- استثمار قصيرة الأجل: يتمثل في إنشاء وتطوير حركة المشاريع الصغيرة المطاعم ومكاتب السفر والسياحة.

3- الاستثمار البشري: ويهتم بتطوير برامج التدريب والتعليم السياحي.

[1]- سندس جاسم شعيبث، **واقع وإمكانيات الاستثمار السياحي في العراق دراسة تحليلية للمدة (2003 –2015)**، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد 10، العدد 1، العراق،2018، ص 289.

المطلب الثاني: مجالات الاستثمار السياحي

إن التشابك القطاعي الكثيف لصناعة السياحة مع القطاعات الأخرى، يجعل من عملية رسم حدود واضحة للاستثمار السياحي مسالة صعبة ومعقدة، ولكن على الرغم من ذلك فهناك شبه اتفاق لدى المتخصصين على أن مجالات الاستثمار السياحي تتحدد بما يلي:[1]

1- مجال الايواء السياحي: يضم الفنادق والدور السياحية الجاهزة دوار الاستراحة والمجمعات والمدن والقرى السياحية الشقق وغيرها من أماكن الايواء المساعدة والتكميلية.

2- مجالات اللهو وقضاء الفراغ: ويضم الكازينوهات والمقاهي والمطاعم والمسابح السياحية ومحطة الاستراحة وحمامات المياه المعدنية والعلاجية وإلى غير ذلك.

3- مجالات النقل والمواصلات: وتشمل:

- استثمارات مخصصة لإقامة المرائب والمحطات وأماكن وقوف السيارات، الأرصفة النهرية والبحرية وأماكن وقوف العبارات والزوارق السياحية، المطارات وملحقاتها، محطات القطارات وملحقاتها، الموانئ البحرية وملحقاتها؛
- استثمارات مخصصة لإنشاء الطرق البرية والنهرية المخصصة لخدمة الأغراض السياحية؛
- استثمارات مخصصة لشراء وصيانة وتأجير السيارات والمراكب، والعبارات والزوارق والطائرات والقطارات المخصصة للأغراض السياحية؛
- استثمارات مخصصة لإقامة البريد والتلغراف والهواتف الأرضية والنقالة والأنترنت، ضمن المواقع السياحية.

4- مجال التعليم والبحث العلمي: وتشمل المدارس والكليات والمعاهد والجامعات السياحية والفندقية وما ينفق على الدورات التدريبية السياحية إلى الخارج، وما ينفق على استقطاب الخبراء الأجانب المتخصصين بالسياحة والفنادق للاستفادة من خبراتهم في مجال التعليم والبحث العلمي السياحي، وما ينفق على إقامة المؤتمرات والندوات السياحية، إضافة إلى إعداد الأبحاث السياحية.

5- مجال الادارة السياحية التكميلية: ويشمل انشاء وتأجير وصيانة البنايات والعمارات المخصصة للإدارات السياحية سواء كانت وزارة، مؤسسة أو هيئة، ومكاتبها ومستلزمات العمل الإداري من أجهزة ومعدات.

[1] - أمال حابس، **الاستثمار السياحي في الجزائر (واقع وآفاق) -دراسة تحليلية للفترة 2008-2016**، مجلة الحقيقة، العدد 43، الجزائر ،2016، ص 633-634.

6- مجال الترويج والاعلام السياحي: ويضم مراكز الاستعلامات والخدمات السياحية ومكاتب الحجز السياحي وكل النفقات المخصصة لطبع الكراسات السياحية عن الدول وعن معالمها السياحية وما يستلزم خدمة الاعلام السياحي.

7- مجال المسح السياحي: ويعني كل النفقات التي تخصص لأغراض عمليات المسح وما يرافقها من إنفاق آخر لنجاح الاحصاء السياحي سواء كان للمشاريع السياحية أو للسياح القادمين ولبيان آرائهم ودراسة مقترحاتهم.

8- مجال البنى الإرتكازية السياحية: وتضم شبكات المياه العذبة، المجاري، الكهرباء، الغاز، الطرقات والجسور وغيرها من المشاريع التي تخدم السياح وتلبي حاجاتهم العصرية، بالإضافة إلى امتلاك الأراضي المخصصة للمشاريع السياحية.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار السياحي

تختلف محددات الاستثمار السياحي عن محددات الاستثمار بصفه عامة، ويمكن حصرها في العناصر التالية: [1]

1- تكاليف الاستثمار: وتتمثل في كافة التكاليف التأسيسية والتشغيلية للمشروع من مباني ومعدات وعمالة وصيانة وغيرها.

2- العائد من الاستثمار: بمعنى تقييم العائد الإجمالي الناتج عن مبيعات المشروع والذي تؤثر فيه عدة عوامل منها السعر، السياسة الضريبية وحجم المبيعات ... الخ.

3- حوافز الاستثمار: وتتمثل في مختلف المزايا التي يستفيد منها المشروع السياحي سواء كانت قانونية، اقتصادية أو غيرها مثل: الاعفاءات الضريبية والجمركية.

4- العرض السياحي: ويتمثل في كل مقومات النشاط السياحي سواء كانت مقومات طبيعية **(** الموقع، المناخ، الشواطئ...**)** . أو من صنع الانسان كالقرى السياحية، المعارض والمتاحف بالإضافة إلى الخدمات والمرافق والتسهيلات السياحية من اتصالات، طرق، ووسائل النقل.

5- الطلب السياحي: إن الدول التي تلقى اقبالا كبيرا من طرف السياح تتمتع برواج سياحي يجعلها مقصدا يستهوي المستثمرين، وبالتالي الطلب السياحي المتزايد يدفع بالمستثمرين الى اتخاذ قرار الاستثمار في الدول المعنية.[2]

---

[1] – قويدر أمال، مرجع سبق ذكره، ص 165-166.

[2] – صليحة عشي، **الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2011/2010، ص 30.

هناك من يقسم المحددات المتحكمة في نمو الاستثمارات السياحية بين محددات رئيسية وأخرى ثانوية:[1]

❖ بالنسبة للمحددات الرئيسية تتمثل في:

- مستوى توزيع الدخل.
- درجة التحضر ومستوى التعلم.
- البناء الاجتماعي والعطل.

❖ أما بالنسبة للمحددات الثانوية والمتعلقة بالدولة فهي:

1- التخطيط والتنظيم السياحي الرشيد: من أجل نجاح الاستثمارات السياحية لابد من تنظيم محكم وفعال من جهة، وتخطيط مدروس عبر حصر وتعبئة الموارد والطاقات السياحية في المجتمع من جهة أخرى.

2- التسويق السياحي: يعد التسويق السياحي من العوامل المهمة للاستثمار السياحي، إذ بفضله يتمكن الزبون من معرفة العرض السياحي لبلد ما من خلال توظيف الدعاية، الإعلان والإشهار.

3- تقديم الحوافز للمشاريع السياحية: ويتعلق هذا المحدد بتهيئة المناخ المناسب للاستثمار وذلك من خلال:

- تقديم مساعدات مالية منح قروض طويلة الأجل للمستثمرين من أجل تشجيعهم على الاستثمار في القطاع السياحي.
- تقديم مساعدات فنية من خلال القيام بدراسات شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحية والفندقية، وأيضا تكوين العاملين لضمان تنفيذ المشاريع بكفاءة وفعالية.

4- الموقع الجغرافي وطبيعة الاستثمار: إن طبيعة وموقع المنطقة الجغرافية التي تجذب أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في هذا القطاع تعتبر أولوية من الأولويات المطروحة في قائمة وبرامج الاستثمار لدى هؤلاء المستثمرين، فالمنطقة الجغرافية وقرب الموقع المخصص للاستثمار من البحر أو البلد المنفتح والقريب من الأسواق يجذب المستثمرين، وهو ما يزيد من التدفق السياحي نظرا لانخفاض التكلفة وتوفير الوقت وتنوع وسائل النقل، علاوة على الموقع الجغرافي للبلد، لابد أن تتجمع في هذا القطاع أيضا عوامل أهمها: العوامل الأمنية، العوامل الطبيعية والمناخية، التراث الثقافي والمعالم التاريخية، وكذا المرافق الطبيعية الأخرى، كالمحيط والعوامل البيئية، الاهتمام بالبنى التحتية والهياكل القاعدية للقطاع السياحي.[2]

---

[1] – وليد معافة، **الاستثمار السياحي في الجزائر–دراسة الفرص وتشخيص للمعيقات–**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13 الجزائر،2018، ص 365.

[2] – العيد محمد، **الصناعة السياحية ودورها في التنمية المستدامة**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، الطبعة 1، المجلد 3، العدد 4، الجزائر، 2011، ص 181.

المبحث الثالث: متطلبات الاستثمار السياحي، آثاره ومؤشراته

هناك العديد من عوامل جذب الاستثمار السياحي التي تمثل كمتطلبات أساسية للقيام بالاستثمار في هذا القطاع، ونظرا لما يكتسيه الاستثمار السياحي من أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني، إلا أنه لا يخلو من آثار عديدة منها الإيجابية والسلبية، حيث تعتمد هذه الأخيرة على مجموعة من المؤشرات التي من شأنها قياس درجاته المختلفة، وهذا ما سيتم التعرف عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: متطلبات الاستثمار السياحي

إن للاستثمار السياحي متطلبات ومقومات عديدة يقوم عليها، قد لا يتسنى لكل الدول أن تقوم به، وهناك دول تمتلك تلك المقومات ولكنها لا تحسن استخدامها. ونذكر من متطلبات الاستثمار السياحي: [1]

1- **البيئة الضريبية المناسبة:** بالنظر لما تشكله التشريعات الضريبية من محدد أمام اتساع وانتشار الاستثمارات الضريبية قد تشكل نسبة مرتفعة يتم اقتطاعها من التدفقات النقدية المتوقعة من المشروعات الاقتصادية المقترحة، لذا فإن البيئة الضريبية المناسبة هي إما تشجيع هذه الاستثمارات بإعفاءات ضريبية محددة بزمن معين أو تقليل نسبة الضريبة التي تستوفي من أصحاب الاستثمارات.

2- **البيئة الاقتصادية:** هي وجود اقتصاد مستقر لا توجد به مشكلات اقتصادية كانخفاض الانتاج وارتفاع التكاليف وزيادة الطلب دون وجود إنتاج مقابل هذا الطلب، أو وجود عرض أو زيادة العرض دون وجود طلب ... الخ. من مشكلات غير محسوبة، وجود مثل هذه المشكلات يخلق أمام المستثمر بيئة غير آمنة اقتصاديا.

3- **وجود مدخرات:** وهذا ما يستدعي إلى وجود دعم وإسناد من السياسة المالية للدولة بشكل عام.

4- **البيئة القانونية:** وجود تشريعات قانونية ومالية تساهم في تسهيل مهمة المستثمر كالسماح بالاستيراد لتلبية احتياجات ومتطلبات المشروع الاستثماري المقترح أو تصدير ما ينتج إلى الأسواق التي يراها المستثمر وأية تسهيلات مالية ومصرفية.

5- **الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي:** يعد توفر البيئة السياسية المستقرة والآمنة من أهم مقومات جذب الاستثمارات الخاصة (القطاع الخاص) الوطنية والأجنبية منها على حد السواء، لأن الاستقرار السياسي والأمني يعمل على تشجيع السياحة المحلية كما يشجع السياح الأجانب ويحفزهم لزيارة مناطق الجذب السياحي في الدول المستقرة والآمنة، مما له الأثر الإيجابي في تحفيز الاستثمارات في القطاع السياحي.

[1] – موسى بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص 223-224.

6- الموارد البشرية المؤهلة: يتمثل دور الموارد البشرية كعامل هام من مقومات الجذب السياحي في قدرتها على تحقيق الحصول على قوة عمل فاعلة تسهم بفاعلية في تحسين أداء المؤسسات السياحية، فالمؤسسات السياحية الناجحة تقوم على قدرات ومهارات فنية متخصصة وقادرة على أداء الأعمال وانجازها بالشكل المطلوب.[1]

7- موارد التراث الثقافي: تمثل موارد السياحة الثقافية التي تعرف بالثروة السياحية الثقافية جذبا سياحيا للكثير من السياح والزوار، وتتجسد هذه الموارد في الآتي:

- المواقع الأثرية والمتاحف.
- المباني والمدن والصروح التاريخية.
- التراث العمراني والعمارة التقليدية.
- التراث الشعبي (العادات والتقاليد والمعتقدات والفنون والآداب).

8- موارد التراث الطبيعي: تتمثل في:

- المواقع الطبوغرافية، التي تشمل الأودية والجبال والصحاري والعيون المائية.
- مواقع البيئة الصناعية، وتشمل المزارع والحدائق والآبار.

9- التجهيزات والتسهيلات السياحية: إن أكثر الوسائل والآليات المؤثرة في القطاع السياحي تتمثل في تهيئة التجهيزات والتسهيلات في مجال الخدمات السياحية، فالافتقار للبنى التحتية للسياحة يضعف ويقلل كثيرا من فرص الانتفاع والاستفادة الاقتصادية، من جذب رؤوس الأموال في القطاع الخاص للاستثمار في القطاع السياحي، وتشمل التجهيزات والتسهيلات التالية:

- خدمات النقل بوسائله المختلفة (جوي، وبحري، وبري).
- خدمات الإقامة والإعاشة (الفنادق، والشقق، والقرى السياحية، والمقاهي، والمطاعم).
- خدمات الاتصال بوسائله المتعددة (شبكة المعلومات الدولية" الإنترنت"، والهاتف الجوال والهاتف الثابت، والفاكس).

10- الإعلام والتسويق السياحي: ويظهر دور الإعلام والتسويق السياحي كعامل مهم لمقومات الاستثمار يتمثل في الآتي:

- تشجيع الاستثمارات العامة والخاصة في مشروعات القطاع السياحي.
- تنمية الوعي لدى السكان مع حثهم على المشاركة في عملية التنمية السياحية.

[1] – عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني وكباشي حسين قسيمة، **الاستثمار السياحي في منطقة العلا**، بحث مقدم الى الهيئة العامة للسياحة والآثار، مركز ماس للمعلومات والأبحاث السياحية، السعودية، 2008، ص 14.

- التثقيف والتوعية بأهمية البيئة وتوفير الحماية لها ومواردها وإتباع المنهج البيئي الرشيد الذي يحقق استدامة البيئة.
- توفير المعلومات السياحية وتحديثها، والاعتماد عليها كقاعدة بيانات معلوماتية ليستفيد منها المستثمرون في القطاع السياحي، بتوظيف الوسائل الإعلامية الحديثة في مجال نظم المعلومات السياحية.
- إبراز المناطق السياحية الجاذبة كواجهة للاستثمار السياحي، عبر الترويج الإعلامي لجذب الاستثمارات، وانتهاج استراتيجية تسويق المكان السياحي.

11- حجم السوق السياحي: يعد اتساع حجم السوق السياحي عاملا فاعلا ومحفزا أساسيا للاستثمار في القطاع السياحي، فتطوير مناطق الجذب السياحي وتنميتها يساهمان في تزايد حركة السياحة والزوار المحليين والأجانب، فعمليات العرض والطلب السياحي تقوم بدور مهم في اتساع السوق السياحي المحلي والعالمي وتمدده، وبالتالي تحفيز القطاع الخاص لاستثمار رؤوس أمواله في القطاع السياحي.[1]

12- وجوب تقدير المخاطر الاستثمارية في الاستثمار السياحي: لا يمكن في مختلف الحالات إزالة مختلف المخاطر المتعلقة بالاستثمار السياحي، لذلك من المهم أن يقوم المستثمر بتقدير طبيعة ومستوى المخاطر من أجل تقليل مستوى عدم التأكد من آثارها في المستقبل.[2]

المطلب الثاني: آثار الاستثمار السياحي ومعوقاته

تعتبر الاستثمارات السياحية من الأنشطة التي تؤثر في العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فهي تحتاج إلى الخدمات التي تقدمها قطاعات النقل، والفنادق ومؤسسات تقديم الأطعمة والمشروبات، والمؤسسات الثقافية، والترفيهية، والمصارف، ومؤسسات الدعاية والترويج السياحي وغيرها، وهو ما يجعل السياحة تلعب دورا مهما في التأثير على الاقتصاد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومن ثم معرفة المعوقات التي تواجهه.

أولا: آثار الاستثمار السياحي

يمكن إجمال آثار الاستثمار السياحي في النقاط التالية:

[1] – عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني وكباشي حسين قسيمة، مرجع سبق ذكره، ص 14-15.

[2] – رفاع توفيق، **التحفيزات التمويلية والجبائية وتشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة 2012-2015**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، 2016، ص 108.

1- الآثار الاقتصادية للاستثمار السياحي: للنشاط السياحي تأثير كبير على الاقتصاد، حيث أنه مرتبط بالتنمية الاقتصادية إذ يمثل أحد الصادرات غير المنظورة ذات الأهمية البالغة ويمكن استعراض أهم الآثار الاقتصادية المترتبة عن الاستثمار السياحي من خلال ما يلي:[1]

1.1. أثر الاستثمار السياحي على الدخل الوطني: تعتبر السياحة مصدر من مصادر العملات الأجنبية من خلال الإنفاق السياحي على السلع والخدمات من عملات أجنبية، كما أن الإنفاق السياحي يشمل أيضا الإنفاق الناتج عن السياحة الداخلية من قبل مواطني الدولة بالإضافة إلى ذلك الدخل المولد في إطار ما يعرف بمضاعف التجارة الخارجية؛ حيث أن الدخل المتولد عن السياحة يتغلغل بسرعة وبطريقة مباشرة في قاعدة توزيع عريضة في الاقتصاد الوطني بما يحقق زيادة في الدخل لصالح القطاعات الأخرى المرتبطة بقطاع السياحة.

2.1. تأثير الاستثمار السياحي على العمالة: تعتبر السياحة من الصناعات كثيفة العمالة بصورة عامة، حيث تعمل على توليد ثلاثة أنواع من العمالة وهي: العمالة المباشرة والتي تشمل فرص العمل المتاحة في المنشآت السياحية والفندقية، حيث أن العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الإنفاق في القطاع السياحي تمثل ضعف العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الإنفاق في قطاع آخر؛ والعمالة غير المباشرة تشمل فرص العمالة التي تتولد في القطاعات التي يعتمد عليها القطاع السياحي، مثل: الأثاث والمباني وغيرها ؛ والعمالة المحفزة تشمل العمالة التي تتولد في الاقتصاد نتيجة للإنفاق السياحي وهي تمثل نوع ثالث من العمالة يحفزه الإنفاق السياح، كما أن أثر مضاعف السياحة أو مضاعف التجارة الخارجية يحفز خلق فرص للعمل في جميع القطاعات للمنطقة المعنية.

3.1. أثر الاستثمار السياحي على ميزان المدفوعات: تعتبر السياحة أحد مصادر العملة الصعبة وبالتالي فهي كصناعة تصديرية تساهم في تحسين ميزان المدفوعات، ويقاس تأثيرها على ميزان المدفوعات داخل الدولة من خلال الإيراد السياحي والإنفاق السياحي الناتج عن النشاط السياحي الدولي، ويعد القطاع السياحي كقطاع مصدر بالنسبة للدول المستقبلة للسواح، بينما تعتبر النفقات السياحية المدفوعة من طرف المواطنين في الخارج كواردات، ويتم إدماج هذه الإيرادات والنفقات في الميزان السياحي ضمن ميزان المدفوعات؛ وعليه فإن تحسين أثر السياحة على ميزان المدفوعات يستدعي اعتماد سياسات سياحية تدعم وتشجع السياحة الداخلية وكمثال على الدول التي تعتمد هذا التوجه نجد :اليابان وأوكرانيا اللذين يعتبران من أكبر الدول المصدرة للسياح.

4.1. أثر الاستثمار السياحي على إعادة توزيع الدخل: تعمل السياحة على تنمية المناطق الأقل حظا من التنمية، والتي عادة ما تحوي فئات فقيرة وهشة، فامتداد السياحة إلى هذه المناطق البعيدة يعيد التوازن إليها نتيجة

[1] – براجي صباح و عمران الزين، **دور السياسة السياحية الجزائرية في تحقيق التنويع الاقتصادي: تحليل أثر قطاع السياحة على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري**، مجلة الأفاق للدراسات الإقتصادية، العدد 4، الجزائر، 2017، ص 140-141.

الاستثمارات في المشروعات الاستثمارية، وبالتالي خلق وزيادة الدخول للأفراد في هذه المنطقة، وتوقيف تيار الهجرة من الريف تال المدنية نتيجة تحسن البنية التحتية ومستوى الخدمات الحضرية وإيجاد فرص العمل.

5.1. أثر الاستثمار السياحي على المستوى العام للأسعار:عادة ما يكون الأثر سلبي ذلك أن السياحة كقطاع إنتاجي يزيد من الإنتاج والاستهلاك إلى حد كبير، وبذلك تميل الأسعار إلى الارتفاع نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الطلب على أنواع جديدة من السلع والخدمات.

2- الآثار الاجتماعية والثقافية للاستثمار السياحي

1.2. الآثار الإيجابية: تتمثل في:[1]

- الوعي السياحي هو أحد فروع الوعي الاجتماعي لأن النشاط السياحي يتمثل في الإحاطة بالواقع المحيط بالإنسان والمجتمع والطبيعة وتنمية الوعي الاجتماعي من خلال التعرف بهذا الواقع عن طريق زيارات ورحلات تؤدي إلى تنمية الوعي السياحي لدى أفراد المجتمع مما يجعلهم يتعرفون على قيمة ما يحيط بهم ويعملون على تقديمه في أفضل صورة تجذب السياح من مختلف دول العالم؛
- تطوير السياحة يسهل الاتصال والاحتكاك بثقافات وحضارات مختلفة تؤدي إلى تنمية اجتماعية للمناطق المزدهرة سياحيا؛
- السياحة أصبحت مصدرا من مصادر التغير والتحول الطبقي بين أفراد المجتمع السياحي نظرا لأن بعض فئات المجتمع التي ترتبط أعمالها بالسياحة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ينتقلون من طبقة اجتماعية إلى طبقة أعلى لما يحققونه من مكاسب وأرباح عن طريق العمل السياحي؛
- السياحة وسيلة حضارية لتنمية الثقافة بين الشعوب والمجتمعات المختلفة حيث تكتسب الدول السياحية المهارات الثقافية والخبرات المختلفة من سائحي الدول القادمين إليها مثل اللغة وطريقة التفكير؛
- كما ينشأ التطور الاجتماعي بين أفراد المجتمع في الدول المستقبلة للسياح نتيجة احتكاك السائحين أنفسهم مع أفراد المجتمع سواء في أماكن الإقامة، المحلات أو أثناء التجول في المناطق السياحية؛
- أيضا تعمل السياحة على تقليل الفوارق بين الأفراد مما يحقق التطور الاجتماعي، كما تعمل على تنمية الاهتمام بالقيم الحضارية في الدول المستقبلة للسائحين كالمعالم الفنية البارزة والحضارية المرتبطة بالنمو والازدهار السياحي.

2.2. الآثار السلبية: وتتمثل الآثار السلبية للاستثمار السياحي في:[2]

[1] – حفصي بونبعو ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 218.

[2] – المرجع نفسه، ص 221.

- تحولات وتغييرات جذرية في المجتمعات يتولد عنها قيم وتقاليد جديدة غير مألوفة بصورة سريعة ومفاجئة، تختلف عن موروثاتهم الحضارية والاجتماعية التي نشئوا عليها؛
- انتشار عوامل الفساد والتدهور الاجتماعي والأخلاقي؛
- التصادم الثقافي نتيجة التعارض والاختلاف في الأفكار أو الأساليب الغالبة في المجتمعات وأحيانا لسلوكيات بعض السائحين وتصرفاتهم.

3- الآثار البيئية للاستثمار السياحي: تتمثل في:[1]

1.3. الآثار الايجابية: تتمثل في:

- تحديد قيمة وأهمية الحفاظ على البيئة الطبيعية؛
- السياحة يمكن أن تصبح قوة لبناء بنية تحتية أفضل تصبح بدورها عاملا لتحسين البيئة؛
- بناء منشآت ومحطات معالجة المياه المالحة لحل مشكلة الضغط السياحي ونتائجه، وزادت من عوائد السياحة بانخفاض تلوث المياه وإعادة استخدامها في الزراعة.

2.3. الآثار السلبية: إن الاندفاع الكبير لتطوير المواقع السياحية يؤثر سلبيا على البيئة من خلال ما يلي:

- التلوث له أثر سلبي آخر للاستثمار السياحي، فالنقل هو المصدر الأساسي لتلوث الهواء، واستخدام المبيدات والأسمدة في المنتجعات الطبيعية هو السبب الأساسي لتلوث المياه؛
- العديد من الأنشطة السياحية مثل استخدام القوارب، الغوص، المشي والتزلج يمكن أن تكون لها آثار سلبية على البيئة الطبيعية، فالكثافة العددية يمكن أن تؤدي إلى تعرية الممرات وتفتيت الأبنية التاريخية؛

4- الآثار السياسية للاستثمار السياحي

ويظهر ذلك من خلال ارتفاع درجة الثقة بين الجماهير والقيادة السياسية في الدولة يمكن أن يؤدي إلى تنمية سياحية، وزيادة تدفق الموارد المالية للدولة مما يزيد قدرتها على الانفاق في مجالات الاستثمار والخدمات الاجتماعية المختلفة، بالإضافة إلى تنمية وخلق علاقات تجارية وسياسية بين الدولة والدول الأخرى.

ثانيا: معوقات الاستثمار السياحي

يمكن إيجاز أهم معوقات الاستثمار السياحي فيما يأتي:[2]

- الافتقار إلى التخطيط السياحي السليم، وتهيئة المواقع الثقافية والطبيعية وتنميتها وتطويرها ومن ثم عرضها للمستثمرين في القطاع الخاص؛

[1] – حفصي بونبعو ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 222-223.

[2] – مساني صورية، مرجع سبق ذكره، ص 214.

- قلة دراسات الجدوى الاقتصادية عن جدوى الاستثمار في مجال القطاع السياحي مما أدى إلى تأخر جذب المستثمرين الوطنيين؛
- قلة الخبرات الوطنية لدى الشركات الوطنية والقطاع الخاص في مجال الاستثمار في القطاع السياحي؛
- عدم دقة النظم والتشريعات التي تثبت القطاع الخاص المستثمر وتحدد حقوقه والتزاماته في القطاع السياحي؛
- النقص في مجال البنية التحتية ممثلا في التسهيلات السياحية الأولية والتسهيلات السياحية المساندة؛
- ندرة تمويل الاستثمار السياحي في كثير من دول العالم، فعدم توفر رأس المال يقف عائقا أساسيا للاستثمار في القطاع السياحي حيث تفتقر كثير من دول العالم وخاصة النامية منها لوجود قنوات مناسبة للمشروعات التنموية في مجال تمويل القطاع السياحي؛
- الحروب وضعف الاستقرار الأمني فمن المعروف أن الحروب تؤدي إلى تدمير البنيات الأساسية والاقتصادية بشكل كبير، فانعدام الأمن وإزهاق الأرواح تعد من أهم الإفرازات السلبية للحروب إذ أن السياح يخشون على أرواحهم وممتلكاتهم من الضياع والسرقة ولا يتحركون إلا في أجواء آمنة ومستقرة مما يشكل معوقا رئيسا للاستثمار في القطاع السياحي؛
- التلوث المناخي واستنزاف الموارد إذ يعد التلوث من بين أخطر القضايا التي يواجهها العالم اليوم كتلوث الهواء الذي أضر كثيرا بأثمن الموارد وتلوث المياه بسبب مخلفات المصانع ونفايات المدن؛
- تعدي الانسان كثيرا على الطبيعة فالغابات تم تدميرها لحساب الخطط العمرانية وإقامة المشروعات التنموية الصناعية والزراعية والتجارية.

المطلب الثالث: الاستثمار السياحي ومؤشر التنافسية للسفر والسياحة العالمية

إن تنافسية القطاع السياحي تعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تسعى معظم دول العالم لتعزيزها ودراستها من أجل تبيان مكان قوتها وضعفها وأيضا لتبني سياسات واستراتيجيات في المدى المتوسط والقريب لرفع من مستوياتها، لهذا يتم التطرق إلى مفهوم التنافسية السياحية ومختلف الأبعاد والمحددات التي ترتكز عليها بالإضافة إلى مؤشرات قياسها على المستوى الدولي.

❖ **تقرير تنافسية السياحة و السفر:** يمثل تقرير تنافسية السياحة و السفر معيارا لتقييم الأداء للدول مقارنة بغيرها من دول العالم، حيث أطلق المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس تقريره الأول عن تنافسية السياحة والسفر في عام 2007وشاركت فيه 10 دول عربية، ويبين تحليل النتائج مدى تقدم أو تراجع مرتبة الدول في تنافسية السياحة والسفر خلال الخمس تقارير الماضية من 2008 الى 2015 والمؤشرات والمتغيرات التي أدت إلى التقدم أو التراجع في القطاع، وذلك للوقوف على جوانب القوة والضعف لها، إذ يكون الهدف من خلال

إعداده هو قياس وتحديد العوامل والسياسات التي تعمل على تطوير قطاع السياحة والسفر في مختلف الدول، وتبرز أهمية هذا التقرير في كونه يصنف الدول في مؤشر يعبر عن مدى توافر البيئة الداعمة للسياحة من حيث النظم والإجراءات والبنى التحتية والموارد الطبيعية والبشرية وغيرها.

حيث قسم التقرير سنة 2015 تنافسية السياحة والسفر العالمية إلى أربعة مؤشرات رئيسية، حيث تحتوي هذه المؤشرات الرئيسية على14 مؤشرا فرعيا تمثل محاور لتقييم السياحة في دول العالم، وقد تم حساب المؤشر باستخدام بيانات احصائية تم تجميعها من مصادر دولية ووطنية عديدة، ويحسب المؤشر باستخدام معادلة لتحويل البيانات الخام ووضعها في مدى محصور بين1 و7، حيث تشير أقل قيمة في العينة وأكبر قيمة في العينة إلى أسوأ وأفضل أرقام تحققت على مستوى الدول في هذا المؤشر.[1]

❖ **منهجية تصنيف تنافسية الدول:** تعتمد منهجية التصنيف على أربع مؤشرات أساسية:[2]

1. **البيئة التهييئية.**
2. **سياسات السياحة والسفر وشروط التهيئة.**
3. **البنية التحتية.**
4. **الموارد الثقافية والطبيعية.**

وتستمد المنهجية بياناتها من النوعين التاليين:[3]

- **البيانات الكمية:** يتم الحصول عليها غالبا من الهيئات الدولية، مثل منظمة السياحة العالمية ومجلس السياحة والسفر العالمي، إضافة إلى كبرى شركات الطيران الجوي والبحري، والنشرات الاحصائية المحلية والدولية أيضا، وتعبر البيانات الكمية غالبا عن عدد السياح والتكنولوجيا الموجودة والأسعار وكذا عدد المواقع السياحية، وتمثل المعلومات الاحصائية ثلثي البيانات المعتمد عليها في تقرير تنافسية السفر والسياحة العالمي لسنة 2015.
- **البيانات النوعية:** يتم الحصول عليها من خلال المسوحات الميدانية كالاستقصاءات والاستبيانات، التي يقوم بها المنتدى الاقتصادي العالمي، وتكون العينة المستهدفة غالبا آراء رجال الأعمال وصناع القرار حول الأداء السياحي في دولة ما. ويمثل هذا النوع من المعلومات ثلث البيانات المعتمد عليها في تقرير تنافسية السفر والسياحة العالمي لسنة 2015.

---

[1] – عدلي زهير وسعدي راضية، **مؤشرات السياحة كأداة لتصنيف الجزائر تبعا لوضعها التنافسي مقارنة مع دولة الامارات العربية المتحد قصد النهوض بالقطاع**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 32، الجزائر، 2015، ص 40-41.

[2] – المرجع نفسه، ص 41.

[3] – بوراوي ساعد وعيساني عامر، **تقييم تنافسية قطاع السفر والسياحة في بلدان المغرب العربي –دراسة مقارنة بين الجزائر،تونس والمغرب–**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 4، الجزائر، 2015، ص 74-75.

وتعرف التنافسية على مستوى قطاع السياحة الكلي وفقا لمنهجية المعهد الدولي للتنمية تعظيم القيمة المضافة ومستوى الإنتاجية في قطاع السياحة والسفر من خلال:[1]

- جذب الاستثمار في اقتصاد السياحة؛
- وكفاءة عمليات وصول وعودة السياح؛
- اختراق وتسويق البلد في عدد كبير من دول العالم وتحويل الميزة النسبية إلى ميزة تنافسية؛
- تقديم خدمات سياحية ذات مستوى عالي من التقنية والجودة تتماشى مع متطلبات العولمة.

ويمكن توضيح مؤشر تنافسية السفر والسياحة العالمي في الشكل التالي:

الشكل رقم 1-5: هيكل مؤشر تنافسية السياحة والسفر العالمي

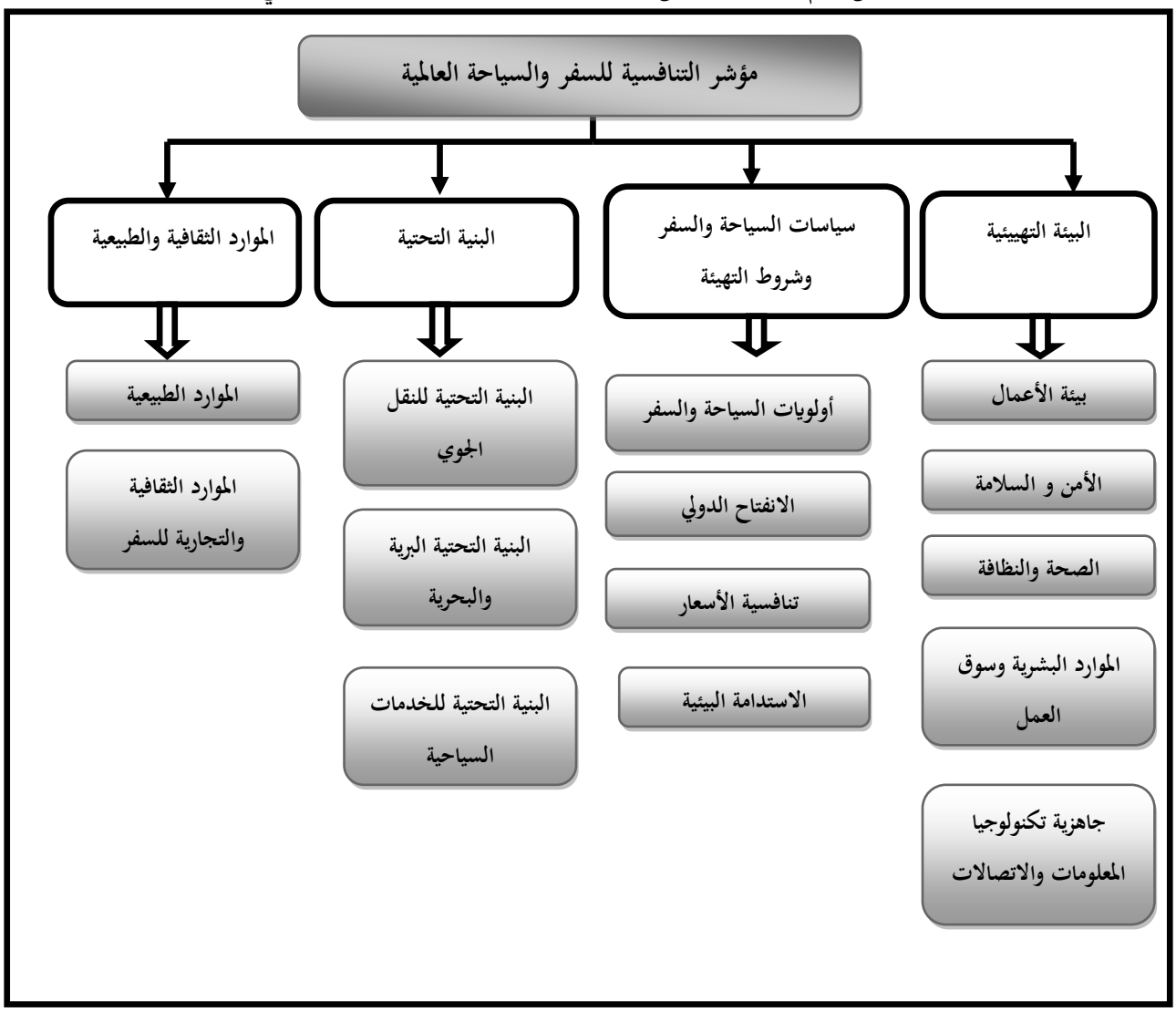

المصدر : من اعداد الطالبتان بالاعتماد على : عدلي زهير وسعدي راضية: مؤشرات السياحة كأداة لتصنيف الجزائر تبعا لوضعها التنافسي مقارنة مع دولة الامارات العربية المتحدة قصد النهوض بالقطاع، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 32، الجزائر، 2015، ص 42.

[1] – زيان بروجة علي وراتول محمد، **تقييم وتحليل التنافسية السياحية لدولشمال إفريقيا وفق مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس خلال الفترة 2007-2015**، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، الجزائر*، 2016، ص 141-142.

من خلال عرض مؤشرات تنافسية السفر والسياحة لعام 2015 الواردة في الشكل أعلاه، نلاحظ وجود أربع مؤشرات رئيسية وأربع عشر مؤشرا فرعيا، ويمكن إيضاح ذلك في ما يلي:[1]

❖ **البيئة التهييئية:** يتكون المؤشر من:

1- بيئة الأعمال: هذا المؤشر يجسد مدى تواجد بيئة سياسية مواتية للشركات للقيام بأعمالها التجارية، وقد وجدت الأبحاث صلات مهمة بين النمو الاقتصادي والجوانب المتعلقة بحماية حقوق الملكية، الإطار الجبائي، مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر وكفاءة الإطار القانوني، بالإضافة إلى التكلفة والوقت اللازم للتعامل مع تصاريح البناء كلها عوامل مهمة في تقدير المنظمة العالمية للسياحة لتحقيق التنمية.

2- السلامة والأمن: وتعتبر مؤشر بالغ الأهمية في مؤشرات التنافسية السياحية والمحدد لصناعة السياحة والأسفار لأي بلد كان، فالمناطق الخطرة تعتبر مناطق أقل جاذبية للبرامج السياحية وصناعتها، وإن المنظمة العالمية للسياحة تأخذ داخل هذا المؤشر جرائم القانون العام والعنف وكذا الإرهاب، وإلى أي مدى يمكن الاعتماد على خدمات الشرطة في الحماية من الجريمة.

3- الصحة والنظافة: الحصول على المياه الصالحة للشرب وسلامة الصرف الصحي أمور مهمة لراحة وصحة المسافرين، مع ضرورة أن يكون القطاع الصحي قادرا على ضمان العلاج الصحي بشكل صحيح وهذا يقاس بتوافر الأطباء وأسرة المستشفيات وجودة الخدمات الصحية، كل هذه العوامل تؤدي إلى تثبيط السياح من زيارة البلاد في عدم توفرها.

4- الموارد البشرية وسوق العمل : كفاءة المورد البشري للبلد يؤكد على إمكانية صناعة سياحية في المستوى المطلوب من قبل السائح، إن هذا المؤشر يقيس بعدين أولهما مدى تطوير المهارات من خلال التعليم والتدريب وثانيهما تعزيز أفضل توزيع لتلك المهارات من خلال سوق العمل بكفاءة، فالأول يتضمن رسمية معدلات التحصيل العلمي واشراك القطاع الخاص في الارتقاء بالموارد البشرية، مثل الاستثمار في الأعمال التجارية في خدمات التدريب وخدمة الزبائن، أما الثاني فيتضمن تدابير من المرونة والكفاءة وانفتاح سوق العمل ومشاركة المرأة، لتقييم عمق المواهب في البلاد وقدرتها على تخصيص الموارد البشرية لاستخدام أفضل ما لديهم.

5- جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: إن لخدمات الانترنت والعمليات التجارية الالكترونية أهمية في مؤشر التنافسية السياحية العالمية ، على اعتبار أن الانترنت تستخدم لتخطيط خطوط السير، السفر، الحجز والإقامة، فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعتبر ضرورة حتمية في الانتشار لجميع القطاعات، ويعتبر ذلك جزءا من البيئة المواتية

[1] – محمد بدراني وآخرون، **مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر مؤشرات التنافسية السياحية للقطاع السياحي الجزائري**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 12، العدد 1، الجزائر، 2018، ص267-268.

العامة، وإن قياس هذا المؤشر لا يكمن في وجود البنية التحتية الصلبة الحديثة، بل في قدرة الشركات والأفراد على استخدام وتوفير الخدمات عبر الإنترنت.

❖ **سياسات السياحة والسفر وشروط التهيئة:** ينقسم المؤشر إلى:[1]

1- أولوية صناعة السياحة والأسفار: يعكس هذا المؤشر مدى إعطاء الأولوية من قبل الحكومة من حيث توجيه الأموال لمشاريع التنمية الأساسية وتنسيق الفعاليات والموارد اللازمة لتطويره، ويشمل كذلك تدابير الإنفاق الحكومي، فعالية حملات التسويق والعلامات التجارية للبلاد، واكتمال وتوقيت تقديم البيانات إلى المنظمات الدولية.

2- الانفتاح الدولي: إن تطوير القطاع السياحي يتطلب درجة معينة من الانفتاح وتسهيل الإجراءات، فالسياسات التقييدية مثل العراقيل في منح التأشيرة تقلل من رغبة السياح لزيارة البلاد، كما يقاس هذا المؤشر بمستوى انفتاح الاتفاقيات التي دخلت الحكومة فيها في مجال الخدمات الجوية الثنائية، مما يؤثر على توافر المواصلات الجوية للبلاد، إضافة إلى عدد من اتفاقيات التجارة السياحية الإقليمية التي تعكس قوة الوكلاء السياحيين مما يؤدي إلى توفير خدمات سياحية بمستوى عالمي.

3- التنافسية السعرية: انخفاض التكاليف المتعلقة بالسفر في بلد تزيد جاذبيته بالنسبة لكثير من المسافرين، فمن جوانب المنافسة السعرية يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار تذاكر شركات الطيران وكذا ضرائب ورسوم المطارات، هذه الأخيرة التي يمكن أن تجعل تذاكر الطيران أكثر تكلفة، إضافة إلى التكلفة النسبية للإقامة في الفنادق، تكاليف الوقود وتكاليف المعيشة.

4- الاستدامة البيئية: تعتبر البيئة الطبيعية الجذابة موقعا مستقطبا للسياح، لذلك لا بد من تعزيز عوامل الاستدامة البيئية التي تعتبر ميزة تنافسية مهمة في ضمان جاذبية البلد في المستقبل كوجهة مفضلة، ويتكون هذا المؤشر من أبعاد السياسة البيئية للحكومة مثل تشديد الاجراءات وتنفيذ اللوائح والمتغيرات وتقييم حالة المياه وموارد الغابات وأعماق البحار.

❖ **البنية التحتية:** تنقسم البنية التحتية إلى:

1- البنية التحتية في المطارات: الربط الجوي ضروري لسهولة المسافرين من الوصول من وإلى البلدان، وكذلك التنقل داخل العديد من البلدان، فالمؤشر يقيس كمية النقل الجوي، وذلك باستخدام مؤشرات مثل عدد المقاعد المتاحة في الكيلومتر، وعدد المغادرين، والكثافة في المطار، وعدد من شركات الطيران العاملة، فضلا عن جودة البنية التحتية للنقل الجوي للرحلات الداخلية والدولية.

[1] – محمد بدراني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 268-269.

2- البنية التحتية في الطرق والموانئ: يعد توافر وسائل النقل الفعالة والوصول إلى المراكز التجارية الرئيسية ومناطق الجذب السياحي أمر حيوي للقطاع السياحي، وهذا يتطلب الطرق والسكك الحديدية وشبكة واسعة بما فيه الكفاية، إضافة إلى البنى التحتية للموانئ التي تلبي المعايير الدولية من الراحة والأمن والكفاءة المشروط.

3- البنية التحتية في الخدمات السياحية: من الميزات التنافسية للبلد هو جودة المبيت أو السكن من فنادق ومنتجعات سياحية ومرافق ترفيهية مصاحبة، كما يقاس هذا المؤشر بمدى إمكانية الوصول إلى الخدمات مثل تأجير السيارات وأجهزة الصراف الآلي.

❖ **الموارد الثقافية والطبيعية:** يضم المؤشرات الفرعية التالية:[1]

1- الموارد الطبيعية: دون شك أن البلدان ذات الأصول الطبيعية لها ميزة تنافسية في جذب السياح، كما أن قياس هذا المؤشر يتم من خلال مجموعة من تدابير ومداخل الجذب السياحي كمواقع التراث العالمي الطبيعي المصنفة لدى اليونسكو، جودة البيئة الطبيعية، الثروة الحيوانية، نسبة المناطق المحمية على المستوى الوطني إضافة إلى الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية.

2- الموارد الثقافية: الموارد الثقافية في أي بلد هي دافع أساسي آخر من دوافع تحقيق القدرة التنافسية السياحية. يشمل هذا المؤشر على عدد من مواقع التراث العالمي الثقافي المصنفة لدى اليونسكو، وعدد من الملاعب الكبيرة التي يمكن لها استضافة الأحداث الرياضية والترفيهية الكبرى، إضافة إلى عدد عمليات البحث على الإنترنت ذات الصلة بالموارد الثقافية للبلد ما يمكن أن يعبر عن مستوى الاهتمام، كما يشمل المؤشر على عدد الاجتماعات المنعقدة للرابطات الدولية.

❖ **ترتيب عشر الدول الأوائل في مؤشر تنافسية السياحة والسفر العالمية**

يمثل الجدول الموالي ترتيب عشر الدول الأوائل في مؤشر تنافسية السياحة والسفر العالمية لعام 2017

الجدول رقم 1-2: ترتيب عشر الدول الأوائل في مؤشر تنافسية السياحة والسفر العالمية لعام 2017

الدولة	الترتيب
اسبانيا	01
فرنسا	02
ألمانيا	03
اليابان	04
المملكة المتحدة	05

[1] - محمد بدراني وآخرون، مرجع سبق ذكره، 269-270.

الولايات المتحدة الأمريكية	06
استراليا	07
إيطاليا	08
كندا	09
سويسرا	10

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة ، متاح عبر الموقع الإلكتروني: -http://reports.weforum.org/travel-and-tourism-competitiveness report-2017، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2019/06/17، على الساعة 14:51.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه لا تزال إسبانيا وفرنسا وألمانيا تتصدر تصنيفات السياحة والسفر في تقرير التنافسية للسياحة والسفر لعام 2017 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، لكن آسيا تسرق هذا المعرض لأن أكبر الاقتصادات في المنطقة تظهر أكبر زيادة في سهولة السياحة، يصنف التقرير 136 دولة في 14 بعدا منفصلا، ويكشف عن مدى قدرة البلدان على تقديم فوائد اقتصادية واجتماعية مستدامة من خلال قطاع السفر والسياحة.

وبغض النظر عن التصنيف، يُظهر التقرير أيضا أن صناعة السياحة هي قوة للاقتصاد العالمي، حيث يمثل قطاع السفر والسياحة العالمي 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، وينمو بشكل أسرع من القطاعات الأخرى ويوفر وظيفة واحدة من كل 10 وظائف، ويعتمد هذا النمو على زيادة إمكانية الوصول والقدرة على تحمل تكاليف السفر على الرغم من التحديات البيئية التي لا تزال قائمة والعديد من البلدان ضعيفة الأداء في تحقيق خطوات تكنولوجية.

خلاصة الفصل

يمكن للسياحة أن تعزز السلام والاستقرار من خلال توفير فرص العمل، توليد الدخل وتنويع الاقتصاد وحماية البيئة وتعزيز الوعي بين الثقافات، ومع ذلك يجب مواجهة للتحديات الرئيسية إذا أرادت الاستفادة من هذه الصناعة، حيث أصبح الاستثمار السياحي بمختلف أنواعه ومجالاته يشكل صناعة هامة في الاقتصاد العالمي تؤدي دورا فعالا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول.

وتبرز أهمية الاستثمار السياحي من خلال آثارها الإيجابية المتمثلة في خلق فرص الاستثمار التي بدورها تؤدي إلى خلق المزيد من مناصب العمل وتحقيق إيرادات بالعملة الصعبة، كما أنها مجال واسع لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، إذ تعمل على نقل التكنولوجيا والتقنيات الجديدة ومهارات الإدارة الحديثة، كما تساهم بشكل غير مباشر في تحريك القطاعات الاقتصادية الأخرى كالأشغال العمومية، النقل، الاتصالات. ولتحقيق ذلك يجب توفير المناخ اللازم للاستثمار في هذا القطاع من خلال تعزيز الاستثمارات في البنى التحتية والقدرات البشرية ووضع إستراتيجيات وطنية شاملة لتحديد أطر تنظيمية قوية للقطاع وآليات تحقيق أقصى قدر من الأرباح بالعملة الصعبة داخل البلد، فضلا عن تكثيف الجهود المبذولة لمحاربة الجريمة والفساد، ولكن تحقق ذلك يبدأ من منطلق تبني توجه تنموي سليم وشامل لجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أي تبني لفكرة التنمية المستدامة ومن ثم تعزيز القدرات والإمكانيات للنهوض بالاستثمار السياحي ومن ثم التنمية السياحية المستدامة.

الفصـل الثانـي:

التـأصيل النظـري للتنويـع الاقتصـادي

تمهيـــــــد

شكل موضوع التنويع الاقتصادي إحدى أهم القضايا الأساسية، التي يتعلق بها مستقبل التنمية في الاقتصاديات ذات المحصول أو المنتج الواحد، وذلك بسبب سيطرة مادة أولية أو سلعة واحدة على كل من الانتاج والتصدير والذي فرضه التخصص ونمط تقسيم العمل الدولي، حيث كانت ولازالت نتائجه تشوه الهياكل الاقتصادية في الدول المتخلفة، والذي أدى إلى انحراف المسار التنموي للعديد من هذه الاقتصاديات.

إن التخصص المفرط في الانتاج والتصدير على مستوى الاقتصاد القومي، قد امتد إلى مستويات القطاعات الإنتاجية، حيث أن القطاع الزراعي يتركز نشاطه في محصول واحد أو محصولين على الأكثر، وأن قطاع الخدمات يتركز في السياحة مثلا، بينما القطاع الصناعي التحويلي يتصف بالاعتماد على نمط واحد دون الأنماط الأخرى للتنمية ويتخصص في نشاطات محددة كقطاع المحروقات، ولقد نتج عن هذا التخصص تشوه في البنية القطاعية للاقتصاد وهو ما يترجمه ضعف درجة الارتباط الأمامي والخلفي بين فروعه المختلفة، وعليه فإن معنى التنويع هو الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الانتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية.

لذا سيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول التنويع الاقتصادي

المبحث الثاني: تقسيمات التنويع الاقتصادي ومؤشراته

المبحث الثالث: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار السياحي

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي أحد أهم الميكانيزمات التي يتم الاعتماد عليها للخروج بالاقتصاد من الحالة الريعية إلا أن الوصول بالاقتصاد إلى نسبة مقبولة من التنويع ليس بالأمر الهين فهو يتطلب تحقيق مجموعة من الشروط.

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

إن مفهوم التنويع الاقتصادي يطرح على مستويين، فيعرف على المستوى الجزئي على أنه استيراتيجية لتنمية المؤسسة التي تهدف إلى توسيع مكونات منتجاتها واستهداف قطاعات سوقية جديدة في نفس الوقت، في حين يعرف على المستوى الكلي على أنه زيادة عدد مناصب الشغل في إقليم ما بفضل ظهور قطاع نشاط اقتصادي جديد أو التوسع في قطاع نشاط موجود مسبقا وليس هو النشاط الوحيد أو المهيمن في هذا الإقليم.

أولا: تعريف التنويع الاقتصادي وخصائصه

1- تعريف التنويع الاقتصادي:

التنويع هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة انتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.

التنويع الاقتصادي ويعرف بأنه توسيع للقاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام، كما عرف أيضا بأنه تلك العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج.[1]

كما يمكن تعريف التنويع الاقتصادي بأنه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد. بمعنى آخر، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الايرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية.[2]

---

[1] – جبار بوكثير وحميدة زرقوط، **قراءة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 7، الجزائر، 2017، ص 333.

[2] – السعيد بوشلول وآخرون، **المقاولاتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 7، الجزائر، 2017، ص 228.

ويعرف أيضا بأنه عملية تنويع الدخل، وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية أو استراتيجية)، كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الانتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الانتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات.[1]

أما في شقه المالي، يقصد بالتنويع أحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية.[2]

ومنه يقصد بالتنويع الاقتصادي عملية تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية كانت أم استخراجية). إذا فالتنويع هو مسار التحول الهيكلي لاقتصاد ما بحيث يتم التحول من اقتصاد تهيمن عليه قطاعات النشاط الأولية (الموارد الطبيعية، الزراعية...) إلى قطاعات النشاط الثانوية والخدمية (الصناعات التحويلية، السلع الصناعية، التجارة، السياحة...). لكن هذا التحول ليس بالضرورة زوال باقي القطاعات الأولية، وإنما بخفض مساهمتها في خلق الثروة للاقتصاد أي خفض أهميتها الاقتصادية.[3]

من خلال التعاريف السابقة يكمن القول أن التنويع الاقتصادي يعتبر هدفا تسعى إلى تحقيقه الدول التي تعتمد على مورد اقتصادي وحيد خاصة النفطية منها، فالتنويع الاقتصادي يشير إلى تلك العملية التي تتضمن تنويع الإنتاج، تنويع الصادات، تنويع مصادر الدخل ويشارك القطاع الخاص في مختلف قطاعات الاقتصاد. والشكل الموالي يوضح مفهوم التنويع الاقتصادي.

[1] – السعيد بوشلول وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 228.

[2] – أوضايفية حدة وخوني رابح، **الاقتصاد الجزائري وآثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 7، الجزائر، 2013، ص 56.

[3] – Ndjambou Paterne, Diversification économique territoriale: enjeux, déterminants, stratégies, modalités, conditions et perspectives. Thèse de doctorat en Développement régional, Université du Québec à Chicoutimi,Canada, 2013,p 82.

الشكل 2-1: مخطط توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي

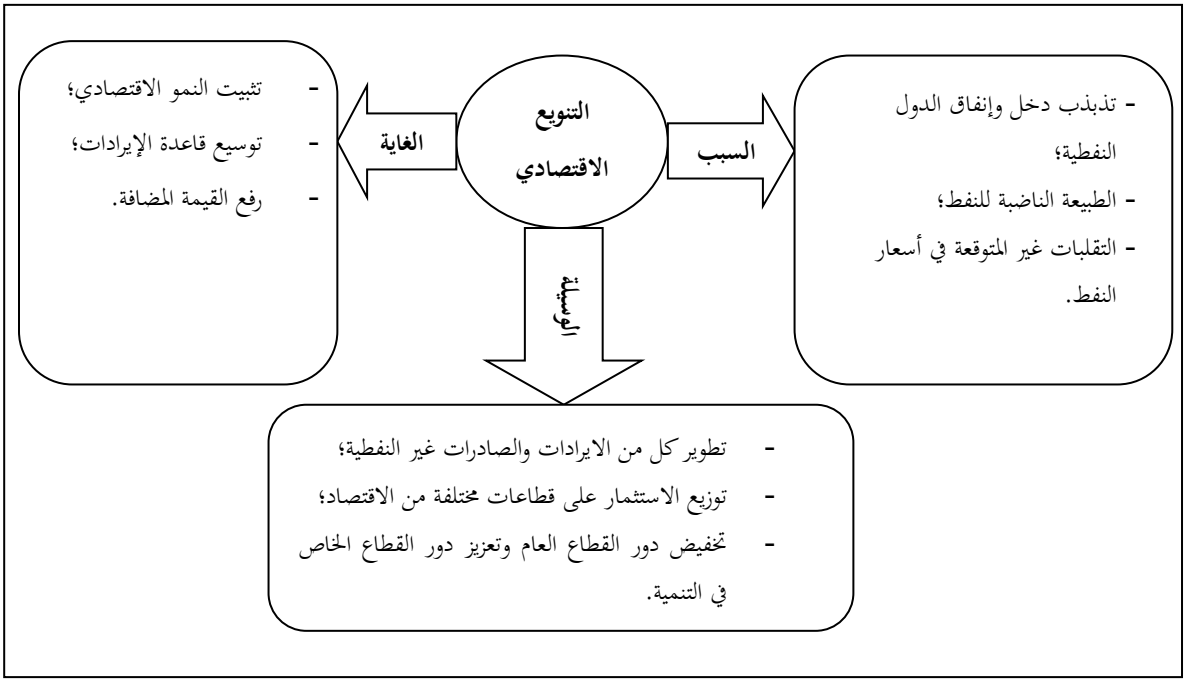

المصدر: إعداد الطالبتين بناءا على التعاريف السابقة.

2- خصائص التنويع الاقتصادي: هناك مجموعة من الخصائص يتميز بها التنويع الاقتصادي نذكر منها ما يلي:[1]

1.2. التنويع الاقتصادي تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية: إن اعتماد الاقتصاد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسة كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية، يشكل خطرا يهدد مصيره، خاصة إذا كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، هذه الأخيرة غالباً ما تكون لها بدائل معوضة عنها، أو أجل نضوبها محدود، أو أن سعرها وعوائدها معرضة باستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي يتضمن معنى التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسة واحدة، قد تكون عرضة لتدهور مستمر في شروط التبادل التجاري الدولي؛

2.2. التنويع الاقتصادي عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية: إن التنويع هو العملية التي تهدف إلى توازن البنية الهيكلية للاقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني، ما من شأنه أن يضمن أيضا زيادة الإنتاج كما

[1] – بللعما أسماء، **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية –أدرار–، الجزائر، 2018/2017، ص19-20.

ونوعا، وصولا إلى مرحلة التراكم وتحقيق الاكتفاء الذاتي التام، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة إنتاجية العمل، لا الفرعية فقط بل الوطنية العامة أيضا، ففي سياق التنويع يتعاظم تجهيز الاقتصاد الوطني بالأجهزة والآلات، وتنشأ مجموعة واسعة من الفروع والأنشطة المترابطة، وكل هذا يعني تحطيم بنية الاقتصاد الوطني الأحادي؛

3.2. التنويع الاقتصادي توسيع لجهود التنمية المستدامة: إن التنويع الاقتصادي عملية تهدف إلى إضفاء نوع من الاستقرار يضمن حضور قوي للقطاع الخاص دون إهمال للقطاع العام يسهم في دعم عملية التنمية، بحيث يرى البعض أن تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد، يعد توجهاً استراتيجياً للتنمية، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء والتطور المستمر، لأن هناك رابطاً مشتركاً بين التنويع الاقتصادي وبين الاستدامة من حيث كونهما يمثلان عنصرين أساسيين في تحقيق اقتصاد مستدام، لذلك باستطاعة التنويع الاقتصادي أن يحد من التذبذب الاقتصادي للدولة وزيادة أداء نشاطها الفعلي.

كما يعد التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط، ولكنه يعزز استقرار الاقتصادات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية؛ كما أن التنويع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء، وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي بعيدا عن استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالزوال، إضافة إلى أنه (التنويع) يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن وبين الأجيال على حد سواء.

ثانيا: أهمية وأهداف التنويع الاقتصادي

1- أهمية التنويع الاقتصادي

يهدف التنويع الاقتصادي إلى خلق قطاعات انتاجية جديدة أو تطوير القطاعات الضعيفة بما يسهم في تقليص حجم الاعتماد المفرط على قطاع واحد في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وتتجلى أهمية التنويع الاقتصادي من خلال النقاط الآتية:[1]

[1] – غلاب فاتح وآخرون، **السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي**، جامعة المسيلة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الجزائر، 2017، ص 85.

- تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- توفير الحماية للاقتصاد في الظروف الطارئة؛
- زيادة الدخل القومي من خلال تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي؛
- زيادة النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز دور القطاع الخاص.

ويستند أصحاب فكرة ضرورة التنويع الاقتصادي على النقاط التالية:[1]

أ- تقليل المخاطر الاستثمارية: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في العدد قليل منه.

ب- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الاجنبي مما يؤدي إلى تقليص امكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

ج- زيادة انتاجية رأس المال البشري: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة انتاجية العمل ورأس المال البشري، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

د-توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الانتاجية: يسهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات المتشابكة فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الانتاج التي تنعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي.

هـ- تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الاجمالي: يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الانتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الاجمالي.

[1] – ضيف أحمد وعزوز أحمد، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 10، الجزائر، 2018، ص 22.

و- توليد الفرص الوظيفية: ذلك لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية، ويقلص من معدلات البطالة.

ز-زيادة القيمة المضافة: يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات انتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الانتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.

وللتنويع الاقتصادي أهمية بالنسبة للدول النفطية حيث أن هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الانتاج الرأسمالي، يساعد أكثر على التكامل الاقليمي، كما أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاطلة.

وعليه فإن أهمية التنويع بالنسبة للدول النفطية تكمن في:[1]

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛
- تنمية اقتصادية متوازنة اقليميا واجتماعيا؛
- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الانتاجية الأخرى؛
- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئية اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.

2-أهداف التنويع الاقتصادي: يعتبر الخطر الاقتصادي عامل أساسي للتوجه نحو التنويع، حيث أن تقلبات الأسعار والطلب على السلع والخدمات تعد من العناصر الأساسية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي، وبالتالي التنويع هو من بين الخيارات المتاحة للمنظمات، الشركات، المستثمرين الأفراد لحماية أنفسهم من هذه الظاهرة. غير أن تفادي الخطر مهما كانت درجته لا يعد المبرر الوحيد للبلدان التي يهيمن فيها قطاع أو سلعة واحدة على اقتصاداتها، حيث أن سعي الحكومات نحو تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع

[1] – بللعما أسماء وبن عبد الفتاح دحمان، **استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، 2018، ص332- 333.

مستوياتها فمشاكل مثل انخفاض معدلات النمو، عدم وجود حوافز للقطاع العام والخاص لتحقيق التراكم في رأس المال البشري، وعدم امتلاك القدرة التنافسية في التصنيع، وزيادة احتمال حدوث الصدمات وامتداد آثارها في عمق الاقتصادات المحلية، والآثار الريعية المختلفة، كلها تجعل من الضروري على هذه البلدان اتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي.[1]

فحتمية التنويع الاقتصادي في الدول ذات المورد الوحيد ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل أهمها في:

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة.

- تحسين وضمان وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الاجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.

- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.[2]

- التطوير لمنتجات أخرى غير تلك المتعلقة بالمحروقات كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها.

- الرفع من القدرة التفاوضية للدولة في إطار التجارة الخارجية، وتحسين مناخ الاستثمار قصد الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي.

[1] – السبتي وسيلة وصحراوي محمد تاج الدين، **الاستثمار السياحي كخيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 34(01)، الجزائر، 2017، ص 436-437.

[2] – سويح جمال وبن طيرش عطاء الله، **تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الجزائر، 2017، ص 219.

- يساهم التنويع الاقتصادي أيضا في الرفع من القدرات التنافسية للاقتصاديات الوطنية واكسابها مرونة أكبر حتى تتأقلم مع الأزمات الاقتصادية.
- إضفاء مرونة سوقية أكبر لعوامل الانتاج وتقوية الروابط والتشابكات الأمامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية.[1]
- تنمية وتطوير القطاعات غير النفطية فقد شهدت البلدان النفطية بعد عام 1974 تحقق إيرادات ضخمة مما قلل من نسبة مساهمة القطاع التقليدي في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن في منتصف ثمانينات القرن الماضي حدثت تقلبات حادة في أسعار النفط على نحو ما تم الإشارة إليه الأمر الذي شجع فعلا على ظهور سياسات التنويع الاقتصادي في بعض البلدان النفطية، من خلال اتخاذ عدة إجراءات تستهدف تنويع اقتصاداتها وذلك بتشجيع قطاعات اقتصادية أخرى كالزراعة والصناعة والخدمات وغيرها من أجل رفع مستوى مشاركتها في الناتج المحلي الاجمالي، وبالشكل الذي يؤدي إلى تراجع نسبة الاعتماد على المورد الأساسي، أي تقليص مساهمة السلعة الأساسية الوحيدة كالنفط.[2]

انطلاقا من جملة الأهداف السابقة يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي على المدى القصير والمدى الطويل، فبالنسبة للجانب الأول يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي كالبترول مثلا، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج الاجمالي والعائدات التصديرية، أما الجانب الثاني فيكمن في استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في احداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى.

ثالثا: القواعد الأساسية للتنويع الاقتصادي ومبرراته

1- القواعد الأساسية للتنويع الاقتصادي: إن التنويع كأي دراسة متخصصة أخرى، تحتاج إلى إعادة تفكير في إطار ما تحقق من تحولات في التاريخ الاقتصادي، وهنا نجد أن التنويع تطبيق قد دشنته الحقب التاريخية التي وفرت

[1] – زرموت خالد، **التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 6، العدد 3، الجزائر، 2017، ص 1188-1189.

[2] - Mohamed Nasser Hamidato, Baqass Safia, Economic Diversification In Algeria, Global Of Economic And Busines, Vol2, NO:2, University Echhid Hamma Lakhdar-El Oued-Algeria, April 2017, P76.

له المستلزمات والشروط الموضوعية، فلم يكن رفع شعار التنويع كافيا لتحقيقه، وإنما كان من أهم اشتراطاته توافر قواعد التنويع الأساسية، وهنا نجد أن قواعد التنويع تتمثل في:[1]

أ- **القاعدة الأولى**: تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنويع القطاع أو النشاط الاقتصادي.

ب- **القاعدة الثانية**: قاعدة الموارد، وتنصرف إلى مدى توافر الموارد المادية والبشرية والثقافية التي يمكنها تحقيق مستوى التنويع الفاعل والحقيقي.

بشكل عام فالتنويع المرتبط بالمشاركة في الانتاج ينصرف إلى توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا.

2- مبررات التنويع الاقتصادي: يعتبر الاقتصاد الأكثر تنوعاً هو بطبيعته أكثر استقرارا، وأكثر قدرة على خلق فرص العمل وإتاحة الفرص للجيل القادم وأقل عرضة للتقلبات في فترات الكساد والازدهار في أسعار النفط والغاز الطبيعي.

يمكن إجمال المبررات المختلفة على ضرورة عدم الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط بصورة رئيسة، فيما يلي:[2]

- اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلا بد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة؛
- اعتبار استخراج النفط نوعاً من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة؛
- عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، والإيرادات الحكومية، والإنفاق العام، ومن ثم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي؛
- إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار وفرص العمل ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية.

[1] - بن موفق زروق، **استراتيجية التنويع الاقتصادي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور -الجلفة-، الجزائر، 2019/2018، ص 25.

[2] - بللعما أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 16.

رابعا: قلة التنويع الاقتصادي وانعكاساته السلبية

إن قلة التنويع الاقتصادي قد تكون ناتجة عن غياب إرادة السلطات أو تباطؤ المردودية العالية الظرفية للموارد الطبيعية المحدودة، فمحاولات التنويع التي تجري في كثير من الأحيان من خلال مشاريع الأشغال العامة قد تكون مضللة أو ذات إدارة سيئة، ذلك أن جهود السلطات نحو تنويع الاقتصاد تصبح صعبة التحقيق على اعتبار أن عملية استخراج الموارد تكون إلى حد كبير أكثر مردودية من الصناعات الأخرى، ومع مرور الزمن تصبح الدول المصدرة للموارد الطبيعية أكثر اعتمادية على الصناعات الاستخراجية، فوفرة عائدات الموارد الطبيعية قد لا يشجع الاستثمار الطويل الأجل في البنية التحتية التي من شأنها أن تدعم اقتصادا أكثر تنوعا، ذلك أن الزيادة السلبية من قطاعات الموارد تكون نتاج طابع المفاجئة في الأسعار، وبينما تميل قطاعات الموارد لتوفير عائدات مالية كبيرة، فإنها غالبا ما لا توفر فرص العمل الكثيرة.[1]

المطلب الثاني: تطور مفهوم التنويع الاقتصادي والنظريات المفسرة له

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت البلدان التي تعاني من اختلالات كبيرة في هياكل اقتصاداتها، الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد للدخل.

أولا: تطور مفهوم التنويع الاقتصادي

تختلف الرؤى التي ينظر بها إلى التنويع الاقتصادي، فهناك من يربط التنويع بالانتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، حيث مر تطور التنويع الاقتصادي عبر الأدبيات من خلال:

التنويع في الأدبيات الاقتصادية: إن إشكالية التنويع الاقتصادي ليست حديثة، فقد كانت أولى الأعمال في هذا المجال في أزمة الكساد الاقتصادي عام 1930 من طرف الاقتصادي ماك لوغلين MAC LAUGHLIN فقد حاول شرح الدورات الاقتصادية في المدن الأمريكية حسب درجة تركز النشاطات الاقتصادية، فبينت دراسته أن المدن التي تتصف بمستوى تركز عالي هي الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية بين الحربين العالميتين، كما طرحت هذه الإشكالية خلال نفس الفترة عندما انهارت أسعار المواد الأولية كالبن في بلدان أمريكا اللاتينية، وكانت هذه الأعمال الشرارة الأولى للتفكير في التغيير الهيكلي في اقتصاديات هذه الدول وتكون الرغبة لديها في عدم التخصص في إنتاج المواد الأولية.[2]

[1] – بن موفق زروق، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] – إلياس شاهد وعبد النعيم دفرور، **السياحة كمقوم للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط**، المجلة الجزائرية للتنمية المحلية، العدد 6، الجزائر، 2017، ص 112.

كما عرفت البحوث في مجال التنويع الاقتصادي تطورا سريعا خلال سنوات 1940، 1950حيث ارتبطت إشكالية التنويع الاقتصادي بمصطلحي النمو والتطور الاقتصادي إلى غاية نهاية سنوات 1970 من القرن الماضي، ويمكن ذكر بعض الأبحاث التي قام بها الاقتصاديون في هذا المجال:[1]

- قام الاقتصاديان روسونستان وردان ROSENSTEIN, RODAN بمعالجة موضوعي أثر التعليم Effet d'entra înement وكثافة مصفوفة ما بين القطاعات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تنويع اقتصاديات الدول النامية يجب أن يترجم بتكوين مصفوفة ما بين القطاعات وذلك نظرا للتطور الكبير الذي تشهده المبادلات بين مختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة التكامل الكبير بينها، فقد حاول الأخيران تحديد الأنشطة الصناعية التي لها دور كبير في تسريع المبادلات الداخلية، هذه الدراسة حول أثر التعليم والصناعات المنشطة للتبادل الداخلي بين القطاعات شغلت الفكر الاقتصادي المتعلق بالدول النامية إلى سبعينات القرن الماضي.

- بالنسبة للاقتصادي برنيس BERNIS فإن التنويع الاقتصادي يمر من خلال عملية التصنيع، والمعروفة باسم الصناعات المصنعة، والمستوحاة من فكرة قطب النمو المعروضة من قبل فرونسوا بيرو FRANÇOIS PERROUX والتي تتعلق بإيجاد هيكل صناعي منسجم، والتي تعني أن مختلف القطاعات متداخلة فيما بينها من جهة المدخلات والمخرجات، الشيء الذي يستلزم وجود قطاعات إنتاج معدات وسلع وسيطية موجهة للاستهلاك الإنتاجي الداخلي.

- من جهة أخرى ركز الاقتصاديان روستو وكيزنايت ROSTOW et KUZNETS على أن التغيير الهيكلي للاقتصاد والتنويع الاقتصادي ضروريان من أجل المرور إلى النمو والتطور.

- ركز الاقتصادي لويس LEWIS على القدرة على الاستثمار والتراكم الوطني كعامل أساسي لتنويع الهيكل الاقتصادي والتحول من الاقتصاد التقليدي.

ورغم كون إشكالية تنويع الصادرات في صلب الأعمال المتعلقة بنظرية التطور الاقتصادي، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصادي العالمي أواخر سنوات 1970 بالإضافة إلى فشل سياسة إحلال الواردات كانتا سبباً في التهميش النسبي لفكرة التنويع الاقتصادي، واستقرار الاقتصاد الكلي والتخصص الدولي أصبحا العناوين الكبرى للفكر والسياسات المتعلقة بالتطور، لكن في السنوات الأخيرة بدأ يبرز مصطلح التنويع بقوة في الدراسات الاقتصادية.

[1] – إلياس شاهد وعبد النعيم دفرور، مرجع سبق ذكره، ص 112.

الاهتمامات الحديثة: شهدت السنوات الأخيرة عودة قوية لمسألة التنويع الاقتصادي وذلك لتوافر العديد من الأسباب منها ضعف نجاعة اقتصاديات الدول النامية، عدم استفادة هذه الدول من المعاملات التفضيلية التي تمنحها الدول المتقدمة، كما أن كثيرا من الدراسة أشار إلى القيود المفروضة على العرض وضعف التنويع الاقتصادي، كما أن العوائد المتأتية من الانفتاح التجاري ضئيلة جدا.

عالجت الأدبيات الاقتصادية الحديثة موضوع التنويع الاقتصادي والعوامل المفسرة له، ومن بين أهم هذه الدراسات:[1]

- دراسة Imbsand Wacziarg اللذان استعملا البيانات المتعلقة بالإنتاج واليد العاملة الوطنية لدراسة العلاقة بين تركز القطاعات الوطنية وبنية الدخل حسب الفرد في عدة دول، خلُصت نتائج دراستهما إلى وجود نموذج غير خطي بين التنويع والإنتاج والتشغيل والنمو الاقتصادي، باستعمال البيانات المتعلقة بالتشغيل والقيمة المضافة حسب القطاعات التي تغطي الكثير من البلدان ومستويات متنوعة من التقسيمات القطاعية استنتج الباحثان أن مسار التطور يتميز بمرحلتين من التنوع: الأولى "النمو الاقتصادي" يفسر بتزايد التنوع في القطاعات كما تشهد هذه المرحلة تزايد الدخل حسب الفرد، المرحلة الثانية: "التوزيع القطاعي للنشاط الاقتصادي" يبدأ في التركز، وعليه فإنه حسب الباحثين فإن التركز القطاعي يبدأ بمنحنى متناقص ثم يأخذ في التزايد.

- في دراسة لهما برهن Klinger and lederman على صحة ما توصل إليه الباحثان Imbs and Wacziarg في حالة استبدال التنويع الاقتصادي بتنويع الصادرات، وذلك باستعمال البيانات المتعلقة بالصادرات، الباحثان خلُصا إلى أن التنويع يزيد عند الدول الأقل تطورا ثم ينحصر التنويع عند بلوغ مستوى معين من التطور، كما درس الباحثان العلاقة بين المنتجات الجديدة المصدرة ومستوى التطور، فخلُصا إلى أن عدد المنتجات الجديدة المصدرة تتبع منحنى متزايد ثم تأخذ في التناقص بالنسبة للدخل ما يدل على أن الاقتصاد يصبح أقل تركزا وأكثر تنوعا تناسبا مع تزايد الدخل.

- اقترحا كل من Cadot, Carrere, Strauss-Kahn تقسيم مؤشر التكيز السلعي لثايل Thail الذي يمثل مباشرة الهامش التكثيفي والهامش التوسعي(منتجات جديدة أو أسواق جديدة) لتنوع الصادرات، قبل تحليل الكيفية التي يتم بها تطوير الهامشين بدلالة الناتج المحلي الخام حسب الفرد، استعمل الباحثان قاعدة بيانات تتضمن

[1] – إلياس شاهد وعبد النعيم دفرور، مرجع سبق ذكره، ص 113.

156 بلد وخلصا إلى وجود علاقة في شكل منحنى متزايد ثم يأخذ في التناقص بين التطور الاقتصادي وتنويع الصادرات.

ثانيا: النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي

تتمثل أهم النظريات التي تفسر التنويع الاقتصادي فيما يلي:[1]

احتلت مسألة النمو والتنويع الاقتصادي مكانة هامة في البحث والفكر الاقتصاديين، وذلك منذ الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين وحتى الوقت الحاضر، وبالرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية لماذا الاقتصادات تسعى للنمو وتنويع أنشطتها الاقتصادية على مر الزمن، ومن بين المنظرين الأوائل في هذا الإطار نجد كل من آدم سميث، كارل ماركس وجوزيف شومبيتر، فلقد أكد أدم سميث (1776) أن تقسيم العمل يعد قوة دافعة للتنمية الاقتصادية، والجدير بالذكر أن تقسيم العمل لا يعني بالضرورة أن البلد A مثلا لا ينتج سوى المنتجات X والبلد B ينتج سوى المنتج y. ولكن على العكس، فزيادة مستويات التخصص، تعني أيضا التنويع، كما أن الأهم هو تركيز الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المُنتج المهيمن، ويمكن أن يوجد على جميع مستويات عملية الإنتاج الاقتصادي. كما أن التخصص بشكل إجمالي غالبا ما يعني تنويع الأنشطة والمخرجات على أعلى مستوى، ولقد أدى تقسيم العمل إلى وجود كمية هائلة من المهن الجديدة والمهارات وتوفير الوقت، والمزيد من الإنتاج والتقدم التقني.

أما جوزيف شومبيتر (1912) فلقد اعتبر التنمية الاقتصادية عملية تحول هيكلي من خلال الابتكار الذي يؤدي إلى ظهور قطاعات جديدة وتقادم بعض القطاعات القديمة، وهي الظاهرة التي وصفها بأنها "التدمير الخلاق Creative destruction". كما أظهر باسينتي Pasinetti (1981-1983) أكثر من ذلك بكثير، وفقا لأفكار كارل ماركس، بالقول: "إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية ثابتة، حيث يؤدي النمو بكفاءة مطلقة إلى بطالة وقيود من جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى الابتكار والتنويع باستمرار". كما حدد جان جاكوبس Jane Jacobs (1969) مجموعة متنوعة من الأنشطة والأفكار والموارد كمصدر للإبداع وإعادة التركيب والابتكار والنمو.[2]

[1] – موسى باهي وكمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، الجزائر، 2016، ص 138.

[2] – موسى باهي وكمال روابنية، مرجع سبق ذكره، ص 138- 139.

ولقد سلطت الجغرافيا الاقتصادية الضوء على الدور الحاسم للتخصص الاستباقي والتكتل الجغرافي للأنشطة والشركات المرتبطة مع بعضها. وكمثال على ذلك التجمعات الصناعية الأكثر شهرة مثل وادي السليكون أو الطريق 128، فهي غير متجانسة كما قد يعتقد الكثير؛ ففي المستويات الدنيا من التقسيم القطاعي هنالك تعقيدات هائلة ومتنوعة من الأنشطة والعمليات ذات الصلة ببعضها البعض. وعلاوة على ذلك، التخصص الإقليمي لا يعني بالضرورة الحد من الأنشطة على المستوى الوطني أو العالمي، ولكن يمكن أن يعني زيادة أعداد أكبر في الأنشطة والتفاعلات المعقدة فيما بينها.

كما ركزت اقتصاديات التنمية تقليديا على كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي، خاصة مدرسة أمريكا اللاتينية البنيوية من خلال تأكيدها على دور كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. فالمقاربات الأولى بينت أولا، كيف يمكن للبلدان النامية التحول من الإنتاج الزراعي إلى أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة أعلى، من أمثال روزنشتاين، رودان (1943)، نيركس Nurkse (1953) هيرشمان (1958)، وثانيا، كيف أن دمج وتكييف البلدان النامية في منظومة الإنتاج العالمي نتج عنه التبعية الهيكلية والتخلف بسبب أنواع معينة من التخصص الإنتاجي والتوزيعي، فبلدان (المحيط الخارجي) للاقتصاد العالمي تسهر على تلبية الطلب على المواد الأولية في بلدان المراكز ذات الحيوية والتنويع في التنمية. وحسب هذه المقاربة فإن طبيعة البيئة العالمية الديناميكية والمتطورة توفر تحديات وفرص جديدة أمام البلدان النامية. إذ يبقى التنويع حتما جزءا لا يتجزأ من عملية التغير الهيكلي في شبكة الإنتاج العالمية وتحديا خطيرا بالنسبة للعالم النامي.

ولقد بحثت دراسات عديدة مسألة تحديد طبيعة العلاقة بين الدخل والتنويع منذ فترة طويلة. غير أن هذه العلاقة كانت غير خطية، وأول الأعمال التي تم عرضها في عام 2003 من قبل Wacziarg و Imbs الذين درسا مراحل التنويع من خلال تحليل اقتصادي قياسي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة من الشكل U مقلوب بين تنويع المنتجات والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. وكشفت النتائج أن البلدان ذات الدخل المنخفض لديها بنية إنتاج متخصصة جداً . ونقطة الانعطاف (التحول) بين التخصص والتنويع كانت عموما قريبة من مستوى الدخل 10000 دولار أمريكي للفرد الواحد في عام 1985.[1]

كما أبرزت دراسة قام بها خبراء صندوق النقد الدولي، أن هناك علاقة ارتباط قوية بين "طفرات التنويع وتسارع النمو". وبشكل أكثر وضوحا، طفرات التنويع ترتبط مع تسارع النمو اللاحق وبشكل قوي (والذي يحدد بالقياس إلى

[1] – موسى باهي وكمال روابنية، مرجع سبق ذكره، ص 139.

طفرات التنويع) . وهذا ينطبق بشكل خاص على البلدان منخفضة الدخل غير الهشة. فخلال هذا الإطار الزمني، شهدت بلدان المقارنة نمو أسرع ولا سيما تنويعاً أعمق مما حققت البلدان منخفضة الدخل بعد عام التسعينيات.[1]

وكخلاصة، فقد أظهرت نتائج الطرح النظري والتجريبي أن السنوات الأخيرة عرفت تجدد وعودة النقاش بشأن فكر التنويع. حيث أثبتت اغلبها أهمية عملية "التنويع" في التنمية والنمو الاقتصادي. وقدمت الحجج حول مدى مساهمة التنويع في زيادة إنتاجية العوامل، استقرار عائدات التصدير وتعزيز الاستثمار الحقيقي المنتج.[2]

المطلب الثالث: دوافع التوجه للتنويع الاقتصادي ومزاياه

احتلت مسألة التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت معظم البلدان أن اعتمادها على مصادر دخل واحد يجعل اقتصاداتها أكثر عرضة للصدمات الخارجية.

أولا: دوافع التوجه للتنويع الاقتصادي

هناك العديد من الأسباب التي تدفع بالمؤسسات إلى اتخاذ التنويع كإستراتيجية، منها:

1- تخفيف المخاطر: إن البلدان الأكثر تنوعا تعتبر الأقل حساسية للتقلبات الاقتصادية، حيث أن المخاطر التي تؤثر على القطاعات المختلفة ليست مرتبطة ارتباطا إيجابيا . وقد تم تأكيد هذه الفرضية من قبل Massell سنة 1970 من خلال الدراسة التي قام بها على 55 بلد متقدم ونامي.[3]

2- تحقيق النمو الاقتصادي واستدماته: إن النقاش حول التنويع الاقتصادي كان حاضرا في وقت مبكر جدا في نظريات النمو من خلال نموذج Romer، حيث ركز على تأثير تنويع المدخلات النمو. واستنادا على هذا فإن تنوع المنتجات (والتي قد تستعمل كمدخلات) هي أيضا مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي. في هذه الحالة فإن الاقتصاد الذي يستطيع انتاج سلع مختلفة وكثيرة فإن عائده يكون مرتفع وبالتالي يقودنا إلى التطور والنمو الاقتصادي. وفي الواقع فقد اظهرت الدراسات التجريبية المختلفة أن النمو والإنتاجية تعتبر عوامل مرتبطة بشكل كبير وايجابي بالتنويع الاقتصادي.

[1] – موسى باهي وكمال روابنية، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[2] – المرجع نفسه، ص 141.

[3] – نوي نبيلة، **التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 35، الجزائر، 2018، ص 181.

ذهب اقتصاديون آخرون إلى اعتبار التنويع الاقتصادي الخيار الاستراتيجي لتحقيق استدامة النمو، على غرار دراسة Thad Dunning 2005. وقد بينت الدراسة ان هناك علاقة سلبية بين وفرة الموارد الطبيعية واستدامة النمو، حيث أدى اعتماد الدول على الموارد الطبيعية إلى ضعف التنويع الاقتصادي، مما جعل اقتصاداتها عرضة لتقلبات أسعار هذه الموارد وبالتالي عدم القدرة على تحقيق الاستدامة الاقتصادية.

3- استنزاف الموارد الطبيعية: نضوب الموارد الطبيعية وتحديدا النفط، الذي تعتمد عليه العديد من اقتصاديات الدول النامية يثير مسألة الاستدامة الاقتصادية، المنطق الاقتصادي يتطلب تعويض هذه الموارد بأنواع أخرى من رأس المال، وذلك للحفاظ على حق الأجيال اللاحقة عند تراجع احتياطي هذه الموارد.[1]

4- حالة عدم التأكد: إن أهم دافع التنويع في الحقيقة هو أن المؤسسة تمارس نشاطها في ظروف عدم التأكد، فعلى سبيل المثال قد يتراجع الطلب على منتج مؤسسة متخصصة، مما يؤدي إلى تراجع أرباحها، وفي هذه الحالة عليها أن تفكر في إدخال خطوط إنتاج جديدة. كما قد تتعرض المؤسسة لتعطل طاقتها لفترة طويلة، خاصة إذا كان الطلب موسميا كما في حالة الطلب على الألبسة في فصلي الشتاء والصيف مثلا وصناعة الفندقة.

5- النمو: إن الغرض الرئيسي وراء قيام المؤسسة الصناعية بإتباع إستراتيجية التنويع هو الرغبة في التوسع في أعمالها وزيادة انتشارها مقارنة بالوضع الحالي.

6- القوة السوقية: تجد المؤسسة في التنويع فرصة لتوسيع حصتها السوقية من خلال خطوط إنتاج جديدة وكذلك زيادة قوتها السوقية من خلال المنتجات القائمة وهذا ما يحصل في حالة احتكار السوق.

7- ارتفاع عوائق الدخول: إن بناء قاعدة جديدة للمنافسة (مناطق التبادل الحر بين مختلف الاقتصاديات) أدى إلى تطور هياكل السوق منذ سنوات 1980 و1990، وهو ما نتج عنه تطور تكاليف الدخول إلى الأسواق ذات الأحجام الكبيرة والمنافسة العالية. وهذا التطور في شروط المنافسة أظهر أهمية إستراتيجية التنويع من خلال تركيز المؤسسة اهتماماتها حول توجيه مختلف استثماراتها نحو صناعات مختلفة.[2]

[1] – نوي نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص 182.

[2] – بن عبيد فريد وعبابسة خديجة، **دور استراتيجية التنويع في تخفيض المخاطر في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الصناعي،العدد 10، الجزائر، 2016، ص 522.

ثانيا: مزايا التنويع الاقتصادي

يشير الكثير من الباحثين والكتاب أن مفهوم التنويع الاقتصادي قد يطرح على مستوى الاقتصاد الجزئي (المؤسسة) كما يطرح على مستوى الاقتصاد الكلي، فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي (المؤسسة) يظهر كإستراتيجية تنافسية تهدف إلى توسيع تشكيلة منتجات المؤسسة واستهداف قطاعات سوقية جديدة في نفس الوقت.

أما على المستوى الكلي فيعرف التنويع الاقتصادي على أنه زيادة في مناصب الشغل في إقليم معين بفضل ظهور قطاع نشاط اقتصادي جديد أو التوسع في قطاع نشاط موجود مسبقا وليس هو النشاط الوحيد أو المهيمن في هذا الإقليم.

كما يعرف التنويع الاقتصادي بأنه مسار التحول الهيكلي لاقتصاد ما بحيث يتم التحول من اقتصاد تهيمن عليه قطاعات النشاط الأولية (الموارد الطبيعية، الزراعية،..الخ) إلى قطاعات النشاط الثانوية والخدمية (الصناعات التحويلية، السلع الصناعية،التجارة، السياحة ..الخ). ولكن هذا التحول الديناميكي لا يتطلب بالضرورة زوال القطاعات الأولية وإنما يتميز فقط بخفض الأهمية الاقتصادية لهذه القطاعات وخفض مساهمتها في خلق الثروة لهذا الاقتصاد.[1]

ويرى الكثيرون أن للتنويع الاقتصادي عدة مزايا والتي من بينها:[2]

1- تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي: يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تحقيق مزايا عديدة جزاء تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على إنتاج منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، أو ارتكازه على قطاع واحد أو على عدد محدود من القطاعات. فعندما يرتبط أداء الاقتصاد الوطني بإنتاج منتج معين سواء كان سلعة استخراجية (النفط، الغاز، الفوسفات)، أو سلعة زراعية (القطن، البن، الشاي، المطاط ...الخ) أو خدمة (الخدمات المالية والتجارية، التأمين، السياحة)، فإن انخفاض أسعار أو طلب على هذا المنتج لأسباب داخلية أو خارجية سيؤدي بالضرورة إلى تعريض الهيكل الإنتاجي للمخاطر. وبالمقابل، فإن تنويع مصادر الإنتاج سوف يقلص من النتائج السلبية الناجمة من الاعتماد المفرط للاقتصاد على منتج محدد مهما كان نوعه ومصدره. فقد

[1] – نور الدين شارف، **فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، الجزائر، 2018، ص 36.

[2] – ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، السعودية، 2014، ص ص 6-9.

بينت دراسة (Koren and Tenareyro 2007)، أن الهيكل الإنتاجي لاقتصاد أي دولة يتعرض للخطر عندما يتخصص في قطاعات ذات درجات عالية من التقلب، وعندما تكون التركيبة القطاعية عالية التركز.

2- رفع معدل التبادل التجاري: يؤدي انخفاض أسعار المنتجات المصدرة إلى الأسواق العالمية، مع استقرار أو ارتفاع أسعار الواردات إلى تدني في مستوى معدل التبادل التجاري. فعندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج معين، فإن انخفاض أسعاره سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقابل أسعار الواردات نتيجة للوزن المهم الذي يشغله هذا المنتج في ترجيح الأرقام القياسية لأسعار الصادرات، مما يعني خسارة الدولة جراء تجارتها الخارجية. أما عندما تتنوع الصادرات، فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة، وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري. وقد بين العديد من الدراسات العلاقة الإيجابية بين تنوع الصادرات والنمو الاقتصادي، ومنها على سبيل المثال (Tayler 1981)، (Balassa 1985)، (Chow 1987)، (Ram 1987)، (Krueger 1990).

3- تعزيز التنمية المستدامة: أثبتت بعض الدراسات (Acemoglu and ،Dawe 1990) (Romer,1990) (Zilibotti, 1999) التي تناولت تقلب معدلات النمو الاقتصادي عبر الزمن، وعدم تمكن العديد من الدول الفقيرة للوصول إلى تنمية مستمرة ومستدامة، أن هناك ثلاثة أسباب رئيسة كامنة وراء ذلك ترتبط جميعها بضعف التنويع الاقتصادي. الأول، تخصص الدول الفقيرة في إنتاج وتصدير عدد قليل من المنتجات؛ والثاني تعرض الدول الفقيرة بصورة متكررة وشديدة للصدمات الكلية؛ والثالث ارتفاع حدة التقلبات على المستوى الاقتصادي الكلي نتيجة لأثر الصدمات على القطاعات المتخصصة. وبالتالي، فإن ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي ستؤدي بالمقابل إلى استقرار معدلات النمو عبر الزمن، وتحقيق التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى:

- الاعتماد على أنشطة متنوعة تجعل الاقتصاد مستقرا و أقل عرضة للتأثيرات السلبية لدورات الأعمال و الصدمات الخارجية.
- التنويع الاقتصادي يجعل الأنشطة مرتبطة داخليا و متداخلة فيما بينها.
- يساهم في الحصول على التكنولوجيا المتطورة و انتشار المهارات التنظيمية و الإدارية المتطورة من خلال المنافسة المحلية و الدولية.

- يعمل التنويع الاقتصادي على تقوية الروابط و النشاطات الأمامية و الخلفية للقطاعات الاقتصادية.[1]
- يسهم التنويع في ارتفاع القدرات التنافسية للاقتصاديات الوطنية و إكسابها مرونة أكبر للتأقلم مع الأزمات الاقتصادية ومقاومتها.
- يتيح المجال للقطاع الخاص لكي يساهم في تنوع الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- يساهم على توفير مناصب عمل في قطاعات اقتصادية متنوعة مما يساهم على تخفيض معدل البطالة إلى أدنى المستويات.
- يقلل من أثر الصدمات الخارجية، و يحّد من الضغوطات الخارجية.
- يعمل على الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي.[2]

ونتيجة للمزايا التي يحققها التنويع، يعد الاقتصاد الأكثر تنويعاً أكثر قدرة على خلق الفرص الوظيفية للأجيال القادمة، وأقل تأثرا بالطفرات والصدمات والدورات الاقتصادية، وأكبر قدرة على توليد وزيادة القيمة المضافة . وبذلك تتوطد علاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي.

وعليه يمكن القول أن التنويع الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في عدد قطاعات النشاط التي يرتكز عليها الاقتصاد والخروج من التبعية لقطاع بعينه مما يخلق فرص عمل كثيرة ويحدث تحولا في هيكل الاقتصاد ككل.

وعلى عكس نظرية ريكاردو حول المزايا النسبية التي ترى في التخصص (انخفاض التنويع الاقتصادي) محفزا للنمو الاقتصادي، فان الكثير من الأبحاث والدراسات بينت أن انخفاض التنويع الاقتصادي وتركز الانتاج في عدد قليل من المنتجات والقطاعات له آثار سلبية على النمو الاقتصادي.

[1] – بوريب خديجة، **النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات**، الواقع والتحديات المستقبلية، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، جامعة قالمة، 2012، ص 273.

[2] – المرجع نفسه، ص 282.

المبحث الثاني: تقسيمات التنويع الاقتصادي ومؤشراته

يهدف التنويع إلى تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الانتاجية في قطاعات متنوعة، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد غير مستديم.

المطلب الأول: أنواع التنويع الاقتصادي ومعاييره

يعتبر التنويع الاقتصادي إحدى البدائل الاستراتيجية التي لجأت إليه العديد من الدول على غرار البلدان التي تعتمد على المصدر الوحيد للدخل.

أولا: أنواع التنويع الاقتصادي

يتم التمييز بين عدة أشكال (أنواع) للتنويع الاقتصادي يمكن لصانعي السياسات الاقتصادية الاختيار بينها وهي:[1]

1. **التنويع العمودي (الرأسي) Diversification verticale**: وهو تصنيع منتجات تشكل مواد نصف مصنعة أو مواد أولية لصناعة السلع الحالية (التنويع العمودي لأعلى) أو التوجه إلى صناعة منتجات جديدة تشكل المنتجات التي يتم تصنيعها حاليا مواد أولية لها (التنويع العمودي لأسفل).
2. **التنويع الأفقي Diversification horizontale**: وهو انتاج وتصنيع منتجات جديدة تتلائم مع الخبرات والطرق الانتاجية المكتسبة وتكملها في نفس الوقت.
3. **التنويع الجانبي Diversification latérale**: وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواقا جديدة.
4. **التنويع الشامل Diversification totale**: والذي تسعى من خلاله المؤسسات الانتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب واختراق أسواق جديدة.
5. **التنويع الجغرافي Diversification géographique**: والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة (تصدير المنتجات) والتكيف مع تغيرات بيئة الانتاج الجديدة .

[1] – نور الدين شارف، مرجع سبق ذكره، ص 37.

6. **التنويع المالي Diversification financière**: وهو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الاموال على مجموعة متنوعة من الانشطة الاستثمارية والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد، كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي الذي قد يصيب مناطق معينة.

ثانيا: معايير التنويع الاقتصادي

لأجل تقويم مدى نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في أي دولة من الدول، لابد من دراسة بعض المؤشرات والمعايير الكمية التي من خلالها نستطيع قياس درجة التنويع الاقتصادي لذلك نذكر بعض المعايير من خلال الآتي:[1]

- زيادة فعالية القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.
- تطور نسبة تنوع الصادرات.
- تطور اجمالي العمالة حسب القطاع.
- معدل ودرجة التغير الهيكلي.
- درجة استقرار الناتج المحلي الاجمالي وعلاقته باستقرار أسعار المورد الوحيد.

المطلب الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي

وعلى صعيد مستويات التنويع الاقتصادي يمكن التعرض إلى مستويين هامين يتمثلان في ما يلي:

1- تنويع الانتاج: والذي يتحقق عندما تقرر مؤسسة ما إنتاج سلعة جديدة دون التخلي عن المنتجات السابقة، كما يمكن أن يتحقق بالاندماج مع مؤسسات أخرى تعمل في ذات الصناعة ولكنها تنتج منتجات أخرى، إلا أنه لا يمكن اعتباره الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنويع، مع وجود صلات وثيقة بين المنتجات الحالية التي تنتجها المؤسسة والمنتجات الجديدة التي ترغب في إنتاجها، أي التي ترغب في تنويع إنتاجها معها، كالتشابه في الخصائص

[1] – غلاب فاتح وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 85.

التكنولوجية المرتبطة بالإنتاج أو التشابه في عملية التسويق أو التشابه في الخبرة اللازمة لإجراء البحوث المرتبطة بالمنتجات.[1]

إلا أن تنويع القاعدة الإنتاجية تواجه تحديات تكمن في اتجاهين:[2]

1.1. جانب الطلب: ويتمثل في إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي، والتي تهدف إلى تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية المستخدمة في إدارة الطلب الكلي، وهي: السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف؛

2.1. جانب العرض: ويتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام، وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات.

2- تنويع التجارة الخارجية: إن الحديث عن تنويع التجارة الخارجية، يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، وذلك في جانبيها الرئيسيين (الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات)، فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة هل هي أولية أو مصنعة؟ فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها، وهنا يقصد بعملية تنويع الصادرات قبل كل شيء توسيع أصنافها وذلك ليس بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضا بمنتجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي.[3]

ويتم تنويع الأسواق في جانبين رئيسيين:[4]

1.2. تنويع هيكل الصادرات: وهو الحل الأمثل ويقصد بعملية تنويع الصادرات قبل كل شيء توسيع أصنافها، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخدمات الأولية فحسب بل أيضا بمنتوجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي.

---

[1] – قرومي حميد وبن ناصر محمد، **ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 11، ص 270.

[2] – بن موفق زروق، مرجع سبق ذكره، 2016، ص30.

[3] – هيبة الله أوريسي، **الاقتصاد الجزائري بين الأزمة النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي**، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، العدد 9، الجزائر، 2018، ص 693.

[4] – بن موفق زروق، مرجع سبق ذكره، ص 30- 31.

2.2. **تنويع هيكل الاستراد:** وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع؛ لأن ذلك سيوثر على مسار التنمية ويفقدها استقلاليتها، ولذلك فإن تنويع الواردات، قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات وذلك بأن يشطب البلد المعني في قائمة البضائع التي يستوردها أبوابا كباب الأغذية، الأقمشة والسلع الفاخرة...إلخ ثم تدريجيا أصنافا كثيرة من المنتوجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه وعوضا عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة.

وعلى صعيد آخر، تتصف الدول المتقدمة الصناعية بالتنوع الشديد في اقتصادياتها، وهو ما يعكسه التشابك والترابط الكبير في القطاعات الاقتصادية، وتكاملها على عدة مستويات، أما الدول المتخلفة تتسم بالتخصص في إنتاج عدد قليل من المواد الأولية، وهو ما يعكسه مؤشر الصادرات، حيث تتركز في عدد محدود من المواد وفي الغالب تشكل مادة أولية واحدة نسبة بالغة الارتفاع من قيمة الصادرات الكلية، وهو ما أدى إلى تسميتها باقتصاديات المحصول الواحد. أو بالاقتصاديات الريعية، فأصبحت التجارة الخارجية فيها قطاعا محركا، حيث أنها صارت بمثابة الاستثمار في الاقتصاديات المتقدمة الصناعية، وذلك باعتباره متغيرا مستقلا رئيسيا يعتمد عليه النشاط الاقتصادي في الأقطار المتخلفة، وهو ما يعني اندماج اقتصاديات المحصول الواحد في الأسواق الدولية المتقدمة وتبعيتها لهذه الأسواق، وخلال العقود الأخيرة تفاقمت ظاهرة الاختلال البنياني في كل من الإنتاج الوطني والتجارة الخارجية للاقتصاديات المتخلفة وذلك بالتزامن مع تعاظم معدلات نمو السكان وتزايد مستلزمات التنمية، أصبحت على إثرها الصادرات أكثر تخصصا والاستيراد أكثر تنوعا وأكبر حجما.

وبالنظر إلى درجة تنويع المنتجات وتنويع الأسواق معا يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصديري لبلد ما. وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية. ونفس الشيء، فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير، بشكل عام، هو أفضل من التركيز على القليل.

المطلب الثالث: أهم المتغيرات الدالة على التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات احصائية عديدة تتفاوت كفاءاتها وملاءمتها لأغراض القياس. ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت (Dispertion) كمعامل الاختلاف، أو على خاصية التركز (Concentration) كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع (Diversification) كمعامل هيرفندال- هيرشمان الذي يعد الأكثر شيوعا. وتعطى هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي.

أولا: أهم المتغيرات الدالة على التنويع الاقتصادي

هذه المعايير والمتغيرات تعبر عن أداء الاقتصاد الكلي ويمكن الاستناد إليها لتقييم نجاح أو فشل سياسات التنوع الاقتصادي وتقييمها في بلد ما ومن المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع الاقتصادي نذكر منها ما يلي:[1]

1- معدل و درجة التغير الهيكلي: كما تدل عليهما النسبة المؤوية لإسهامات القطاعات الوحيدة أو الريعية (النفط مثلا) مقابل القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو أو/و تقلص إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج الاجمالي حسب القطاع، حيثما يتيح توافر البيانات بذلك.

2- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الاجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط: ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

3- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة: وذلك لأن أحد أهداف التنويع في بلدان العالم التي تصدر البترول هو تقليل الاعتماد على ايرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الأيام، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

4- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية: بصورة عامة يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة ، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

5- التوزيع القطاعي للقوى العاملة: أي تطور إجمالي العمالة بمجملها، حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الاجمالي.

6- نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي: وهو مؤشر هام في الدول النفطية، وهو مؤشر يقيس إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

[1] – بن موفق زروق، مرجع سبق ذكره، ص 26.

7- توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص: حيث يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخوصصة، ولاختيار وتعزيز صلاحية مؤشرات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

ثانيا: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

1- مؤشر هيرفندال- هيرشمان (Herfindahl- Hirshman):

يعتمد معامل هيرفندال- هيرشمان (Herfindahl- Hirshman) على قياس تركيب و بنية المتغير ومدى تنوعه. ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناته، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي. و قد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين.

كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير، ويعرف معامل هيرفندال- هيرشمان:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{xi}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

Xi: قيمة المتغير في النشاط i.

X: القيمة الاجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

N: عدد النشاطات.

تتراوح قيمة معامل هيرفندال- هيرشمان بين الصفر والواحد أي ($0 \leq H \leq 1$)، فإذا كان صفرا كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد (أي تساوي في النشاطات بعد نسبها مثلا إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات)، وإذا كان واحد صحيح فإن مقدار التنوع يكون معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزا في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الاجمالي. وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال دليلا

على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها.

وهذا المؤشر يستخدم على نطاق واسع لقياس التنويع الاقتصادي أو مدى اعتماد السوق على قطاع الصناعي، وهذا المؤشر يشير إلى مدى هيمنة أو سيطرة قطاع الصناعة على الاقتصاد، وهو يعتمد على نسبة التشغيل في قطاع الصناعة الرئيسة في الاقتصاد، ويعبر عنه على النحو الآتي:[1]

$$\text{Herfindahl Index} = \sum_{i=1}^{n} si^2$$

حيث:

si : نسبة التشغيل في القطاعات الرئيسة.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع، فهي أيضا عديدة، ومنها الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، والواردات، والإيرادات الفعلية للحكومة، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل ...الخ. وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا، معيارا لتنوع الاقتصاد يتكون من أربعة عناصر هي: مقدار اسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة اسهام العمل في الصناعة، و مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء، ومقدار التركز في الصادرات.[2]

2- مؤشر (Ogive Index):

ويكون على النحو التالي:[3]

$$\text{Ogive Index} = \sum_{i=1}^{n} \frac{\left(si - \frac{1}{n}\right)^2}{\frac{1}{n}}$$

حيث أن:

N : هي عدد القطاعات في الاقتصاد.

---

[1] – مايح شبيب الشمري وأحمد عبد الرزاق عبد الرضا، **ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية – ، كلية الادارة والاقتصاد، العدد 24، العراق، 2016، ص 6-8.

[2] – ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 9- 10.

[3] - Mohamed Nasser Hamidato, Baqass Safia, opcit, P77.

si : هو نصيب النشاط الاقتصادي القطاعي في التشغيل من قطاع واحد وعادة ما يعبر عنه ب (حصة التشغيل).

وهذا يشير إلى توزيع النشاط الاقتصادي (التشغيل) بين القطاعات فإذا كان مساو للواحد فإنه يدل على زيادة التنويع الاقتصادي، ومع n من القطاعات، يكون التوزيع العادل عندما si تساوي 1/n أي أن حصة كل قطاع من الأيدي العاملة مثالية. وإذا كان المؤشر مساويا للصفر فإن هذا يعني أن التنويع الاقتصادي تام. وأن ارتفاع قيمة المؤشر تدل على عدم المساواة في توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات المختلفة.

3- مؤشر انتروبي (Entropy Index):

في عام 1988 توصل كل من (Smith) و (Gibson) إلى مؤشر Entropy لقياس التنويع الاقتصادي والتركيز القطاعي، وهو كالآتي:

$$\text{EI}= \sum_{i=1}^{n} si\ LN\left\langle\frac{1}{si}\right\rangle = -\sum_{i=1}^{n} si\ LN(si)$$

حيث:

Si : تعني حصة الصناعة من التشغيل في النشاط الاقتصادي.

وأن مؤشر انتروبي يقارن توزيع الأيدي العاملة أو توليد الدخل بين الصناعات في البلد.

ارتفاع قيمة مؤشر انتروبي تشير إلى تنويع كبير نسبيا. في حين تشير القيم المتدنية للمؤشر إلى ارتفاع نسبة التراكيز (التخصص) أي (انخفاض التنويع).

وإذا كان المؤشر متكافئا فإن هذا يشير إلى المساواة في توزيع الأيدي العاملة بين جميع القطاعات أي أن (التنويع تام). أما إذا كانت قيمة المؤشر في حدها الأدنى فإن هذا يعني أن التخصص في أعلى حد له (انعدام التنويع).

إن ارتفاع قيمته تدل على تركيز اكثر للقطاع المسيطر أو انخفاض في التنويع والمزيد من التركيز (التخصص)، وهكذا طبقا للمؤشرات الثلاثة (Ogive, Entropy and Herfindahl) فإن عدالة أكثر في توزيع الأيدي العاملة بين الصناعات تعني مستوى أعلى من التنويع الاقتصادي، وعلى العموم فإن هذه المؤشرات قد تكون غير دقيقة في قياس التكوين لأنها جميعها اعتمدت على معيار القوى العاملة، ويفترض أن الاقتصاد المتنوع هو ذلك الاقتصاد الذي يكون أكثر استقرارا وأفضل أداءا اقتصاديا. كما شاع استعمال مقاييس أخرى في أدبيات التنويع بعد أن اعتمدها عدد من الباحثين في دراساتهم التي اتجهت إلى تبني طرائق حسابية مبسطة أو أدوات احصائية بسيطة لأسباب تعود في الدرجة الأساس إما إلى

سهولة الحساب أو لعدم توافر البيانات اللازمة للقياس باستعمال المقاييس التي سبق ذكرها، ولعل أحد تلك المقاييس الذي أطلق عليه بمقياس عدد المنتجات (Product-count Measure) يقضي بحساب عدد أنواع المنتجات للتعبير عن عدد القطاعات التي تعمل فيها المنشأة على وفق التصنيف الصناعي مطروحا منه واحد عدد صحيح. فإذا بلغت قيمة هذا المقياس صفر، يدل بذلك على أن المنشأة مركزة غير منوعة.

4- مقياس فلاديمير كوسوف:

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta i^2}}$$

حيث:

αi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الاجمالي في فترة الأساس.

βi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الاجمالي في فترة المقارنة.

Cos : مؤشر فلادمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة Cos=0 يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.[1]

5- مؤشر التنوع الاقتصادي (مؤشر الانكتاد UNUCTAD):

يتم قياسه وفقا لرقم قياسي مركب (هو مؤشر التنوع الاقتصادي) ويستند إلى حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الأيدي العاملة في قطاع الصناعة، ونصيب الفرد من الاستهلاك التجاري للطاقة وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا، معيار لتنوع الاقتصاد. يتكون من أربعة عناصر هي:

- ✓ مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ نسبة إسهام العمل في الصناعة؛
- ✓ مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء؛

[1] – ضيف أحمد وعزوز أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 24.

✓ مقدار التركز في الصادرات.

$$Sj = \frac{\sum_i |hij - hi|}{2}$$

وتتمثل الصيغة الرياضية له كما يلي:

hij: حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات البلد j.

hi: حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات العالم الخارجي ويقيس هذا المؤشر نسب السلعة i من إجمالي الصادرات.[1]

المبحث الثالث: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار السياحي

تعاني معظم الدول النفطية من الأثر السلبي لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، مما يعرضها إلى مخاطر كبيرة تهدد الاستقرار الاقتصادي، وسعيا منها لتجنب هذه المخاطر قامت بانتهاج سياسة التنويع في اقتصادها، وقد تمكنت بعض الدول من تجاوز هذه المخاطر بنجاح، مما يحتم على بعض الدول الاخرى إتباع سياسة التنويع في اقتصادها للخروج من الأزمة.

المطلب الأول: آليات تحقيق التنويع الاقتصادي

تشمل الآليات الكفيلة بنجاح سياسات التنويع الاقتصادي المختلفة من بلد لآخر بناءا على توجهاته الإيديولوجية، التقدم الاقتصادي والاجتماعي والظروف المحلية والدولية خاصة الاقتصادية منها، والتي من ضمنها:

1- إعادة الاعتبار لدور الدولة التنموي: تعتبر الدولة تنموية اذا استطاعت إطلاق عملية تنموية متواصلة غير مقتصرة على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقا من ذلك تأكد الدور الهام والمحفز للدولة التنموية الذي يأخذ شكل الإرشاد الإستراتيجي في توجيه عملية التنمية، وهناك عدة أمثلة وأدلة إحصائية توضح اهمية دور الدولة المحفزة في إحداث تغيرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية، في ظل استراتيجية استثمارية واعية تهدف إلى تحقيق تحول نوعي في البنية الاقتصادية والتركيبة القطاعية للاقتصاد، مما ينتج عنه معدلات استثنائية للنمو في الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة في الصناعة التحويلية وفي حجم الصادرات الإجمالية.

[1] – بن موفق زروق، مرجع سبق ذكره، ص 27.

2- الشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص: إن العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وتحديد دور كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية، يعد من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي نظرا لكون حدوث التفاعل بينهما وفي مجالات مختلفة ونشاطات عديدة ومتنوعة يؤدي لارتفاع العائد التنموي الديناميكي من هذه التفاعلات خارج نطاق عمليات الأسواق، إذ أن الترابط والتشابك بين فروع النشاط الاقتصادي في المراحل الأولى للنمو تنشأ عادة بين الوحدات الاقتصادية العامة والخاصة وما بين مختلف القطاعات الاقتصادية وليس فقط داخل الأسواق، مما يؤدي لتعظيم الصلات بين المكونات الاقتصادية التقنية والمؤسسية التي تربط بين مختلف أجزاء الاقتصاد الوطني.

3- برامج الإصلاح الاقتصادي: ينصرف الإصلاح الاقتصادي لترك ادارة النشاط الاقتصادي تخضع لقوى السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومي بما يسمح بتحسين الكفاءة التخصصية للموارد، والذي يصبح مطلبا ضروريا عندما يعاني اقتصاد ما من عجز كبير في الموازنة العامة، تضخم كبير، ارتفاع في درجة الحماية، سعر صرف أعلى من قيمته وديون خارجية كبيرة، ويطلق على هذه البرامج عدة مسميات منها برامج الإصلاح الاقتصادي وتعديل الهيكلي، وتشمل الملامح العامة لهذه البرامج على عناصر تشكل حزمة متكاملة من التغيرات الهيكلية تمس كل المجالات السياسية والاقتصادية، وتكون مدعومة من حده الأزمات والاختلالات وتحقيق نمو قابل للاستمرار.

4- الاستثمار الأجنبي المباشر: يعد من العناصر الديناميكية الأساسية في التنمية الاقتصادية، وعاملا مهما في خلق الطاقات الإنتاجية وتوسيعها وزيادة مقدار الدخل ومصادره وارتفاع مستوى الاستخدام، وبالتالي العمل على توسيع حجم الطاقة الاستيعابية في الاقتصاد الوطني، إذ لا تنحصر هذه الاستثمارات وتعبأ لمواجهه ضيق السوق، وبالتالي الاستفادة من الوفورات الخارجية الناشئة عن اتساع السوق والترابط الأفقي والعمودي بين الفعاليات الاقتصادية فحسب، وإنما تتدفق هذه الاستثمارات بتأمين حاجة القطاعات الاقتصادية من المنتجات الصناعية والخدمية بينيا الأمر الذي يكرس حالة التشابك الاقتصادي، كما أن حركة الاستثمارات تعد مؤشرا من مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي، والاستثمارات المباشرة تلعب دورا أساسيا في توفير الخبرات الإدارية والتقنية و زيادة الصادرات والإنتاج وتنويعها.

5-الصناعات الصغيرة والمتوسطة: ساهمت التحولات التي أقرها النظام الاقتصادي العالمي إلى حدوث انعكاسات على القطاع الصناعي في العالم، خلقت أمامه فرص هائلة لتسويق منتجاته عبر الحدود، وقد جاءت هذه التطورات في ذات الوقت مع ثورة المعلومات و التطور التقني الهائل الذي أدى إلى إمكانيات الإنتاج الكبير والمتنوع والعالي المستوى من مختلف مراكز التصنيع عالميا، حيث انتقل الاهتمام من اقتصاديات ووفورات الحجم الكبير إلى اقتصاديات التكنولوجيا المتقدمة وأساليب توزيع عمليات الإنتاج، كما أدت إلى تقليل أهمية الميزة النسبية التقليدية التي كانت تبنى على اساسها المصانع الكبيرة وانعكس ذلك على زيادة الأهمية الكبيرة للمصانع الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج الصناعي ما أعطاها بعدا تنمويا محليا متعدد الجوانب.[1]

6-التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة: يعتمد الاقتصاد الجديد على الطاقة الشمسية التي لا تنضب، وعلى المصادر المتجددة التي تنتج عن التحولات الطبيعية لهذا المصدر الطاقوي، ومن بين هذه الطاقات نذكر الطاقة الكهرومائية، طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الحرارية الأرضية، طاقة الكتلة الحيوية.[2]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التنويع الاقتصادي

يلعب التنويع الاقتصادي دورا أساسيا في التحكم في التقلبات الاقتصادية ويخفض الأضرار الناتجة عن انهيار أسعار المواد الأولية في البورصات العالمية، كما يسمح بتحسين التنافسية الدولية، حيث حددت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة خمسة مجموعات من المتغيرات (العوامل) التي تؤثر على مسار التنويع الاقتصادي وهي:[3]

1-العوامل المادية : الاستثمار، البنية التحتية، رأس المال البشري،..الخ.

2-السياسات العمومية : السياسة المالية، السياسة التجارية، الصناعية،..الخ.

3-المتغيرات الاقتصادية الكلية : سعر صرف العملة، معدل التضخم، ميزان المدفوعات،..الخ.

4-المتغيرات المؤسساتية : الحوكمة، مناخ الاستثمار، الوضع الأمني،..الخ.

[1] – قرومي حميد وبن ناصر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 272-274.

[2] – بللعما أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[3] – نور الدين شارف، مرجع سبق ذكره، ص 37.

5-الوصول إلى الأسواق : درجة انفتاح الأسواق على التجارة الخارجية، بالإضافة إلى طرق الوصول إلى التمويل بأنواعه المختلفة.

المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار السياحي والتنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي بمثابة العملية التي تتيح للاقتصاد بأن يكون مرنا وغير خاضع بشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية التي سمتها استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام، ويهدف التنويع إلى توسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة المنشودة للبلد على المدى المتوسط والطويل.[1] ويعتبر تنويع القطاعات الانتاجية أحد أهم ركائز التنويع الاقتصادي ومن بين هذه القطاعات القطاع الصناعي، الزراعي، الخدماتي، وخاصة القطاع السياحي الذي يعتبر بمثابة مدخل استراتيجي لبعث التنويع الاقتصادي، على أنه توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا، كون أن السياحة تحتل المكان الأفضل ضمن قطاعات الاقتصاد الوطني تدر أرباحا بأقل التكاليف، كما تعمل على رفع مستوى النمو الاقتصادي وهذا من خلال امتصاص البطالة واستعمال العمالة وتوفير مناصب شغل كافية.[2]

إن الهدف الأساسي من إقامة مشاريع سياحية وتكوين الاطارات المهنية في هذا القطاع الحيوي من الاقتصاد الوطني، يشكل قدرة الدولة نحو تحقيق تنمية شاملة. ويهدف الاستثمار السياحي إلى تحقيق عدد من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ونجد من المنافع الاقتصادية المساهمة في زيادة الناتج الإجمالي المحلي بما ينتجه القطاع من سلع وخدمات فضلا عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية. وينتج عن ذلك تحسن في ميزان المدفوعات وتنويع مصادر الدخل من خلال استقطاب رؤوس الأموال المحلية للقطاع الخاص واستثمارها في المجال السياحي، فضلا عن ما يؤدي إليه ذلك من تنمية البنى التحتية والمرافق العامة وتطويرها.[3]

[1] – لزهاري زواويد و عبد الجليل طواهير،**دور التنويع الاقتصادي في دعم التنافسية وتحقيق التنمية: التجربة الهندية نموذجا**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 2، العدد 2، الجزائر، 2018، ص 246.

[2] – براجي صباح وعمران الزين، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[3] – العيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 179- 180.

ويوفر الاستثمار في قطاع السياحة القدرة على توليد فرص عمل جديدة والحد من البطالة. ومن هذا المنطلق يعتبر الاستثمار السياحي في كثير من الدول حافزا لتوسيع نطاق التوظيف وما يترتب عن ذلك من تحسن في المستوى المعيشي والثقافي.[1]

ونظرا لأهمية الاستثمار السياحي في تفعيل التنويع الاقتصادي إلا أن المقومات السياحية لا تكفي لجلب الاستثمار السياحي ما لم يكن ذلك مرفقا بمجموعة من الأسس منها:[2]

- الاستقرار السياسي والأمني.
- التنوع الاقتصادي وخاصة الاعتماد على القطاعين العام والخاص.
- تلاؤم التشريعات للاستثمار وضرورة تكييفها مع الاستثمار السياحي الذي يتميز بنوع من التعقيد.
- تحديث وتطوير مستمر للبنية التحتية للدول من مواصلات واتصالات وخدمات صحية، بنكية.

[1] – بن جلول خالد، **الأهمية الاقتصادية للاستثمارات السياحية في الجزائر ودورها في دعم وتحقيق التنويع الاقتصادي: دراسة تحليلية وتقييمية للفترة (2000–2016)**، المؤتمر العلمي الدولي حول: السياحة الداخلية والجماعات المحلية بين حتمية التنويع الاقتصادي وصناعة التميز يومي 27–28 أفريل 2019، الجزائر، 2019، ص 8.

[2] – بولحية الطيب، **الاستثمار السياحي في ولاية جيجل مجالاته وآليات تطويره**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 9، الجزائر 2015، ص 181.

خلاصة الفصل

لقد تبين من خلال هذا الفصل أن التنويع الاقتصادي حتمية وليس خيار بالنسبة لبعض الدول، حيث أن اعتماد اقتصاد ما على مورد واحد، خصوصا إذا ما كان ذلك المورد هو مورد ريعي، فإن ذلك الاعتماد يجعل ذلك الاقتصاد غير مستقر أي أنه معرض للتقلبات التي تحدث سواء في داخل اقتصاد ذلك البلد مثلا زيادة عدد السكان مع انخفاض أو ثبات الطاقة الانتاجية مما تؤدي إلى ارتفاع الاسعار أو غيرها.

إذا أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي تظهر من خلال تجنب وتحاشي المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد، وعلى هذا الأساس ينبغي على كل دولة ذات المورد الواحد أن تسلك طريق التنويع الاقتصادي، بأن تعمل على تنويع مصادر دخلها كتفعيل القطاع الصناعي التحويلي أو تفعيل القطاع الزراعي مع الاهتمام بالقطاع السياحي، على أن لا يعتمد على هذا القطاع بشكل منفرد، مع دراسة تجارب الدول في ذلك المجال سواء الناجحة أم الفاشلة، لأن الأولى تفيدنا في النجاح أما الثانية (الفاشلة) فتفيدنا في التجنب وعدم الخوض بالإجراءات التي تسببت في فشلها.

الفصـل الثالـث:

عرض بعض التجـارب الدولية

تمهيـــــــــد

تقوم كل دولة بتطوير استراتيجيات تتناسب مع معطياتها الاقتصادية من أجل ضخ قيم حقيقية داخل نظامها تدعم بها التوازنات الكلية، وتحقق بها معدلات نمو مناسبة. وبناءا عليه فإن التمعن في طرق التنمية المتبعة من أجل تحديد موقع الاستثمار السياحي ومساهمته في التنويع الاقتصادي، يبين أن القطاع السياحي يلعب دور مهم جدا بالنسبة للعديد من الاقتصاديات،حيث خضع القطاع السياحي لجملة من التطورات في آليات نشاطه جعلت منه يصنف من القطاعات الإستراتيجية على المستوى الدولي في مجال تنويع النشاط الاقتصادي.

حيث تم التطرق في هذا الفصل إلى عرض تجارب بعض الدول في كيفية تنويع اقتصادها من خلال تفعيل الاستثمار السياحي.

المبحث الأول: تجارب بعض الدول النفطية في التنويع الاقتصادي والاستثمار السياحي

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول غير النفطية في التنويع الاقتصادي والاستثمار السياحي

المبحث الثالث: إشارة لوضعية الاقتصاد الجزائري والإستراتيجية المقترحة من التجارب الدولية

المبحث الأول : تجارب بعض الدول النفطية في التنويع الاقتصادي والاستثمار السياحي

تعاني أغلب الدول النفطية من اختلال هياكلها الاقتصادية نتيجة اعتمادها على مصدر وحيد للدخل، الأمر الذي دفعها إلى تبني إستراتيجية بديلة ترمي إلى ترقية الكفاءة الاستخدامية للعوائد الريعية وتوجهها نحو اعتماد الاستثمارات السياحية كأحد الخيارات المتاحة لتنويع بنية اقتصادها، وذلك لزيادة قدرتها على النمو ومواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

المطلب الأول: تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي والاستثمار السياحي

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من الدول الناجحة في سياسة التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال التوجه إلى تثمين القطاعات غير النفطية واختيار أفضل البدائل لاستغلالها في تحقيق مؤشرات ايجابية في قطاعات حيوية، حيث أصبحت تحتل السياحة مكانة عالمية نظرا للتطور الكبير الذي شهده القطاع في فترة زمنية وجيزة، من خلال انتهاج مجموعة من الآليات والسياسات التي ساهمت في تحسين مؤشرات القطاع السياحي بما يحقق التنمية المستدامة، ولتصبح بذلك نموذج اقتصادي متنوع ورائد على المستوى العالمي.

أولا: سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

1- الخطوط العريضة لإستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة: اتبعت دولة الإمارات إستراتيجية لتنويع اقتصادها باعتمادها على:[1]

- إعطاء الأولوية للتعليم، من خلال الإنفاق العام على الرأسمال البشري؛
- زيادة الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية في مختلف أرجاء البلاد؛
- توجيه الإنفاق الاستثماري العام لتفعيل القطاعات غير النفطية الأخرى وبناء ميزات تنافسية بعيدة المدى لاسيما في قطاع: الصناعات التحويلية، الطيران، السياحة، المصارف، التجارة ،العقارات، الخدمات والطاقة البديلة؛
- اعتماد سياسة جبائية مشجعة للاستثمار الخاص؛
- انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي وجلب الاستثمارات الخارجية، حيث تم تصنيف الإمارات في المرتبة الـ 13 عالميا، والأولى شرق أوسطيا بين الوجهات الواعدة للمستثمرين خلال الفترة من 2013 حتى 2015؛
- إرساء منظومة قانونية اقتصادية مرنة، وسهولة في ممارسة الأعمال؛
- اعتماد سياسة نقدية تدعم استقرار عملة الإمارات مقابل الدولار الأمريكي وسهولة تحويلها، مع عدم فرض أي قيود على إعادة تصدير الأرباح أو رأس المال؛
- ربط دولة الإمارات بعلاقات وثيقة الصلة مع جمعيات ورابطات تجارية وذلك لدعم مركزها الذي يتبنى اقتصاد حر ومفتوح ولاعب في التجارة الدولية والتنافسية.

[1] – مريم زغاشو ومحمد دهان، **دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي –اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا–** ، ديسمبر 2017، متاح على الموقع الالكتروني: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/91896/ تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2019/04/26 على الساعة 10:00.

2- أهداف سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة: تتمثل أهدافه في مايلي:[1]

- تقليل نسبة اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمصدر وحيد للعملات الأجنبية والدخل من خلال إضافة قطاعات اقتصادية جديدة وتطوير كفاءة وإنتاجية القطاعات الحالية؛
- التركيز على معايير الاستدامة في كافة الأنشطة الاقتصادية والتنموية بهدف تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة؛
- تجنب الآثار السلبية المترتبة عن التغيرات الدورية في مستويات العوائد النفطية على خطط الإنفاق وتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية؛
- الحفاظ على احتياطيات نفطية كافية والحد من استنزافها في ظل ارتفاع الطلب العالمي عليها من أجل حماية مستقبل الأجيال القادمة؛
- تسريع التحول إلى اقتصاد مبني على المعرفة، الابتكار والتكنولوجيا؛
- تنمية الموارد البشرية الوطنية وحسن استغلالها.

3- مراحل سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة: مع استمرار تنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي بتحويل الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة غير النفطية وبناء اقتصاد معرفي تنافسي في إطار تحقيق كل من الخطة الإستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة على المستوى الاتحادي والمتمثلة في الرؤى التالية :

1.3. رؤية الإمارات 2021: وهي خطة إستراتيجية تم إطلاقها عام 2007 تهدف إلى تحقيق نمو حقيقي للقطاعات غير النفطية بحيث لا تتجاوز مساهمة القطاع النفطي في الناتج الداخلي الخام نسبة 20 %، رفع مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي وبناء اقتصاد قائم على المعرفة والقدرة التنافسية، من خلال التركيز على ثلاث مجالات: [2]

- زيادة مشاركة القوى العاملة الوطنية وربط التعليم باحتياجات السوق؛
- وضع إطار تنظيمي لدعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتشجيع القطاعات الناشئة؛
- تطوير سياسة البحث العلمي بما يتماشى مع الأولويات الاقتصادية لدولة الإمارات.

2.3. رؤية إمارة أبو ظبي 2030: تهدف الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبو ظبي إلى تحقيق ما يلي:

- بناء اقتصاد مستدام قائم على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية؛
- توسيع نطاق تأسيس الشركات الوطنية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تفعيل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- تطوير بنية تحتية قادرة على دعم النمو الاقتصادي المتوقع.

---

[1] – بوفنش وسيلة، **اقتصاد ما بعد النفط ، الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، الجزائر، 2017، ص217.

[2] – المرجع نفسه، ص 220.

3.3. خطة دبي 2021: تمحورت خطة دبي الإستراتيجية حول الأهداف التالية: [1]

- تحقيق نمو اقتصادي مستدام وقادر على مواجهة الصدمات باعتماده على قاعدة متنوعة من النشاطات الاقتصادية المرتكزة على تحسين الإنتاجية والابتكار؛
- تحسين مرتبة دبي كمركز أعمال عالمي، وجعلها بشكل مستمر واحدة من أهم خمس مراكز عالمية للتجارة والنقل، التمويل والسياحة؛
- تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار وبشكل خاص الأجنبي المباشر في القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة.

4.3. رؤية الشارقة 2021: وضعت رؤية الشارقة لتوحيد كافة الجهود والمبادرات والبرامج السياحية المستقبلية لتحقيق الأهداف التالية:[2]

- نمو مستدام لاقتصاد الإمارة وتطوير قطاع سياحي جاذب، وذلك باتخاذ نهج متعدد الأوجه يأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل ذات الصلة؛
- استقطاب عشر ملايين سائح بحلول عام 2021 والتعرف على المحاور الرئيسية لتحقيق هذا الهدف؛
- التعاون والشراكة بين الجهات والمؤسسات المختلفة لتحقيق هدف الرؤية؛
- استهداف أسواق جديدة وتوسيع حصتها من سوق السياحة والسفر العالمي، حيث تعتبر الصين والهند ودول الخليج من أهم الأسواق التي تسعى الإمارة إلى استقطاب وفود سياحية منها؛
- تطوير منتج الشارقة السياحي من بنى تحتية، مواصلات، مطار، متاحف ومنشآت فندقية وفق أفضل المعايير العالمية.

4-عرض وتحليل أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

1.4. نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا: يمثل الشكل رقم 3-1 نمو الناتج المحلي سنويا في الإمارات العربية المتحدة (%) للفترة 2011-2017.

الشكل رقم 3-1: نمو الناتج المحلي سنويا في الإمارات العربية المتحدة للفترة 2011- 2017 (%)

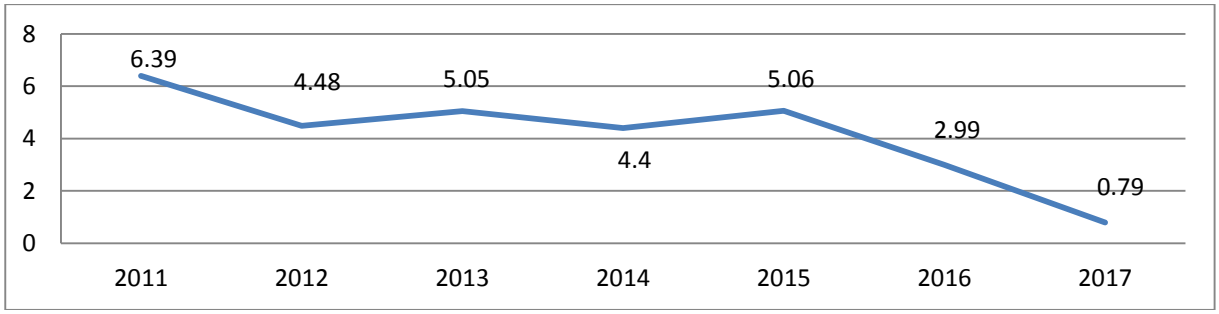

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني: www. albankaldawli.org تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/05/01 على الساعة 14:00.

[1] – بوفنش وسيلة، المرجع سبق ذكره، ص 221.

[2] – هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة، متاح على الموقع الإلكتروني https://www.visitsharjah.com تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/05/23، على الساعة 15:50.

نلاحظ من البيانات السابقة تطور نمو الناتج المحلي سنويا حيث سجلت نسبة نمو مرتفعة في سنة 2011 حوالي 6.39 % هذا دليل على اعتمادها على مصادر بديلة غير نفطية في اقتصادها، ثم انخفضت نسبة النمو في السنوات اللاحقة حيث حققت الإمارات العربية المتحدة في 2017 نسبة 0.79 % وذلك دليل على تدهور الاقتصاد الإماراتي وعدم اعتماده على وتيرة نمو ثابتة.

2.4. التنويع في النشاطات الإنتاجية: يوضح الجدول الموالي مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

الجدول 3– 1: مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2011– 2017(%)

القطاعات / الأنشطة الاقتصادية	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قطاع المشروعات غير المالية	89.5	89.1	87.8	86.7	84.1	83.2	83.4
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	6.0	6.1	7.0	7.8	9.5	10.0	9.6
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري	4.5	4.8	5.2	5.5	6.4	6.8	7.0
إجمالي القطاعات غير النفطية	61.1	60.9	63.1	65.9	78.2	80.7	77.7

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على البيانات الواردة في التقارير الإحصائية السنوية للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة، متاح على الموقع الإلكتروني: http://fcsa.gov.ae تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/05/23 على الساعة 15:30.

نلاحظ من الجدول السابق أن مساهمة قطاع المشروعات غير المالية في الناتج المحلي الإجمالي في تناقص مستمر، حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع في 2011 حوالي 89.5 % مقارنة بسنة 2017 بنسبة 83.4 % في الناتج المحلي الإجمالي. ويفسر هذا الانخفاض بتقليل الدولة على اعتمادها على الصناعات الإستخراجية التي تشمل كل من النفط والغاز الطبيعي، وذلك راجع إلى انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي بتقليل اعتمادها على الموارد النفطية، وتعزيز دور القطاعات الأخرى. الأنشطة المالية وأنشطة التأمين تسجل ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت نسبته في 2011 حوالي 6% وفي سنة 2017 ما نسبته 9.6 %، أما بالنسبة لقطاع الإدارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الإجباري سجل نسبة 4.5% في سنة 2011 وما يعادل 7% سنة 2017. وبالتالي يمكن القول أن القطاعات غير النفطية في الإمارات العربية المتحدة تساهم بنسب متفاوتة في الناتج المحلي الإجمالي حيث سجلت سنة 2011 حوالي 61.1% مقارنة مع 2017 بنسبة 77.7%.

3.4. تطور إيرادات الدولة من الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول 3– 2 : تطور إيرادات الدولة الإماراتية من الناتج المحلي الإجمالي % للفترة 2011–2017

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إيرادات الموارد النفطية	28.78	28.49	25.77	23.04	13.12	10.82	13.13
إيرادات موارد الغاز الطبيعي	1.28	1.36	1.36	1.20	0.92	0.51	0.55
إيرادات الموارد الطبيعية	30.07	29.86	27.14	24.24	14.05	11.34	13.68
إيرادات أخرى	85.72	84.56	83.40	82.94	92.16	92.21	91.80

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.albankaldawli.org/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/05/23، على الساعة 14:00.

نلاحظ من الجدول السابق أنه بالرغم من أن اقتصاد الإمارات اقتصاد ريعي إلا أنها ساهمت بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي من جانب الإيرادات الأخرى حيث بلغت نسبتها 85.72% سنة 2011 مقارنة بالسنوات الموالية 2016 و2017 على التوالي فقد حققت الإمارات نسبة 92.21 % و91.80 % على التوالي، وهذا يدل على أنها نجحت في تحقيق نمو اقتصادي من خلال التنويع في اقتصادها واعتمادها على القطاعات الأخرى الغير نفطية.

وساهمت الإيرادات النفطية في عام 2011 بنسبة 28.78 % مقارنة بسنة2017 فقد انخفضت إلى 13.13 % وهذا يدل على عدم الاعتماد الكلي للدولة في نمو اقتصادها على إيرادات الموارد النفطية، أما الإيرادات الطبيعية فقد حققت نسبة 30.07 % سنة 2011 وانخفضت إلى نسبة 13.68 % عام 2017.

4.4. التنويع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت:

الجدول 3– 3 : تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2011–2017 (%)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي تكوين رأس المال	23.19	21.91	19.28	22.19	25.67	26.02	24.81
إجمالي تكوين رأس المال الثابت من النمو السنوي	-0.13	1.05	-5.68	10.88	4.31	8.83	0.60

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.albankaldawli.org/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/05/23، على الساعة 14:00.

من بيانات الجدول السابق نلاحظ أن التكوين الرأسمالي للفترة 2011-2017 قد انخفضت نسبته من 23.19% سنة 2011 إلى سنة 2013 حيث بلغت نسبته كحد أدنى 19.28 % ثم عاود الارتفاع إلى أن بلغ 24.81 % سنة 2017، كذلك نلاحظ أن نسبة النمو السنوي من إجمالي تكوين رأس مال الثابت حقق في 2011 نموا سالبا قيمة 0.13- % إلى أن بلغت كحد أقصى نموا سنويا موجب سنة 2014 نسبته 10.88 % لتنخفض النسبة سنة 2017 إلى 0.60%، الأمر الذي يدل على تحقيق تنويع الاقتصادي ملحوظ في إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

5.4. العمالة ونسب البطالة: يمثل الجدول رقم 3- 4 تطور إجمالي القوى العاملة ونسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة % للفترة 2011-2017

الجدول رقم 3–4 : إجمالي العمالة ومعدل البطالة في دولة الإمارات للفترة 2011–2017

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العمالة	6265640	6429129	6508466	6564190	6640374	6676773	6745970
نسب البطالة %	2.49	2.40	2.29	2.06	1.83	1.63	2.46

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الإلكتروني: www.albankaldawli.org/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/05/23 على الساعة 14:00.

نلاحظ من البيانات السابقة إجمالي عدد العمال يتزايد من سنة إلى أخرى، حيث بلغ عدد العمال 6265640 سنة 2011 إلى أن وصل عام 2017 حوالي 6745970 عامل، وذلك يدل على زيادة فرص العمل في القطاعات الإنتاجية والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. أما نسبة البطالة فقد كانت نسبتها بين 1.63 % و 2.49 % خلال الفترة 2011-2017.

6.4. تطور الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي: يمثل الجدول الموالي تطور الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي للفترة 2011-2017 (%).

الجدول رقم 3– 5: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي للفترة 2011–2017 %

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاستثمار الأجنبيي المباشر %	2.03	2.55	2.50	2.74	2.38	2.69	2.70

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.albankaldawli.org/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 23/05/2019، على الساعة 14:00.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2011-2017 حيث بلغت أدنى قيمة في 2011 بمعدل 2.03 %، وارتفعت في السنوات اللاحقة لتنخفض بعدها النسبة في عام 2015 إلى 2.38% لتعاود الارتفاع مجددا بنسبة 2.70 % خلال سنة 2017.

صنفت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة عشرة عالمياً بين الاقتصادات الوطنية الواعدة والأكثر جذباً للاستثمار خلال الفترة من 2017 وحتى 2019، عكست المرتبة المتقدمة لدولة الإمارات والتي جاءت ضمن تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2017 الصادر عن الأونكتاد، السياسات الاستثمارية المنفتحة وسياسات الأعمال المواتية للاستثمار التي تتمتع بها دولة الإمارات، والتي مكنتها أيضاً من تبوُّء المرتبة الـ 21 عالمياً في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2018.

5– عوامل نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة: تتمثل أهم عوامل نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات فيما يلي:[1]

1.5. الادراك المبكر لأهمية التنويع الاقتصادي في استدامة التنمية: فلقد شرعت دولة الإمارات العربية المتحدة في تبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي منذ سنوات 1990 بعد تراجع أسعار النفط، كما هيأت ظروف نجاحه بإقامة بيئة استثمارية متكاملة تشتمل على كافة مقومات التنافسية واقتصاد المعرفة، تطوير البنية التحتية واعتماد منهجية تقوم على الانفتاح والديناميكية في الأسواق.

2.5. تميز الاقتصاد الإماراتي بالديناميكية: فهو اقتصاد مفتوح ومنتج قادر على النمو الذاتي ذو جدارة ائتمانية وقواعد مالية ونقدية متينة، فضلا عن امتلاكه قطاعات غير نفطية مزدهرة.

3.5. الانفتاح الاقتصادي: ركزت دولة الإمارات في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي على ثلاثة محاور تمثلت في الاستثمار واستبدال ثروة النفط بثروة مادية، بالإضافة إلى إنشاء بنية تحتية متطورة تضاهي البنى التحتية في الكثير من دول العالم، وذلك من خلال وضع تشريعات قانونية تخدم النمو الاقتصادي وتجعل منها وجهة استثمارية مهمة وجاذبة.

4.5. توفر بنية تحتية حديثة : تمتلك الإمارات العربية المتحدة إحدى أكثر البنى التحتية تطورا في العالم، فمنذ نشأتها حرصت على تطوير بنية تحتية متكاملة على درجة عالية من الجودة والكفاءة، وهو ما أهلها للحصول على مراكز متقدمة في مؤشرات التنافسية العالمية في هذا المجال، ومع ذلك تستمر في استثمار مبالغ كبيرة من رأس المال في البنية التحتية

[1] – بوفنش وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 233-235.

ضمن جدول الأعمال الوطني رؤية الإمارات 2021 ، والذي يهدف إلى جعل الإمارات العربية المتحدة من أفضل البلدان في العالم في جودة البنية التحتية في وقت قياسي.

5.5. سهولة ممارسة الأعمال :تتميز دولة الإمارات ببيئة استثمارية محفزة بفضل المقومات الاقتصادية الضخمة التي تمتلكها والسياسات الاقتصادية التي تعتمد على الانفتاح، التنوع والمرونة.

6.5.الشراكة بين القطاعين الخاص والعام :والتي تعد إحدى الآليات الأكثر شيوعا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد حرصت الحكومة الإماراتية على توفير بيئة عمل مستقرة للمستثمرين تحكمها آليات ضريبية وقانونية وتنظيمية عادلة، الأمر الذي سمح بتطوير عدة قطاعات مثل قطاع التطوير العقاري، المرافق العامة، النقل، الطاقة والسياحة في الوقت الذي تواصل فيه الحكومة إطلاق مشاريع جديدة مبتكرة.

ثانيا: الاستثمار السياحي في الإمارات العربية المتحدة

1– واقع الاستثمار السياحي في الإمارات العربية المتحدة: تتنوع مجالات الاستثمار السياحي وتتعدد أشكالها، وفيما يلي أهم المجالات الاستثمارية التي تتبناها الإمارات العربية المتحدة من أجل دعم وتطوير القطاع السياحي:[1]

1.1. الاستثمار في قطاع النقل: نظرا لارتباط قطاع النقل كجزء من الجهود لخدمة الإمارات العربية المتحدة كمقصد سياحي رئيسي ومركز أعمال عالمي، فقد احتلت مؤسسة " دبي العالمية " المرتبة الرابعة عالميا في مجال نقل الركاب والبضائع، بالإضافة إلى ذلك فان شركة فلاي دبي تعتبر أسرع خطوط الطيران نموا على المستوى العالمي.

2.1. الاستثمار في قطاع الإنشاءات والعقارات: يرتبط كذلك قطاع الإنشاءات والعقارات في الإمارات بقطاع السياحة، نظرا لكونه المحرك الأساسي لمشاريع الإعمار. وكآلية لتقوية هذا القطاع، تم فتح سوق العقارات في دبي للاستثمارات الأجنبية من خلال السماح للأجانب بحق الملكية في عام 2002، وهو ما ساعد على ظهور مشاريع الإعمار على الشواطئ والجزر، من خلال تشييد الفنادق، ومراكز التسوق، والوحدات السكنية، والذي بدوره أدى إلى زيادة الاستثمار السياحي.

3.1. الاستثمار في مشاريع البنية التحتية وتطوير الواجهة السياحية: تعتبر مشاريع البنية التحتية من أهم الركائز الأساسية التي تدعم المشروعات الاستثمارية السياحية. وتعتبر الإمارات العربية المتحدة من الدول التي أعطت أولوية قصوى لإنشاء المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية والتركيز على جودتها، نظرا لعلاقاتها المباشرة الداعمة لنمو الاستثمارات.

4.1. الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال: تتميز تجربة الإمارات في مجال التسويق الإلكتروني، وتحديدا في مدينة دبي السياحة، بالريادة والتقدم في مجالات تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية. ففي عام 2010، صنفت دبي ضمن أفضل عشر مدن رقمية في العالم. كما جاءت ضمن أفضل 20 مدينة رقمية في العالم، من حيث إتاحة خدمة دفع رسوم الخدمات إلكترونيا. واحتلت المرتبة 11 عالميا في مجال توفير المعلومات الإلكترونية.

[1] - عمر بن سليمان، **الاستثمار السياحي في الإمارات العربية المتحدة كآلية لدعم الاقتصاد الوطني(2007-2016)**، مجلة المعيار، العدد 20، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 275–276.

2- مقومات الاستثمار السياحي في الإمارات العربية المتحدة: تتمتع الإمارات العربية المتحدة بعدة مقومات، لها دور كبير في تحفيز الاستثمار السياحي بها. إذ تتميز بمركز مزدهر للتجارة بالتجزئة في منطقة الخليج، فضلا عن الحدود الدنيا للقيود والضرائب الجمركية، والتي ساهمت في جعل إمارة دبي أبرز ميناء ومدينة تجارية في المنطقة. بحيث أن مستوى أسعار السلع متدنية، وهو ما ساهم في جذب تجار التجزئة والجملة من مختلف المناطق، مما أدى إلى تحفيز الطلب على الإقامة في الفنادق والشقق الفندقية، وبالتالي ساهم في توفير دفعة قوية للاستثمار السياحي، من خلال إنجاز فنادق وشقق فندقية جديدة، لأجل الاستجابة للطلب المتزايد.

وتتمتع الإمارات كذلك بالاستقرار السياسي، وبيئة تشريعية اقتصادية متطورة، وموقع جغرافي متميز، فضلا عن اعتمادها للخدمات الإدارية الالكترونية والذكية، وتخلصها من الأساليب الإدارية الروتينية، الأمر الذي يسهل بدوره ويسرع من الإجراءات على المستثمرين، والتي تدفع المستثمر على اتخاذ قرار الإقامة، والاستثمار في الدولة.

كما أصبحت الإمارات وجهة مفضلة لدى السياح، بحيث تحفز الطلب على سياحة التسوق، خاصة مهرجان التسوق في مدينة دبي، خلال شهر مارس من كل سنة. ما أدى بها إلى إزالة القيود المتعلقة بالحصول على التأشيرات السياحية من أجل امتصاص طلب السياح على التأشيرات، وتسهيل الحصول عليها في الموانئ الجوية والبحرية والبرية.

ومن أجل جعل البلد ليصبح وجهة سياحية كبيرة، فقد قامت الإمارات العربية المتحدة كذلك بإنشاء خطوط جوية، تتمتع بجودة عالية وبتنوع متعدد في الخدمات المقدمة، ومن خلال تنسيق الجهود بين الحكومة ووكالات السفر في الخارج، والذي أدى على استقطاب كبير للسياح، من أجل قضاء العطل في دولة الإمارات.

كما أن من أهم عوامل تحسين البيئة الاستثمارية في الإمارات العربية المتحدة هي إقامة المناطق الحرة، إذ يبلغ عددها 36 منطقة حرة تختص في مجالات مختلفة. ومن أهم تلك المناطق والتي تتصل بالقطاع السياحي هي المناطق الحرة الخدمية، التي تختص في الأنشطة الخدمية مثل: المالية والاتصالات. وفي هذا السياق مثلا، توجد أكثر من 450 شركة سياحية في صناعة المعلومات، في مدينة دبي، والتي تعتبر أول مركز كامل للاتصالات وتقنيات المعلومات، والتي تحظى فيها الشركات السياحية العاملة في هذه المدينة بمعاملة خاصة، وهذا من أجل تحفيز الاستثمار السياحي.[1]

إن كل هذه العوامل قد ساهمت بشكل كبير في تدفق الاستثمار الأجنبي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في شتى المجالات الصناعية والتجارية والخدماتية، نظرا لتبني حكومة الإمارات رؤية واقعية حول ضرورة تشجيع الاستثمار السياحي الأجنبي، واتخاذ السياسات الكفيلة بتحقيق ذلك من خلال توفير مختلف الآليات الضرورية.[2]

3- رؤية الإمارات: تتجسد الرؤية في المحاور الرئيسية التالية:[3]

1.3 رؤية دبي السياحية 2020: شهد عام 2013 إطلاق رؤية دبي السياحية 2020 والتي تجسد خارطة طريق إستراتيجية تهدف لاستقطاب 20 مليون زائر بحلول عام 2020، كما تهدف إلى جعل دبي الخيار الأول للمسافر الدولي

[1] – عمر بن سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 270.

[2] – المرجع نفسه، ص 271.

[3] – البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة،متاح على الموقع الإلكتروني، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.government.ae ، أطلع عليه يوم: 2019/05/24 على الساعة 15:00.

بغرض الترفيه والأعمال. وستسهم الرؤية في تعزيز قطاع السياحة والسفر من خلال توسيع نطاق الفعاليات، وتطوير المعالم السياحية، والبنية التحتية، والخدمات والباقات المختلفة في دبي.

2.3. رؤية الشارقة السياحية 2021: تهدف رؤية الشارقة السياحية 2021 إلى زيادة التدفقات السياحية إلى الشارقة لتصل إلى 10 ملايين سائح بحلول عام 2021، وذلك بالتزامن مع احتفالات دولة الإمارات العربية المتحدة باليوبيل الذهبي لتأسيسها.

3.3. خطة عجمان الإستراتيجية للسياحة 2015–2021: تهدف خطة عجمان الإستراتيجية للسياحة إلى تنمية واستدامة القطاع السياحي وجعل عجمان الوجهة المفضلة لمختلف فئات السياح، عبر الشراكات الإستراتيجية الفاعلة والإبداع المستمر.

4– عرض وتحليل أهم مؤشرات الاستثمار السياحي في الإمارات العربية المتحدة

1.4. الأثر الاقتصادي المباشر للاستثمارات السياحية في دولة الإمارات العربية المتحدة: يمثل الجدول الموالي الأثر الاقتصادي المباشر للاستثمارات السياحية في الإمارات العربية المتحدة

جدول رقم 3– 6: الأثر الاقتصادي المباشر للاستثمارات السياحية في الإمارات العربية المتحدة للفترة 2011–2017

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إسهام السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	3.4	3.5	3.8	4.1	4.9	5.2	8.1
إسهام السياحة في التوظيف (%)	4.5	4.5	5	5.2	5.4	5.4	7.7
الاستثمار السياحي (مليار درهم)	19	20.1	21.5	24	26.1	26.2	30.5

المصدر: مؤشرات من المنظمة العالمية للسياحة متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.wttc.org تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/05/23، على الساعة 14:00.

من خلال الجدول السابق، بلغت نسبة المساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011 حوالي 3.4 % لترتفع النسبة طيلة الفترة ولتصل كحد أقصى 8.1 % سنة 2017، ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة بحلول عام 2027 إلى 13.5%.

كما أن قطاع السياحة والسفر قد ولد ما نسبته 4.5 % من إجمالي العمالة في الإمارات سنة 2011، وترتفع هذه الأخيرة إلى حوالي 7.7 % في 2017، ويرجع ارتفاع نسبة التوظيف إلى استقطاب العمالة من قبل الفنادق ووكلاء السفر وشركات الطيران، مؤسسات النقل والمطاعم وغيرها، ومن المتوقع أن تزيد النسبة إلى 11.2 % بحلول 2027.

وبلغت الاستثمارات السياحية قيمة 19 مليار درهم سنة 2011 وتشهد ارتفاعا مستمرا إلى غاية 2017 بنسبة 30.5 مليار درهم، هذا دليل على أن الإمارات أعطت دفعة قوية لحجم الاستثمارات السياحية من خلال اعتمادها على برامج ومبادرات والعمل على تهيئة البيئة الاستثمارية السياحية. وتتوقع الدولة 74.5 مليار درهم عام 2027، وإن الأهداف السياحية التي وضعتها دولة الإمارات للنمو خلال السنوات المقبلة، قابلة للتحقيق، في ظل مواصلة الحكومة للاستثمارات الضخمة في الاقتصاد والتركيز على القطاع السياحي كركيزة مهمة في عملية التنويع الاقتصادي.

2.4. الإيرادات السياحية: يقدم الجدول التالي تطور الإيرادات السياحية في الإمارات العربية المتحدة بالمليار دولار للفترة الممتدة بين 2011 و 2017.

الجدول رقم 3– 7: تطور الإيرادات السياحية في دولة الإمارات للفترة 2011–2017 (مليار دولار)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إيرادات السياحة	9.20	10.92	12.38	15.22	17.48	19.49	21.04

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.albankaldawli.org/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 23/05/2019، على الساعة 14:00.

من الجدول السابق يتضح أن الإيرادات السياحية خلال الفترة 2011-2017 حققت تزايدا مستمرا، حيث سجلت كأدنى قيمة خلال سنة 2011 بحوالي 9.20 مليار دولار في حين بلغت ذروتها 21.04 مليار دولار سنة 2017، ومن المتوقع أن ترتفع عائدات القطاع السياحي في الإمارات خلال 2019 إلى نسبة نمو 11.6 % وأن يواصل القطاع النمو في عام 2020 لتصل عائداته إلى نسبة نمو حوالي 10.9 %، وتفسر زيادة معدلات النمو المتوقعة إلى عوامل عديدة تقود هذا النمو، يأتي في مقدمتها التنوع الاقتصادي الواسع الذي تتمتع به الإمارات ويدعم التوسع في الاستثمارات المتواصلة في المشروعات السياحية ومشروعات البنية التحتية ذات الصلة بالقطاع السياحي، فضلاً عن المبادرات الحكومية القوية الداعمة لنمو هذا القطاع الحيوي.

3.4. عدد السياح الوافدين: يمثل الجدول التالي تطور عدد السياح الوافدين إلى الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2011-2017.

الجدول رقم 3–8 : تطور عدد السياح الوافدين إلى دولة الإمارات للفترة 2011–2017(مليون سائح)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد السياح	9.29	10	11	11.6	16.5	16.47	17.67

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.albankaldawli.org/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 23/05/2019 على الساعة 14:00.

من خلال البيانات السابقة يتضح أن عدد السياح الوافدين إلى الإمارات العربية المتحدة في ارتفاع مستمر،حيث بلغ عددهم في سنة 2011 حوالي 9.29 مليون سائح لترتفع الحصيلة إلى 17.67 مليون سائح عام 2017، ويتوقع ارتفاع عدد السياح في عام 2020 بنسبة 4.3 % ليصل إلى 22.46 مليون سائح، وإلى 23.35 مليون سائح في عام 2021، بنمو متوقع قدره 3.9 %، من دون احتساب الزوار المتوقعين لـ «إكسبو 2020» الذي سيمتد 6 أشهر، تبدأ في أكتوبر 2020 وتنتهي في أفريل 2020، ثم يرتفع الرقم إلى 24.2 مليون سائح في عام 2022، بنمو قدره3.7%.

إن نجاح القطاع السياحي في دولة الإمارات في تحقيق نمو إيجابي في عدد السياح خلال السنوات الأخيرة بمثابة إنجاز كبير، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية التي أثرت في العديد من الأسواق، ما يؤكد المكانة العالمية التي تحظى بها دولة الإمارات كوجهة سياحية مفضلة للسياح من كافة أنحاء العالم.

4.4. مؤشر التنافسية للسفر والسياحة العالمية: يمثل الجدول الموالي ترتيب دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤشر التنافسية للسياحة والسفر العالمية خلال الفترة 2011-2017.

الجدول رقم 3– 9: ترتيب الإمارات العربية المتحدة في مؤشر التنافسية للسياحة والسفر العالمية خلال الفترة 2011–2017

السنوات	الترتيب
2011	30
2013	28
2015	24
2017	29

المصدر: بيانات من الهيئة الاتحادية للتنافسية و الإحصاء، متاح عبر الموقع الالكتروني: http://fcsa.gov.ae ، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/05/29 على الساعة 14:00.

من بيانات الجدول أعلاه يتضح أن دولة الإمارات احتلت المرتبة الـ 30 في عام 2011، حيث قفزت مركزين جديدين لتصعد من المرتبة 28 عالمياً في تقرير العام 2011، لتصعد الدولة للمرتبة الـ 24 عالمياً من بين 141 دولة سنة 2015 متقدمة بذلك أربع درجات عن التقرير السابق، ويعكس هذا الأداء نجاح إستراتيجية الدولة في مواصلة ضخ الاستثمارات في تطوير وتحسين البنية التحتية في الدولة، بينما تراجعت في عام 2017 إلى المرتبة 29 ولكنها احتلت المرتبة الأولى خليجيا، حيث جاءت الإمارات في المراكز العشرة الأولى عالمياً في 31 من أصل 90 مؤشراً.

المطلب الثاني: إستراتيجية التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

حقق الاقتصاد السعودي نجاحات متتالية خلال السنوات الأخيرة، مستهدفا التنويع الاقتصادي أهم الأهداف الإستراتيجية التي رافقت خطط التنمية، ويظهر من خلال المؤشرات الاقتصادية المتنوعة وتحسن في درجة التركيز النفطي وتحقيق تنوع في الاقتصاد.

أولا: التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

1– الاقتصاد السعودي: تكشف الخطة الطموحة لرؤية المملكة 2030 عن استهداف واسع النطاق للتنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد قابل للنضوب. ونظرا للسيطرة الواضحة للقطاع النفطي على الاقتصاد السعودي، فإن مدى تحقيق هذا الهدف يظل مرهون بنجاح العديد من السياسات الداعمة، خاصة وأن تحقيق التنويع الاقتصادي يتطلب دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة والعمل على تنميتها، وتضافر للجهود والقدرات خاصة البشرية منها، وعلى الرغم من تحقيق قدر من التنوع والنمو في القطاعات الغير النفطية نتيجة للجهود التي بذلتها الدولة، مثل الاستثمار في الصناعة التحويلية، تجارة التجزئة، قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع الإنشاء والبناء، إلا أن التحدي الذي يواجه المملكة خاصة مع الانخفاض الأخير في الأسعار أعاد ضرورة تنويع الاقتصاد إلى دائرة الضوء بشكل أقوى. ويشير اعتماد اقتصاد المملكة العربية السعودية على الإيرادات النفطية تحديين رئيسيين:[1]

- **التحدي الأول:** هو كيف ينبغي انتهاج أفضل السبل في التعامل مع اعتماد البلاد الكبير حاليا على الإيرادات النفطية، وضمان حماية الاقتصاد المحلي إلى أقصى حد ممكن من التقلب في السوق النفطية العالمية.

[1] – إسماعيل إبراهيم سجني، **التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة، صحيفة مال الاقتصادية**، تاريخ النشر 3 أفريل 2017، تاريخ الإطلاع 2019/05/10، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.maal.com.

- **التحدي الثاني:** هو كيف يمكن مساعدة الاقتصاد على تنويع أنشطته حتى يتراجع مع مرور الوقت هذا الاعتماد على الإيرادات النفطية.

2- محاور سياسة التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: سعت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة إلى تطبيق التنويع الاقتصادي من خلال المحاور التالية:[1]

- ✓ اتخاذ الحكومة السعودية خطوات لتحسين بيئة الأعمال؛
- ✓ تطوير البنية التحتية المحلية، والاستثمار في تعليم المواطنين واكتسابهم المهارات؛
- ✓ تطوير المدن الصناعية والاقتصادية للتشجيع على قيام التجمعات الصناعية وتطوير الخدمات؛
- ✓ تقديم الدعم لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدد من المبادرات؛
- ✓ ضخ الاستثمارات في القطاعات الصناعية ذات الإنتاجية العالية، واستخدام النقد الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا وتشجيع ودعم تصدير المنتجات غير النفطية؛
- ✓ تشجيع إقامة شراكات مع الدول التي حققت طفرات اقتصادية مثل دول جنوب شرق أسيا؛
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول في التنويع الاقتصادي مثل كندا والنرويج وماليزيا؛
- ✓ الاستفادة من الميزة التنافسية التي حققتها دول الخليج في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3- رؤية السعودية 2030: هي خطة ما بعد النفط للمملكة العربية السعودية تم الإعلان عنها في 25 أفريل 2016 ، وركزت السعودية في خطتها الطموحة على عدة نقاط:[2]

- **صندوق سيادي:** ستعمل المملكة على تحويل صندوق الاستثمارات العامة السعودي إلى صندوق سيادي بأصول تقدر قيمتها بـ 02 تريليون دولار إلى 2.5 تريليون دولار ليصبح بذلك أضخم" الصناديق السيادية عالميا.
- **التحرر من النفط:** تستطيع السعودية من خلاله العيش بدون نفط بحلول عام 2020، وتستطيع تحقيق هذه الخطة الاقتصادية حتى لو كان سعر النفط ثلاثين دولارا أو أقل، وأنه من شبه المستحيل أن يكسر سعر النفط ثلاثين دولارا بحكم الطلب العالمي.
- **طرح أرامكو بالبورصة:** ستطرح السعودية أقل من 5% من شركة النفط الوطنية العملاقة أرامكو للاكتتاب العام في البورصة وستخصص عائدات الطرح لتمويل الصندوق السيادي السعودي، وأن أرامكو جزء من المفاتيح الرئيسية للرؤية الاقتصادية. طرح جزء من الشركة للاكتتاب سينتج عدة فوائد أبرزها الشفافية.
- **البطاقة الخضراء** :أعلن ولي العهد السعودي آنذاك محمد بن سلمان أن السعودية ستطبق نظام البطاقة الخضراء خلال خمس سنوات من أجل تحسين مناخ الاستثمار، وأن النظام سيمكن العرب والمسلمين من العيش طويلا في السعودية، وأن المملكة ستفتح السياحة أمام جميع الجنسيات بما يتوافق مع قيم ومعتقدات البلاد. منها أن الإصلاحات

[1] – إسماعيل إبراهيم سجني، مرجع سبق ذكره.

[2] – رؤية المملكة العربية السعودية 2030، متاح على الموقع الإلكتروني: **https://vision2030.gov.sa** ، تم الإطلاع عليه 2019/05/10 ، على الساعة 16:00.

الشاملة المخطط لها ومن بينها نظام البطاقة الخضراء ستطبق حتى إذا ارتفعت أسعار النفط فوق مستوى سبعين دولارا للبرميل من جديد.

- **ثلاثون مليون معتمر:** تخطط السعودية لزيادة عدد المعتمرين سنويا من ثمانية ملايين إلى ثلاثين مليونا بحلول عام 2030. وأن أعمال تطوير البنى التحتية كمطار جدة الجديد ومطار الطائف سيدعم الخطة، إضافة إلى تطوير البنى التحتية في مكة واستثمار أراض محيطة بالحرم المكي.
- **التوظيف والقطاع الخاص** :تهدف الخطة إلى زيادة مشاركة النساء في سوق العمل من 22% إلى 30%، وخفض نسبة البطالة بين السعوديين من 11.6% إلى 7%. وتسعى المملكة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي من 3.8% حاليا إلى 5.7%.
- **الإسكان والمشروعات** :ستعمل الحكومة السعودية على إعادة هيكلة قطاع الإسكان للمساهمة في رفع نسب تملك السعوديين. كما أن الإنفاق على مشروعات البنية التحتية سيستمر، إلا أن الرؤية الاقتصادية لعام 2030 لن تتطلب إنفاقا حكوميا عاليا. وستنشأ السعودية مكتب لإدارة المشاريع الحكومية وظيفته أن يسجل كل الخطط والأهداف، ويبدأ بتحويلها إلى أرقام وإلى قياس أداء دوري، ومراقبة مدى مواءمة عمل الجهات الحكومية، وخطط الحكومة، وبرامج الحكومة في تحقيق الأهداف.
- **مكافحة الفساد:** تم إنشاء لجنة مكافحة الفساد.

4- عرض وتحليل بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية:

1.4. الناتج المحلي الإجمالي: يمثل الشكل الموالي نمو الناتج المحلي للمملكة خلال الفترة 2011-2017.

الشكل 3- 2 : تطور نمو الناتج المحلي للمملكة العربية السعودية للفترة 2011 – 2017 (%)

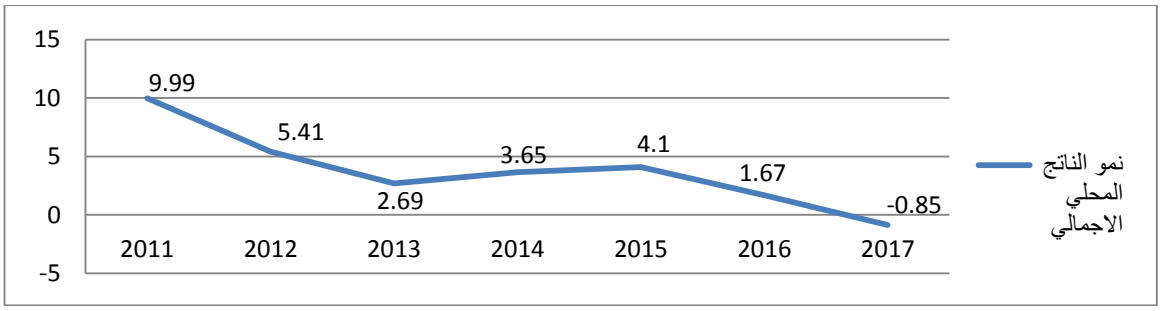

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الإلكتروني: www.albankadouali.org تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/05/10 على الساعة 14:00.

يتضح من البيانات السابقة تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسب مختلفة حيث بلغت نسبة النمو سنة 2011 حوالي 9.99% فقد حققت المملكة العربية السعودية قفزة نوعية في نمو ناتجها المحلي، وهذا دليل على اعتمادها على مصادر بديلة في اقتصادها أي اعتمدت على مصادر غير نفطية، ثم انخفضت نسب النمو تدريجيا في السنوات الموالية لتصبح نسبة النمو في 2017 حوالي 0.85 – %، وهذا دليل على تدهور الاقتصاد السعودي وعدم اعتماده على وتيرة نمو ثابتة.

2.4. المساهمة النسبية للقطاعات التنظيمية في الناتج المحلي الإجمالي: فيما يلي عرض لتطور نسب مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2012-2017.

الجدول 3- 10: تطور نسب مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2012-2017

نوع القطاع	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع النفطي	45.25	43.35	42.69	43.17	43.99	42.95
القطاع غير النفطي	53.89	55.84	56.49	56.00	55.21	56.32

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء السعودي متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.stats.gov.sa تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/05/11 على الساعة 14:00.

تشير البيانات السابقة إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي بالناتج المحلي، إذ بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 45.25 % سنة 2012، لتنخفض النسبة في 2017 إلى 42.95 %، وهذا ما يفسر أن الدولة قللت من اعتمادها على النفط وزاد اعتمادها على القطاعات غير النفطية، حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 53.89 % سنة 2012، لترتفع النسبة إلى 56.32 % في 2017.

3.4. توزيع الناتج المحلي حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى: فيما يلي دراسة لتطور حجم القطاعات الاقتصادية الكبرى بالمملكة خلال الفترة من 2012 حتى 2017 ونصيب هذه القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017.

الجدول 3- 11 : الناتج المحلي موزعا حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى 2012-2017 (%)

النشاط الاقتصادي	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الزراعة والغابات والأسماك	2.50	2.44	2.46	2.43	2.35	2.32
التعدين والتحجير	42.56	40.85	39.79	40.02	40.45	39.33
الصناعات التحويلية	10.77	10.84	11.45	11.73	11.90	12.15
الكهرباء والغاز والماء	1.28	1.26	1.28	1.29	1.30	1.33
التشييد والبناء	4.55	4.77	4.92	4.92	4.68	4.57
تجارة الجملة والتجزئة و المطاعم والفنادق	8.69	9.02	9.22	9.11	8.81	8.93
النقل والتخزين والاتصالات	5.26	5.45	5.59	5.68	5.74	5.91
خدمات مال و التأمين والعقارات	8.71	9.26	9.23	9.07	9.16	9.73
خدمات جماعية واجتماعية	1.85	1.92	1.96	1.92	1.92	1.96
الخدمات المصرفية	0.87	0.86	0.83	0.81	0.80	0.82
منتجو الخدمات الحكومية	13.90	14.21	14.16	13.91	13.70	13.84

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء السعودي متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.stats.gov.sa تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/05/11 على الساعة 14:00.

تشير البيانات السابقة إلى النمو المستمر في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات المختلفة خلال السنوات السابقة، فيما بلغت نسبة الناتج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية في عام 2012 ما يزيد عن 10.77 %، وأخذت في الارتفاع حتى بلغت 12.15% في عام 2017.

يعتبر قطاع التشييد والبناء أحد القطاعات الهامة بالمملكة وينمو بشكل متسارع لكونه أكبر قطاعات الإنشاءات بالشرق الأوسط، وقد بلغت نسبة الناتج المحلي للقطاع في عام 2012 حوالي 4.55 %، وأخذت في الارتفاع خلال السنوات اللاحقة لتصل إلى 4.92 % في عام 2015، لتنخفض النسبة إلى 4.57 % سنة 2017.

نفس الأمر لقطاع التجارة والفنادق والمطاعم الذي يعد أحد أكثر القطاعات نمواً بالمملكة خلال فترة الدراسة، فقد بلغت نسبة الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 ما يقرب من 8.69 % وانخفضت إلى 8.93 % في عام 2017.

ارتفعت أيضاً نسبة الناتج المحلي لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات بشكل ملحوظ خلال نفس الفترة، فيما بلغت قيمته 8.71 % في عام 2012 فقد ارتفعت إلى 9.73 % في عام 2017، كما يعتبر قطاع الزراعة والغابات والأسماك من القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبة الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع 2.50 % سنة 2012، لتنخفض هذه النسبة إلى 2.32 % في 2017.

أما القطاع المساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي هو قطاع التعدين والتحجير حيث بلغت نسبة هذا القطاع كقيمة كبيرة 42.56 % في سنة 2012، وانخفضت النسبة إلى 39.33 % في 2017، ويتضح أن المملكة العربية السعودية خفضت من الاعتماد على هذا القطاع وإعطاء أهمية للقطاعات الاقتصادية الأخرى التي تتميز بالقدرة على النمو بشكل متسارع ومن ثم فرصة التنويع الاقتصادي متزايدة في ظل قوة هذه القطاعات.

ثانيا: الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية

1- واقع الاستثمار السياحي في المملكة: تقوم الإدارة العامة للاستثمار السياحي في المملكة بالمساهمة في تعزيز وتطوير عملية الاستثمار في المجال السياحي، باعتبارها أحد أفضل السبل لدفع عجلة التنمية السياحية في المملكة، حيث يعمل قطاع الاستثمار بالتعاون مع كافة الأطراف المعنية والجهات والهيئات الحكومية، على تأسيس وتطوير نموذج لسلسلة من المشاريع السياحية الكبرى، والاستثمار فيها، عن طريق إنشاء وتأسيس وتطوير عدد من البرامج التمويلية والشركات والوجهات السياحية الكبرى، ووضعت الإدارة العامة للاستثمار السياحي رؤيتها لتنطلق بواسطتها في تحديد دورها ومهمتها ليتكامل مع أدوار ومهام الإدارات الأخرى في قطاع الاستثمار والتطوير السياحي، وبقية إدارات الهيئة، وتتمثل هذه الرؤية في التالي: "أن تكون المملكة بمقوماتها الطبيعية والثقافية بيئة واعدة لجذب الاستثمار السياحي، وتحتوي على منشآت سياحية ذات خدمات مميزة".[1]

2-أهداف المشاريع الاستثمارية السياحية: تهدف المشاريع الاستثمارية السياحية للمملكة إلى:[2]

- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتوافق مع أهداف التنمية الوطنية من خلال:
  - ✓ تنويع القاعدة الاقتصادية؛
  - ✓ زيادة التنمية الإقليمية وتحفيز الاستثمارات؛

[1] – الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، الاستثمار السياحي، متاح عبر الموقع الإلكتروني: https://scth.gov.sa ، تم الإطلاع عليه يوم 2019/05/25 على الساعة 21:48.

[2] – المرجع نفسه.

- ✓ توفير فرص العمل للمجتمعات المحلية.
- ✓ تحقيق رفاهية المجتمع.

- توفير قنوات لجذب استثمارات القطاع الخاص في قطاع السياحة وذلك عبر إظهار التزام الدولة بالتنمية المستدامة لقطاع السياحة وتطويره، ويضفي على المشاريع المقترحة صفة العروض الموثقة والقابلة للتطبيق.
- توجيه وتحفيز الاستثمار بالمنطقة من خلال عرض حقائب استثمارية لخمسة مشاريع ذات الأولوية توضح مكونات كل مشروع والجدوى والعناصر الأساسية للربحية.

3- عرض وتحليل بعض مؤشرات الاستثمار السياحي

1.3. تطور عدد الوافدين إلى المملكة العربية السعودية: يبين الجدول الموالي تطور عدد السياح الوافدين إلى المملكة للفترة 2011-2017.

الجدول 3- 12: تطور عدد السياح الوافدين إلى المملكة العربية السعودية للفترة 2011-2017 (مليون سائح)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد السياح	14	16	15	18	17	18	16

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الإلكتروني: www.albankadouali.org تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/05/20 على الساعة 14:00.

يتضح من الجدول أعلاه أن عدد السياح الوافدين إلى المملكة العربية السعودية في تزايد خلال السنوات الأولى، حيث استقبلت المملكة خلال 2012 حوالي 16 مليون سائح مقارنة بـ 14 مليون سائح في 2011، وتسجل أعلى قيمة في سنتي 2014 و 2016 بحوالي 18 مليون سائح، كما نلاحظ تراجع عدد السياح إلى 16 مليون سائح في سنة 2017.

2.3. الإيرادات السياحي: يبين الجدول التالي تطور لأهم الإيرادات المرتبطة بالاستثمارات السياحي في السعودية.

الجدول 3- 13 : تطور إيرادات السياحة بالسعودية خلال الفترة 2011-2017 (مليون دولار)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات السياحية	9317	8400	8690	9263	11183	13438	14848

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الإلكتروني: www.albankadouali.org تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/05/20 على الساعة 14:00.

يتضح من البيانات أعلاه الارتفاع المستمر للإيرادات السياحية، حيث انخفضت هذه الأخيرة من 9317 مليون دولار سنة 2011 إلى 8400 مليون دولار في 2012، ثم ارتفعت الإيرادات السياحية في سنة 2017 ليبلغ أقصاه 14848 مليون دولار، وذلك راجع إلى جهود الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في تأسيس بنية القطاع وتنظيمه، واعتماد لوائحه وأنظمته.

3.3. أهمية الاستثمار السياحي في التشغيل: يبين الجدول الموالي إجمالي عدد الوظائف في القطاع السياحي خلال الفترة 2011-2017.

الجدول رقم 3-14: إجمالي عدد الوظائف في القطاع السياحي خلال الفترة 2011-2017

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الوظائف	524549	534900	543338	551165	558598	569630	727000

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الإلكتروني: www.albankadouali.org تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/05/20 على الساعة 14:00..

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه يتبين أن عدد الوظائف في القطاع السياحي في تزايد مستمر، حيث تم تسجيل 524549 وظيفة في سنة 2011 كحد أدنى، وكحد أقصى مقدر بـ 727000 وظيفة سنة 2017، وهذا ما يدل على إمكانية توفير وزيادة فرص العمل في هذا القطاع ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

5.4. عدد المنشآت السياحية: يمثل الجدول التالي عدد المنشآت السياحية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2011-2017.

الجدول رقم 3-15: المنشآت السياحية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2011-2017

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المنشآت	117824	119847	123901	126281	127601	129796	130856

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، مسح المنشآت السياحية، متاح على الموقع الإكتروني: https://www.stats.gov.sa بتاريخ 2019/05/22 على الساعة 14:00.

من بيانات الجدول السابق نلاحظ أن عدد المنشآت السياحية بالمملكة العربية السعودية في تزايد مستمر، حيث في سنة 2011 بلغ عددها 117824 منشأة إلى أن بلغت أقصاها سنة 2017 بـ 130856 منشأة، وأوضحت الهيئة العامة لسياحة والتراث الوطني أن المنشآت السياحية تشمل: الفنادق والوحدات السكنية ووكالات السفر والسياحة ومنظمي الرحلات والمرشدين السياحيين والمنتجعات والنزل السياحية. وتسعى الهيئة العامة لتحقيق تطوير وإنشاء وجهات سياحية جديدة وواعدة، وإيصال البنية الأساسية والمرافق العامة لكل هذه الوجهات، إلى جانب تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات السياحية، ودعم تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6.4. مؤشر التنافسية للسياحة والسفر: يمثل الجدول التالي ترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشر التنافسية للسياحة والسفر خلال الفترة 2011-2017.

الجدول رقم 3- 16: ترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشر التنافسية للسياحة والسفر خلال الفترة 2011-2017

السنوات	الترتيب
2011	62
2013	62
2015	64
2017	63

المصدر: مؤشرات من المنظمة العالمية للسياحة متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.wttc.org تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/05/29 على الساعة 14:00.

من الجدول أعلاه يتبن أن ترتيب السعودية في مؤشر التنافسية للسفر والسياحة العالمي في استقرار للفترة 2011-2017، حيث احتلت المرتبة 62 في عام 2011 و 2013، وتفقد مرتبتين في 2015 وتستعيد رتبة واحدة في

2017 وتكون في الترتيب 63، والثالثة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، حيث نجحت هذه الدولة في خلق بيئة مناسبة للسفر والسياحة من أجل تيسير السفر إليها، وقامت بتعزيز تراثها الطبيعي والثقافي لضمان تقديم تجربة رائعة للوافدين.

المطلب الثالث: الدروس المستفادة من تجارب الدول النفطية

أولا: الدروس المستفادة من تجربة الإمارات العربية المتحدة: بعد التطرق لتجربة الإمارات العربية المتحدة حول الاستثمار السياحي كأحد مرتكزات إستراتيجية التنويع الاقتصادي، يمكن استخلاص مجموعة من الدروس التي يمكن الاستفادة منها وهي:

- ضرورة امتلاك رؤية مستقبلية للتنمية مثل رؤية الإمارات 2021 ورؤية أبو ظبي 2030، تتضمنها خطط تنموية متتابعة ومتكاملة والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.
- نجاح سياسة التنويع الاقتصادي مرتبط بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتوفير البيئة المحفزة لنمو وتوسع استثماراتهم، حيث تلعب السياسات الأفقية دورا مهما ورئيسيا في هذا الإطار كونها تمكن من توفير مناخ مناسب للأعمال للمستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب، وهي تتضمن تحسين التعليم ورفع مستوى المهارات، تشجيع البحث والتطوير وإنشاء بنية تحتية مناسبة لممارسة الأعمال، بالإضافة إلى بعض السياسات العمودية التي تحمي الشركات المحلية الناشئة من المنافسة الخارجية، ويمكن أن تتخذ شكل استثمارات في البنية التحتية، أو حوافز انتقائية تأخذ طابع تخفيضات في الضرائب أو في الرسوم الجمركية، حتى يتسنى للمنتجين المحليين خفض تكاليفهم ومواجهة منافسيهم.
- مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، لاسيما القطاع السياحي الذي يتميز بقوة ضخ المزيد من الاستثمارات السياحية التي تتميز بالمرونة العالية اتجاه الأزمات الاقتصادية، والأهم التي يمكن الاعتماد عليها بدل القطاعات النفطية.
- ركزت دولة الإمارات على الاستثمار السياحي من خلال ميزانيات ضخمة تتناسب و الأهداف المراد الوصول إليها، حيث صنفت دولة الإمارات الأكثر استثمارا في صناعة السياحة في المنطقة ووضعها بين الدول الأكثر استثمارا في هذا المجال على مستوى العالم أيضا، حيث مكنت هذه الاستثمارات السخية دولة الإمارات من تدشين العديد من المتاحف والفنادق والمنتجعات ووسائل الترفيه ومراكز التسوق، إضافة إلى البنية التحتية من طرق وجسور ومطارات وموانئ ووسائل نقل ومواصلات واتصالات حديثة، فضلا عن تنويع خدماتها السياحية لتشمل السياحة الطبيعية وسياحة التسوق والترفيه والسياحة العلاجية والسياحة التعليمية وسياحة المؤتمرات.
- نجاح سياسة التنويع الاقتصادي مرتبط بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتوفير البيئة المحفزة من خلال خلق مناخ مناسب لها لنمو وتوسع الاستثمارات السياحية.

ثانيا: الدروس المستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية: يمكن إجمال الدروس المستفادة من المملكة العربية السعودية في التنويع الاقتصادي والاستثمار السياحي كما يلي:

- نجاح جهود التنويع الاقتصادي والحد من الانكشاف الخارجي وفقا للخطة الطموحة 2030 إنما يتطلب إصلاح شامل للإطار العام للدولة من خلال تصميم نماذج مرنة للنمو تتكامل ضمنها السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف المرجوة.
- استخدام الإيرادات النفطية للاستثمار في القطاعات الاقتصادية المتنوعة وخاصة في الصناعات التحويلية والزراعة والسياحة لتعزيز القيم المضافة للاقتصاد الوطني.
- الاعتماد على الاستثمارات في القطاع السياحي، إذ أن الهدف من المشاريع هو تنويع القاعدة الاقتصادية وتوفير فرص العمل من خلال تطوير مهاراتهم عن طريق التدريب والتكوين، بما يساهم في رفع حصتها من الناتج المحلي الإجمالي.
- دعم وتمويل وتقديم حوافز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالمشاريع السياحية سواء كانت استثمارات عامة أو خاصة، مع الترويج للفرص الاستثمارية في قطاع السياحة من خلال المشاركة بالمؤتمرات والندوات والمعارض المتخصصة.
- الاستمرار في تطوير البنى التحتية من شبكة طرق وموانئ ومطارات وشبكات الاتصالات لكونها تلعب دورا هامة في تطوير نشاط القطاع الخاص، حيث أنها تعتبر من الخدمات الأساسية التي تساعد على تسهيل وتسريع أداء المعاملات ومن ثم المساهمة في توسع أكبر لنشاط القطاع الخاص وتواجده في النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول غير النفطية في التنويع الاقتصادي والاستثمار السياحي

تظهر أهمية التنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على مورد واحد من خلال تجنب وتحاشي المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد، وتحصين الاقتصاد وإعطاؤه المرونة للتكيف مع تغير الظروف، ومن بين هذه الموارد القطاع السياحي ناهيك عن توفيره لمناصب الشغل وبالتالي القضاء على البطالة، كما يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يلي يتم عرض تجارب لبعض الدول غير النفطية في تنويع نشاطها الاقتصادي ومدى نجاحها في مجال الاستثمار السياحي.

المطلب الأول: إستراتيجية التنويع الاقتصادي والاستثمار السياحي في تركيا

تعتبر تركيا كنقطة تلاحم بين آسيا وأوروبا تملك إمكانيات وقدرات سياحية هائلة تستجيب لكل التغيرات الحاصلة في السوق السياحية الدولية، كما أخذت تركيا مجموعة من التدابير وطبقت سياسات وامتيازات تشجيعية من شأنها رفع حصص الاستثمار السياحي، لجعل هذا القطاع له علاقة أمامية وخلفية مع باقي القطاعات بهدف التنويع الاقتصادي.

أولا: التنويع الاقتصادي في تركيا

1- الرؤية الاقتصادية التي نهضت بتركيا: تقوم الرؤية الاقتصادية التي اعتمدتها تركيا في نهضتها على تفعيل كافة العلاقات الاقتصادية داخل الدولة بحيث يتم تفعيل كافة العلاقات الاقتصادية داخل الدولة و كل الإمكانيات على أكمل قدرة، وأفضل إنتاج، وأوسع تسويق، وأكبر ربح مالي ونجاح معنوي. وقد توجهت الرؤية الاقتصادية بالأساس إلى تصويب علاقة الفاعلية والإنتاج، ومعيارها وفرة العائد المالي، وتحقيق السمعة المعنوية الحسنة للدولة وشعبها وشركاتها،

وعدالة معدلات الاستثمار والضريبة والتسهيلات والقدرة الشرائية، وتخفيض نسب البطالة والتضخم، ومعالجة قضية الفقر، والحد منها لأقل مستوى ممكن، وتوفير بيئة محفزة على العمل والإنتاج لرجال الأعمال والعمال على حد سواء. ولقد استهدفت هذه الرؤية تحقيق التوازن الاقتصادي للدولة ومواطنيها، وبناء ذلك على قواعد واضحة ومريحة وربحية معا. وباستقراء عناصر هذه الرؤية يمكن أن نختصرها في النقاط الآتية:[1]

- إتاحة الإمكانيات اللازمة لتطوير كافة أنواع ومعاملات الوساطة المالية المناسبة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- دعم التنسيق بين الهيئات التي تقوم بتنظيم القطاع، والإشراف عليه، وضمان قيام هذه الهيئات بإشراف فعلي مؤثر؛
- اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة القوة التنافسية الدولية للقطاع؛
- تشجيع نظام التأمين الخاص، لحماية الإمكانيات والموارد التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية في تركيا، لتوفير الموارد المالية التي يحتاجها الاقتصاد، بالإضافة إلى القيام بتطوير ونشر ثقافة التأمين في مجال إنتاج السلع والخدمات والأنشطة المهنية، من أجل رفع مستوى جودة الإنتاج والخدمات وتطوير حقوق المسؤولية في تركيا؛
- تعديل نظام تأمين ودائع الادخار بما يتلاءم مع معايير الاتحاد الأوروبي؛
- التزام الشفافية والواقعية فيما يتعلق بالبيانات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية؛
- تأمين تقييم المؤسسات المالية من قبل وكالات التصنيف الائتماني.

ولقد استهدفت هذه الرؤية تحقيق التوازن الاقتصادي للدولة ومواطنيها، وبناء ذلك على قواعد واضحة ومريحة وربحية معا، ويمكن اختصار عناصر هذه الرؤية في النقاط التالية:

1.1. مجال دعم وتشجيع الاستثمارات بدولة تركيا: بهدف توسيع قاعدة رأس المال وتمويل الاستثمارات بتكلفة مناسبة، كما أن لها مكانة بارزة في تحقيق هدف النمو الاقتصادي المستمر، والقابل للاستدامة وفي زيادة القوة التنافسية الدولية، ومنه العمل على تحقيق الأهداف التالية:[2]

- تشجيع المؤسسات الاستثمارية على دخول السوق بهدف تعميق وتفعيل أسواق المال؛
- تطوير هياكل أسواق المال وأساليب عملها؛
- الارتقاء ببورصة اسطنبول للأوراق المالية إلى مصاف البورصات العالمية.

2.1. القطاع الزراعي: لقد حقق القطاع الزراعي نجاحا كبيرا في العقد الأخير، وذلك بفضل إتباعه لخطة تهدف إلى تطور قطاع الزراعة كان من أهم خطواته:[3]

- تأمين التحول إلى منطق إدارة الأعمال في قطاع الزراعة؛
- تشجيع استخدام التكنولوجيا التي من شأنها زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف في المناطق الريفية؛

---

[1] – محمد زاهد جول، **التجربة النهضوية التركية**، ط1، دار وجوه للنشر والتوزيع، لبنان، ص 119-121.

[2] – المرجع نفسه، ص 120-121.

[3] – المرجع نفسه، ص 135-136.

- تأسيس بورصات للسلع في المناطق التي يكثر بها الإنتاج الزراعي وتأمين القيام بمعاملات آجلة في هذه البورصة؛
- تطوير السياسات التي تتيح نقل العمالة الزائدة في الزراعة إلى القطاعات الأخرى بطريقة صحية؛
- دعم شركات التصدير من أجل عرض المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية؛
- حماية المزارعين ضد الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية، وذلك عن طريق تطوير التأمين الزراعي؛

3.1. النهضة في قطاع النقل والاتصالات: بالنظر إلى موقع تركيا الاستراتيجي، فقد اعتبر قطاع النقل والاتصالات من أهم قطاعات البنية التحتية لاقتصاد البلاد، ومن أجل الوصول بنظام النقل والاتصالات في البلاد إلى المعايير المعاصرة، فقد طبقت السياسة التالية:[1]

- تنفيذ الخطة الرئيسية للنقل البري والبحري والجوي والسكك الحديدية؛
- إعطاء الأولوية خاصة لتطوير السكك الحديدية بالتعاون مع القطاع الخاص؛
- زيادة القوة التنافسية الدولية لأسطول تركيا التجاري البحري؛
- دعم قطاع بناء السفن ليتوافق مع متطلبات مالكي السفن سواء المحليين أو الأجانب؛
- تحقيق التعاون مع الغرف المهنية ومؤسسات المجتمع المدني في موضوع حماية البيئة البحرية؛
- رفع سعة ومعايير المطارات وتشجيع إنشاء شركات الطيران الخاصة؛
- إنشاء ونشر شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والتلفزيون وشبكات المعلومات، التي تقدم خدمات آمنة عالية الجودة، ورخيصة الثمن في مناخ التنافس الحر، كما تتيح لمستخدميها إمكانية الاختيار من بين البدائل.

4.1. النهضة السياحية: تم الاهتمام بالنهضة السياحية في تركيا من خلال القيام في هذا القطاع بالخطوات التالية:[2]

- تحسين البنية التحتية المؤسسية والقانونية لقطاع السياحة؛
- تحقيق التعاون مع المنظمات المهنية في وضع خطة سياحية عامة، تستهدف زيادة تنوع المنتجات السياحية وتحديد أولويات القطاع، وتؤمن مساهمة المبادرة المحلية، كما تقوم بجرد وتقييم كافة المناطق السياحية بالبلاد، وتطوير المشروعات من أجل التسويق المحلي؛
- صياغة سياسات لتطوير السياحة الشتوية والجبلية والنهرية والعلاجية والدينية، وسياحة اليخوت، والمؤتمرات والمعارض وسياحة المسنين، وذلك بغرض تحسين مواسم السياحة وتوزيعها الجغرافي، وبهدف تكوين أشكال سياحية جديدة، مع مراعاة رغبات المستهلك المتغيرة في الأسواق الخارجية؛
- تقديم الدعم اللازم لشركات تنظيم المعارض ووكالات السياحة من أجل تعزيز سياحة المؤتمرات والمعارض؛
- تقديم الدعم لتطوير السياحة الداخلية والخارجية في الكثير من المناطق التي تتمتع بمعالم سياحية بسبب إرثها الثقافي، بما يتوافق مع خصائص ومميزات كل منطقة.

[1] – محمد زاهد جول، مرجع سبق ذكره، ص 147، 148.

[2] – المرجع نفسه، ص 150.

2- عرض وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية في تركيا

1.2. الناتج المحلي الإجمالي: يمثل الجدول التالي إجمالي الناتج المحلي في تركيا مقيما بالدولار الأمريكي، ونمو الناتج سنويا خلال الفترة 2011-2017.

الجدول رقم 3- 17: إجمالي الناتج المحلي في تركيا ونموه سنويا خلال الفترة 2011-2017

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	832.52	873.98	950.58	934.19	859.80	863.72	851.55
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	11.11	4.79	8.49	5.17	6.09	3.18	7.44

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني www.albankaldawli.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2019/05/10، على الساعة 14:00.

نلاحظ من خلال الجدول زيادة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ 832.5 مليار دولار أمريكي سنة 2011 ليصل إلى 950.5 مليار دولار أمريكي سنة 2013، مع تباطؤ نسبة نموه ليصل إلى 7.44% سنة 2017 بعد ما كان 11.11% سنة 2011، وهذا الانخفاض راجع إلى انهيار العملة التركية وتفاقم معدلات التضخم في هذه السنة.

2.2. إجمالي القوى العاملة في تركيا ومعدل البطالة من إجمالي القوى العاملة: يمثل الجدول التالي إجمالي العمالة في تركيا ومعدل البطالة خلال الفترة 2011-2017.

الجدول رقم 3- 18: إجمالي العمالة في تركيا ومعدل البطالة خلال الفترة 2011-2017

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي القوى العاملة (مليون)	26756052	27796575	28631602	29710011	30750137	31870852	32454053
معدل البطالة (%)	8.14	8.73	9.88	10.23	10.83	10.81	10.89

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني www.albankaldawli.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2019/05/10، على الساعة 14:00.

نلاحظ من خلال الجدول تطور ملحوظ في إجمالي القوى العاملة، حيث بلغت سنة 2011 إلى 26 مليون لتصل إلى 32 مليون سنة 2017 وذلك راجع إلى فتح الأبواب وفرص التقدم في العديد من المجالات، وبالمقابل زاد عدد العاطلين عن العمل خلال هذه الفترة حيث كان معدل البطالة سنة 2011 يقدر ب 8.14 % ليصل سنة 2017 إلى 10.89%، وذلك راجع إلى استمرار ضعف الليرة التركية وتراجعها أمام الدولار الأمريكي.

3.2. القيمة المضافة لمختلف القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم 3- 19: القيمة المضافة لمختلف القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لتركيا خلال الفترة 2011-2017

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
خدمات	75.29	76.38	87.05	76.63	76.39	77.23	76.37
صناعة	16.48	15.87	16.23	16.79	16.71	16.59	17.55
زراعة	8.23	7.75	6.72	6.58	6.90	6.18	6.08

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني www.albankaldawli.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2019/05/10 ، على الساعة 14:50.

نلاحظ من خلال الجدول أن سيطرة قطاع الخدمات في تحقيقه لقيمة مضافة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاع الصناعي والزراعي، ويرجع اعتماد تركيا على هذا القطاع (قطاع الخدمات) كونه قطاع يجذب الاستثمارات الأجنبية ويوفر بيئة استثمارية التي بدورها تعد جهة توظيف كبيرة في تركيا.

ثانيا: الاستثمار السياحي في تركيا

1- تطور قطاع السياحة في تركيا: السياحة التركية في تطور موازٍ للسير الاقتصادي الإيجابي، وقد ساهم الدخل السياحي في زيادة الاقتصاد في السنوات الأخيرة بفضل ارتفاع عدد السياح.[1] وباعتبار تركيا عاشر أكثر الوجهات السياحية إقبالاً في العالم بحكم نجاحها في اجتذاب ما يزيد عن 38.6 مليون سائح سنويًا في عام 2017، فإنها لا تزال تقدم فرصًا استثمارية واسعة في كل من القطاعات الفرعية القائمة والمطورة حديثًا في مجال السياحة.

ونظرًا لما تتمتع به البلاد من الموقع المفضل، والإمكانيات القائمة بالفعل، والمشاريع الضخمة، والأهداف الطموحة التي تم تخطيطها لعام 2023، يواصل قطاع السياحة في النمو بمعدل يفوق سعة الفنادق المجهزة لاستيعاب السائحين. بالرغم من أنه كانت هناك موجة من الاستثمارات في السنوات القليلة الماضية، فلا يزال هناك مجال وافر للمشاريع الجديدة. وتقدم مناطق شرق وجنوب شرق الأناضول إمكانات غير مستغلة لإثراء السياحة الثقافية، فضلاً عن فنادق "البوتيك" الذي يشهد إقبالاً متزايدًا عليه، والذي يمتزج جيدًا مع الطبيعة والتاريخ والثقافة المميزة للمناطق. وفيما يلي بعض الحقائق والأرقام الأساسية عن قطاع السياحة التركي:[2]

في عام 2016، كانت تركيا عاشر أكثر الوجهات السياحية المحبوبة في العالم وفقًا لمنظمة السياحة العالمية.

ولقد كان معدل النمو في مجال السياحة التركية أعلى من المتوسط العالمي في السنوات الأخيرة، وكانت نسبة المساهمة المباشرة من هذا المجال في عام 2017 هي 36 %.

وبحلول نهاية عام 2017، كانت هناك 12,856 منشأة مسجلة للإقامة الفندقية. وكانت هناك 9,186 منشأة مرخصة من قبل البلديات التابعة لها، بينما امتلكت 3,670 منشأة متبقية تراخيص للعمل في مجال السياحة. يتجاوز إجمالي السعة الاستيعابية الشامل لهذه المنشآت 1,482,492 سريرًا. ويوجد حاليا 281 مشروعًا قيد الإنشاء من شأنها إضافة 74,130 سريرًا مطلوبًا بشكل كبير لسد العجز في هذا المجال بتركيا.

أما بالنسبة إلى السياحة الدينية، تعد تركيا من بين الدول القلائل في العالم التي تضم مواقع تخص العديد من الديانات الرئيسية. ومع وجود عدد إجمالي يبلغ 316 أثرًا تاريخيًا مقدسًا، 167 منها تخص الديانة الإسلامية، فيما يخص 129 أثرًا الديانة المسيحية، و20 منها للديانة اليهودية.

---

[1]- ليلى بوحديد والهام يحياوي، ليلى بوحديد والهام يحياوي، **إمكانية الاستفادة من التجربة التركية في صناعة السياحة المحلية للجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 5، جامعة المدية، الجزائر، 2016، ص 120.

[2]-الموقع الرسمي للاستثمار في تركيا، متاح على الموقع الالكتروني: **http://www.invest.gov.tr**، أطلع عليه يوم 2019/05/10، على الساعة 14:00.

تُعد أنطاليا المدينة الأكثر تفضيلاً في تركيا استنادًا إلى عدد الزوار الأجانب القادمين إليها. وكان نصيبها من إجمالي نسبة الزائرين من السياح الأجانب 25 في المائة في عام 2017، فأنطاليا لديها ما يزيد عن 500 فندق بفئة 4 نجوم و5 نجوم في مركز المدينة والبلدات المحيطة بها مثل كيمير وبيليك وكاش.

كما تضاعف عدد سلاسل ومجموعات الفنادق في تركيا منذ عام 2001، بما يصل اليوم إلى 165. ويصل عدد الفنادق في هذه السلاسل الـ 165 القائمة بتركيا إلى 824. بالإضافة إلى ذلك، فإن 82 بالمائة من مجموعات وسلاسل الفنادق مملوكة محليًا، فيما أن 15 بالمائة منها مملوكة لأجانب، بينما يوجد 3 بالمائة من تلك الفنادق يمتلكها شركاء محليون وأجانب.

تمتلك تركيا مساحة 7,200 كم من الشريط الساحلي وتحتل المرتبة الثانية ضمن 38 دولة بفضل رصيدها البالغ 454 شاطئًا من الشواطئ الحائزة على شهادة العلم الأزرق؛ بحيث لا يفوقها سوى إسبانيا برصيدها الأكبر من الشواطئ الحائزة على شهادة العلم الأزرق والبالغ عددها 579 شاطئًا. كما أن هناك أيضًا 22 مرسى للسفن حائز على شهادة العلم الأزرق في تركيا.

من حيث مقومات النهوض بالسياحة الحرارية الجوفية، تعتبر تركيا ضمن الدول السبع الكبرى في العالم وتحتل المرتبة الأولى في أوروبا بفضل وجود 1,500 من الينابيع الحارة. وبلغت السعة الاستيعابية في مختلف المنتجعات الصحية الحرارية إلى 55,140 إجمالاً.

كما تبرز منطقة بيليك كأكثر مكان مرغوب للاستمتاع بلعب الجولف في تركيا، وتم تصنيفها بين أشهر المراكز السياحية في العالم مع وجود 15 ملعبًا للجولف، وبسعة بلغت 50,000 سريرًا اجتذبت مليوني سائح. وعلاوة على ذلك، تم تسمية بيليك كأفضل وجهة مقصودة للجولف في أوروبا من جانب الرابطة الدولية لمنظمي رحلات الجولف السياحية في عام 2008.

واستنادًا إلى أرقام السياحة لعام 2017، قامت Forbes Travel بتصنيف أفضل 10 مدن الأكثر زيارةً في العالم، واحتلت اسطنبول المركز السادس.ولقد أعد قطاع السياحة أهدافًا سنوية لاستقبال 50 مليون سائحًا وتحقيق إيرادات بمبلغ 50 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023.وتوفر الحكومة التركية العديد من الحوافز مثل تقديم أسعار فائدة منخفضة وفرض معدلات ضرائب منخفضة، بينما تنتهج سياسات تهدف إلى إزالة أي حواجز بيروقراطية قد تعيق النمو في قطاع السياحة بشكلٍ حاسم.

2- واقع تشجيع الاستثمار السياحي في تركيا: يتضح واقع تشجيع الاستثمار السياحي في تركيا من خلال ما يلي:[1]

1.2. القوى العاملة المؤهلة والمتسمة بالتنافسية:

- ما يزيد عن 29.2 مليون نسمة من الشباب المتخصصين الذين يتمتعون بدرجة عالية من التعليم والحماس؛
- إنتاجية عمال متزايدة؛
- ما يقرب من 610 ألف طالب يتخرج سنويًا من أكثر من 183 جامعة؛

[1] - ليلى بوحديد والهام يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 121- 124.

- أكثر من 700 ألف طالب متخرج من المدارس الثانوية، نصفهم تقريبًا متخرج من المدارس المهنية والفنية.

2.2. مناخ استثمار متحرر وخاضع للإصلاحات:

- ثاني أكبر مناخ يتعرض للإصلاحات بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ عام 1997؛
- بيئة عمل مشجعة على الأعمال مع متوسط 6 أيام لإنشاء شركة، في حين يزيد هذا المتوسط لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن 11 يومًا؛
- ظروف استثمار شديدة التنافسية؛
- ثقافة قوية في قطاعي الصناعة والخدمات؛
- معاملة متساوية للمستثمرين كلهم.

3.2. البنية التحتية:

- بنية تحتية جديدة ذات تقنية عالية التطور في المواصلات والاتصالات عن بعد والطاقة؛
- مرافق نقل بحري متطورة وذات تكلفة منخفضة؛
- ميزة النقل بالسكك الحديدية لوسط وشرق أوروبا؛
- طرق نقل ممهدة وآلية تسليم مباشر إلى معظم دول الاتحاد الأوروبي.

4.2. الموقع المركزي:

- جسر طبيعي يربط بين المحاور الشرقية الغربية والشمالية الجنوبية، وبالتالي إنشاء منفذ يتميز بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة للأسواق الكبرى؛
- سهولة الوصول إلى 1.5 مليار عميل في أوروبا وأوراسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛
- بوابة مرور إلى أسواق متعددة بما يمثل 25 تريليون دولار أمريكي من إجمالي الناتج المحلي.

5.2. محطة وممر لنقل الطاقة لأوروبا:

- محطة وممر مهم لنقل الطاقة في أوروبا يربط بين الشرق والغرب؛
- تقع بالقرب من أكثر من 70 % من احتياطيات الطاقة الأولية المؤكدة في العالم، بينما يقع أكبر مستهلك للطاقة، وهو أوروبا، ملاصقًا لتركيا من جهة الغرب وهو ما يجعل من تركيا حلقة مهمة في سلسلة نقل الطاقة وميناء مهم للطاقة في المنطقة.

6.2. حوافز وضرائب منخفضة:

- تخفيض ضريبة دخل الشركات من 33 % إلى 20 %؛
- حوافز ومزايا ضريبية في مناطق التطوير التكنولوجي والمناطق الصناعية والمناطق الحرة التي تتضمن إعفاءًا كليًا أو جزئيًا من ضريبة دخل الشركات في شكل منحة على حصة صاحب العمل في التأمينات الاجتماعية، علاوة على تخصيص الأراضي؛

- قانون لدعم الابتكار والبحث والتطوير؛
- حوافز للاستثمارات الإستراتيجية، وذلك بالنسبة للاستثمارات الكبيرة والاستثمارات الإقليمية.

3- عرض وتحليل بعض المؤشرات السياحية في تركيا

1.3. مؤشرات السياحة: يمثل الجدول التالي تطور عدد السياح، إيرادات ونفقات السياحة في تركيا خلال الفترة 2011-2017.

الجدول رقم 3- 20: تطور عدد السياح، إيرادات ونفقات السياحة في تركيا خلال الفترة 2011-2017

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إيرادات السياحة (مليار دولار أمريكي)	30.30	31.57	36.19	38.85	35.60	26.79	31.87
نفقات السياحة (مليار دولار أمريكي)	5.37	4.58	5.25	5.47	5.68	5.03	5.18
عدد الوافدين (مليون)	34.6	35.6	37.7	39.8	39.4	30.2	37.6

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني www.albankaldawli.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2019/05/10، على الساعة 14:00.

نلاحظ من خلال الجدول تطور في إيرادات القطاع السياحي التركي حيث بلغت 30.30 مليار دولار أمريكي سنة 2011 لترتفع إلى 38.85 مليار دولار أمريكي سنة 2014، يتبعها ارتفاع لعدد الوافدين السياحيين في هذه السنة حيث بلغ 39.8 مليون سائح، مع ثبات تقريبي في تدفق النفقات السياحية خلال هذه الفترة 2011-2017 (5 مليار دولار أمريكي). ويعود ارتفاع الإيرادات السياحية في تركيا إلى انفتاحها على أسواق جديدة وإقامتها للمعارض والمؤتمرات وتحسن علاقاتها مع الدول، كذلك ارتفاع متوسط إنفاق السائح في تركيا، بالإضافة إلى ارتفاع عدد السياح الناتج عن ارتفاع حجم الإنفاق على القطاع السياحي بتركيا (جذب السياح).

2.3. مؤشر السفر والسياحة العالمية بتركيا لسنة 2017: تحتل تركيا الرتبة 44 من بين 136 دولة شملها مسح المنتدى الاقتصادي العالمي في تقرير عام 2017 لمؤشر تنافسية قطاع السياحة والأسفار، حيث حققت صناعة التوظيف بـ 599.870 وظيفة بمعدل 2.3% من المجموع وحصة العمالة 2.3% من إجمالي العمالة، ومنه يمكن التطرق إلى إصدار مؤشر تنافسية السفر والسياحة من حيث التنافسية الدولية، وذلك بالاعتماد على تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام2017:[1]

[1] – المنظمة العالمية للسياحة، التقرير السنوي للمنظمة العالمية للسياحة 2017، متاح عبر الموقع الإلكتروني: https://www.wttc.org/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/06/02 على الساعة 00:56.

الجدول رقم 3– 21: ترتيب تركيا في مؤشر التنافسية للسفر والسياحة العالمية خلال 2017

المؤشر	البيئة التمكينية	السياسات والظروف المواتية	البنية التحتية	الموارد الطبيعية والثقافية
ترتيب تركيا	بيئة الأعمال: **63** السلامة والأمن: **116** الصحة والنظافة: **64** الموارد البشرية وسوق العمل: **94** جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصال: **72**	أولويات السياحة والسفر: **87** الانفتاح الدولي: **50** الأسعار التنافسة: **70** الاستدامة البيية: **112**	البنية التحتية للنقل الجوي: **14** البنية التحية الأرضية والمينائية: **54** البنية التحتية للخدمات السياحية: **42**	الموارد الطبيعية: **70** الموارد الثقافية وسفر الأعمال: **16**

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على تقرير المنظمة العالمية للسياحة، متاح على الموقع الالكتروني:/https://www.wttc.org ، تم الاطلاع عليه 2019/06/01، على الساعة 14:00.

ويمثل الجدول التالي ترتيب مؤشر التنافسية للسفر والسياحة العالمية لتركيا خلال السنوات.

الجدول رقم 3– 22: ترتيب تركيا في مؤشر التنافسية للسفر والسياحة العالمية خلال 2011–2017

السنوات	الترتيب
2011	**50** من بين 139 دولة
2013	**46** من بين 140 دولة
2015	**44** من بين 141 دولة
2016	**55** من بين 138 دولة
2017	**44** من بين 136 دولة

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة: التقرير السنوي للمنظمة العالمية للسياحة 2017، متاح عبر الموقع الإلكتروني: /https://www.wttc.org تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/06/02 على الساعة 00:56.

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ محافظة تركيا على المراتب المتقدمة في ترتيب مؤشر التنافسية العالمية للسياحة والسفر، وهذا راجع إلى اهتمام الدولة بالإمكانيات المتوفرة لديها في مجال السياحة.

المطلب الثاني: إستراتيجية التنويع الاقتصادي والاستثمار السياحي في ماليزيا

يعد الاقتصاد الأكثر تنويعا في ماليزيا هو الأكثر قدرة على خلق الفرص الوظيفية للأجيال القادمة. كما يساهم الاستثمار السياحي في عائدات البلاد ويزيد من معدلات الاستثمار وفرص العمل، وبالتالي إدامة التنويع في كامل الاقتصاد.

أولا: التنويع الاقتصادي في ماليزيا

1– واقع التنويع الاقتصادي الماليزي: ماليزيا، واحدة من الدول متوسطة الدخل التي تزخر بالموارد الطبيعية، وقد نجحت في تنويع اقتصادها خلال السنوات الـ 40 الماضية من النمو في مرحلة ما بعد الاستقلال والتنمية. حيث تحول اقتصادها من اقتصاد مهيمن على الزراعة والصادرات من السلع الزراعية والقصدير إلى اقتصاد أكثر صناعة، وأصبحت الصادرات الصناعية تشكل الحصة الكبيرة من إجمالي الصادرات ككل.وقد ساهم التنويع والنمو الاقتصادي أيضا في الحد من الفقر المدقع.

يعتبر اقتصادها بشكل عام اقتصاد متنوع يعتمد على القطاعات الرئيسية التالية:[1]

1.1. القطاع الزراعي: يوظف القطاع الزراعي أكثر من 12% من الماليزيين، ويساهم بمقدار 9% من الناتج المحلي الإجمالي، فماليزيا تصنف من بين المنتجين الرائدة في العالم لكل من زيت النخيل والكاكاو والمطاط، كما تعتبر مصدر رئيسي للأخشاب الاستوائية.

2.1. القطاع الصناعي: يساهم القطاع الصناعي في ماليزيا بنحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل في هذا القطاع أكثر من 27% من السكان، ماليزيا هي واحدة من أكبر المصدرين في العالم من أجهزة نصف الناقلة، المواد والأجهزة الكهربائية، وتسعى الحكومة من خلال خططها الطموحة لجعل ماليزيا أكبر منتج ومطور لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة، بما في ذلك البرمجيات.

3.1. قطاع الخدمات: يوظف قطاع الخدمات أغلبية الماليزيين (أكثر من 60%)، ويمثل ما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي بفضل قطاع السياحة على وجه الخصوص، ذلك أن ماليزيا تعتبر اليوم من أهم الوجهات السياحية الرئيسية في جنوب شرق آسيا.

4.1. قطاع السياحة في ماليزيا: يعد القطاع السياحي في ماليزيا من أهم القطاعات بصفته ثاني أكبر مصدر مساهم في الاقتصاد الماليزي الحالي، ويجذب أعداد كبيرة من السياح من مختلف دول العالم وعلى مدار السنة. فالسياحة في ماليزيا تتميز بتدني الأسعار مقارنة بالدول الغربية وعدد من الدول الآسيوية وبتعدد مناطق الجذب السياحية مثل الفنادق بمختلف المستويات والشواطئ والمناطق الطبيعية وأماكن وتسهيلات السياحة المنتشرة في العديد من المناطق في ماليزيا.

لذلك تسعى الحكومة لبذل المزيد من الجهود لتطوير هذا القطاع الواعد، من خلال ترصيد أكثر من 158 مليون دولار لمنشآت البنية التحتية، ودعم المشروعات الاستثمارية في هذا القطاع، كما تقدم تسهيلات عديدة للقطاع الخاص الماليزي للاستثمار في مجال السياحة، تشمل تخفيضات وإعفاءات مثل: منح حوافز لوكالات السياحة والسفر المحلية التي تجلب أكبر عدد من السياح الأجانب، والإعفاء من ضريبة الدخل لخمس سنوات قابلة للتجديد، وتقديم قروض لدعم الخدمات السياحية. ويتوقع من القطاع السياحي أن يساهم بقيمة 168 مليار رنجيت في الاقتصاد الماليزي بحلول سنة 2020، بناءا على تطوير المنتجات الجديدة والترويجات المكثفة.

سعت الحكومة الماليزية للنهوض بقطاع السياحة ودفعه إلى المزيد من الارتفاع. تماشيا مع تطلعات الحكومة عبر خطة التحول السياحي بماليزيا والتي تهدف إلى جذب 36 مليون سائح إلى ماليزيا وتوليد 168 مليار رنجيت ماليزي للبلاد بحلول عام 2020. فصناعة السياحة تتوسع بسرعة هائلة.

2-عرض وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية في ماليزيا: يمثل الجدول التالي إجمالي الناتج المحلي لماليزيا مقيما بالدولار الأمريكي، ونمو الناتج سنويا خلال الفترة 2011-2017.

[1] - أمينة هناء جابي وآخرون، **ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية**، اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 4، الجزائر، 2017، ص ص 309-311.

الجدول رقم 3– 23: إجمالي الناتج المحلي لماليزيا ونموه سنويا خلال الفترة 2011–2017

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	297.9	314.4	323.2	338	296.6	296.7	314.7
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	5.29	5.47	4.69	6.01	5.09	4.22	5.90

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني www.albankaldawli.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2019/05/10، على الساعة 14:00.

نلاحظ من خلال الجدول زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ 338 مليار دولار أمريكي سنة 2014 مقارنة بسنة 2011 حيث كان 297.9 مليار دولار أمريكي، مع زيادة طفيفة في نسبة نموه سنة 2014 حيث بلغ 6% مقارنة بالسنوات السابقة 5%. ويرجع ارتفاع الناتج المحلي بماليزيا إلى ارتفاع الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر.

3– أسباب نجاح سياسة التنويع في ماليزيا: النجاح الاقتصادي لماليزيا مبني على العديد من نقاط القوة:[1]

- الاستقرار السياسي وإطار مؤسسي قوي؛
- اجتذاب للاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز نقل التكنولوجيا؛
- السيطرة على سياسة الاقتصاد الكلي بشكل جيد وموثوق؛
- قادرة على المنافسة في مجال تكلفة اليد العاملة، ولها مستوى عال من التعليم من السكان الشباب؛
- التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق دعم التعليم الأجنبي التي ترعاها الدولة، بالإضافة إلى تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد أدت هذه العوامل في نهاية المطاف إلى تنويع صادراتها والنهوض بها على مر السنوات؛
- الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاجية، حتى وإن لم تكن هناك ميزة نسبية مسبقة؛
- إنشاء روابط أفقية ورأسية تقوم على التجمعات الصناعية؛
- استخدام دعم الصادرات، والحوافز الضريبية، وتوفير سبل التمويل لتيسير المخاطرة على رواد الأعمال، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: الاستثمار السياحي في ماليزيا

1– المقومات السياحية بماليزيا: تتمثل أهم المقومات التي تتمتع بها ماليزيا وجعلها بلدا سياحيا في التالي:[2]

1.1. الطبيعة الخلابة التي تتمتع بها البلاد وما فيها من متعة للسياح: إن محبي الطبيعة يمكنهم أن يجدوا سعادتهم في الشواطئ الرملية الدافئة، والغابات المطرية التي بقيت كما هي منذ ملايين السنين، وباعتبارها مأوى للطيور والأحياء

[1]– أمينة هناء جابي وعيسى حجاب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 314-316.

[2]– حاجي فطيمة، **واقع وآفاق تنمية القطاع السياحي في ماليزيا، دراسة مقارنة مع الجزائر**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 6، العدد 2،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2015، ص 124- 125.

البرية، والنباتات الغنية، بالإضافة إلى الغابات الكثيفة العالية التي يغطيها الضباب، وهناك الكثير من حدائق الزهور في البلاد التي تضم أكثر من 500 نوعا من النباتات، والزهور الاستوائية الفريدة.

2.1. الآثار القديمة والمناطق التي تبرز النهضة الحديثة في البلاد: بذلت حكومة ماليزيا جهودا مضنية أبرزت خلالها الآثار التاريخية في صورة تثير الفضول وإعجاب السياح الأجانب.

3.1. توفر المرافق السياحية: تعد خدمات الفنادق في ماليزيا من أبرز العناصر التي تجذب السياح لإقامة أطول فترة ممكنة، حيث تتوفر في هذه الفنادق خاصة على مستويات خمسة وأربعة نجوم جميع المتطلبات من ناحية المعايير الدولية، هذا إلى جانب فنادق الشقق المفروشة من الدرجة الأولى، وبأسعار معقولة.

2- الجهود الحكومية المبذولة لدعم قطاع السياحة في ماليزيا: تتمثل أهم السياسات والخطط التي اتبعتها ماليزيا لترويج السياحة وجذب السياح من مختلف أنحاء العالم فيما يلي:[1]

1.2. توفير بنية تحتية وخدمات متطورة: استطاعت الحكومة خلال العشرين سنة الماضية أن توجد بنية أساسية، كان لها الأثر الكبير في ازدهار القطاع السياحي، شملت الطرق البرية السريعة، والمطارات وخطوط السكك الحديدية، والاتصالات وخدمات الفنادق، والسفر والطيران وتهيئة المنتجعات السياحية على الشواطئ بما يلبي حاجات السياح من الترفيه، والاستجمام.

2.2. قيام الحكومة بدور المنظم لترقية السياحة: قامت هيئة ترويج السياحة التابعة لوزارة الثقافة والفنون والسياحة بدور بارز في هذا المجال. وقد تأسست هذه الهيئة في عام 1992 بهدف ترويج السياحة، وجذب السياح الأجانب، وتقديم المعلومات السياحية، إلى جانب تشجيع الأنشطة المتصلة بالسياحة.

3.2. وضوح أهداف السياسة الحكومية في قطاع السياحة: كان لوضوح أهداف السياسة الحكومية بالغ الأثر في تحقيق الأهداف المطلوبة من قطاع السياحة، باعتباره أحد أهم القطاعات الاقتصاد القومي، والمتمثلة بإيجاز فيما يلي:

- توظيف السياحة كمصدر للنقد الأجنبي؛
- خلق وظائف عمل جديدة للسكان المحليين؛
- ترويج المنتجات المحلية بما فيها الثقافة المحلية الماليزية؛
- تشجيع نمو الأعمال التجارية، والمشروعات الصغيرة؛
- تسريع التنمية الريفية، وتعزيز التكامل بين الريف والحضر؛
- تشجيع المشاركة الاقتصادية من كافة المواطنين الماليزيين؛
- إعطاء صورة مشرقة عن ماليزيا خارجيا.

4.2. دعم القطاع الخاص من خلال تقديم حوافز لصناعة الفنادق والسياحة تتمثل في الآتي:

❖ **الإعفاء الضريبي المؤقت:** بحيث تتمتع الشركة التي تقوم باستثمارات في الفنادق بإعفاء جزئي لمدة خمس سنوات من الضريبة على الدخل، تقدر بـ 30% من دخلها القانوني ابتداءا من تاريخ انطلاق أشغالها.

[1] - حاجي فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 125-127.

❖ **أما الحوافز المحسنة للقيام باستثمارات جديدة تتمثل كالآتي:** الشركات التي تقوم بعمل استثمارات جديدة في فنادق 4 و5 نجوم في سابا وسرواك مؤهلة لإعفاء ضريبي مؤقت مع إعفاء من ضريبة الدخل بنسبة 100% من الدخل القانوني لمدة خمس سنوات.

3- سياسات تطوير السياحة والتطورات المستقبلية للقطاع السياحي بماليزيا

1.3.سياسات تطوير السياحة ضمن خطط التنمية الماليزية:

❖ **خطة 2020:** تعمل ماليزيا على تسويق حملة ضخمة لاستقطاب سوق السفر العربي، كما أرفقته بإطلاق تطبيق ترويجي لأول مرة عبر أجهزة "آي باد" باللغتين العربية والإنجليزية ليسمح هذا التطبيق المعلوماتي التفاعلي للمسافرين ورجال الأعمال العثور على المعلومات عن الوجهات السياحية في ماليزيا، وحجز الرحلات والفنادق بأفضل العروض وأسهلها. هدفت لجذب 28.8 مليون زائر أجنبي خلال عام 2014، ومسار الهدف الاستمرار في تنفيذ الكثير من المشاريع التنموية لاستقطاب 36 مليون زائر لتحقيق ما يعادل 60 مليار دولار من دخل السياحة بحلول عام 2020.[1]

2.3. التطورات المستقبلية للقطاع السياحي بماليزيا: تركز ماليزيا منذ أشهر على اجتذاب السياح العرب خاصة الخليجيين منهم، وأرسلت العديد من الوفود الرسمية ومن القطاع الخاص لترويج السياحي في ماليزيا، في العديد من الدول العربية كالإمارات والسعودية على وجه الخصوص، مركزة على أن ماليزيا توفر أجواء عائلية للسياح العرب، وبتكاليف مغرية للغاية. وفي سياق التجاوب مع جهود ترويج السياحة الماليزية فإن ماليزيا ترتبط بشبكة خطوط جوية واسعة جدا مع دول شرق آسيا والدول الأوروبية، ساهمت في تيسير انتقال السياح.

تحرك القطاع الخاص الماليزي والذي يعمل في مجالات السياحة، والذي منى بخسائر فادحة نتيجة التراجع الشديد في عدد السياح بعد أحداث عام 2001 من أجل تعويض خسائرهم، وذلك من خلال زيادة حملاته الترويجية، التي شملت عروض مغرية لتنظيم الرحلات الجماعية خاصة للسياح العرب، وتهيئة أماكن الإقامة العائلية وتوفير خدمات الإرشاد السياحي باللغة العربية.[2]

4- عرض بعض المؤشرات السياحية الماليزية

1.4. عدد السياح: يمثل الجدول التالي توافد عدد السياح إلى ماليزيا خلال الفترة 2011-2017.

الجدول رقم 3- 24: توافد عدد السياح إلى ماليزيا خلال الفترة 2011-2017

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الوافدين (مليون)	24.7	25	25.7	27.4	25.7	26.7	25.9

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني www.albankaldawli.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2019/05/10 على الساعة 14:30.

نلاحظ من خلال الجدول تطور عدد السياح الوافدين إلى ماليزيا حيث بلغ عددهم سنة 2011 إلى 24 مليون سائح فيما بلغ عددهم سنة 2014 ما يقارب 27 مليون سائح، ويرجع هذا الارتفاع إلى قيام ماليزيا بالترويج بموقعها

[1] - حاجي فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[2] - المرجع نفسه، ص 129.

كموقع سياحي رائد، بالإضافة إلى قيامها بالتعاون مع العديد من الخطوط الجوية لزيادة الرحلات السياحية. كذلك منح حوافز لوكالات السياحة والسفر المحلية التي تجلب أكبر عدد من السياح الأجانب، والإعفاء من ضريبة الدخل لخمس سنوات قابلة للتجديد، وتقديم قروض لدعم الخدمات السياحية، وكذلك تمتع الدولة بعوامل ومقومات الجذب السياحي.

2.4. الإيرادات والنفقات السياحية: يمثل الجدول التالي نفقات وإيرادات السياحية لماليزيا بالدولار الأمريكي خلال الفترة 2011-2017.

الجدول رقم 3- 25: نفقات وإيرادات السياحية لماليزيا خلال الفترة 2011-2017.

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نفقات السياحة (مليار دولار أمريكي)	10.18	12.22	12.24	12.44	10.71	10.47	10.70
إيرادات السياحة (مليار دولار أمريكي)	19.65	20.25	21.50	22.60	17.67	18.09	18.35

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني www.albankaldawli.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2019/05/10 على الساعة 14:53.

نلاحظ من خلال الجدول زيادة في الإيرادات السياحية الماليزية حيث بلغت 22.60 مليار دولار أمريكي سنة 2014 مقارنة بسنة 2011 حيث بلغت 19.65 مليار دولار أمريكي، مع زيادة طفيفة في النفقات السياحية حيث بلغت 12 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2012-2014. ويعود ارتفاع الإيرادات السياحية بماليزيا إلى زيادة إنفاق السياح وكذلك ارتفاع النفقات السياحية من قبل الدولة.

3.4. مؤشر التنافسية للسفر والسياحة العالمية لماليزيا: يمثل الجدول التالي ترتيب مؤشر التنافسية للسفر والسياحة العالمية لماليزيا خلال السنوات.

الجدول رقم 3- 26: ترتيب مؤشر التنافسية للسفر والسياحة العالمية لماليزيا خلال الفترة 2011-2017

السنوات	الترتيب
2011	**35** من بين 139 دولة
2013	**34** من بين 140 دولة
2015	**25** من بين 141 دولة
2016	**25** من بين 138 دولة
2017	**26** من بين 136 دولة

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة: التقرير السنوي للمنظمة العالمية للسياحة 2017، متاح عبر الموقع الإلكتروني: https://www.wttc.org/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/06/02 على الساعة 00:56.

نلاحظ من خلال الجدول محافظة ماليزيا على الترتيب المتقدم من بين دول العالم في مؤشر تنافسيتها للسياحة والسفر حيث حققت المرتبة 25 عالميا ابتداءا من سنة 2015 والمحافظة على هذه الرتبة إلى سنة 2017، ويعود ترتيبها هذا إلى اهتمامها بالسياحة الإسلامية والعربية من خلال جذب أكبر عدد ممكن من السياح العرب.

المطلب الثالث: الدروس المستفادة من تجارب الدول غير النفطية

أولا: الدروس المستفادة من تجربة تركيا: من خلال عرض التجربة التركية في التنويع الاقتصادي والاستثمار السياحي، تم استخلاص مجموعة من الفوائد:

- ضرورة التبادل السياحي وتنمية الاستثمارات وتبادل الخبرات بين الدول.
- العمل على تقديم كافة التسهيلات للمستثمرين ورجال الأعمال من الداخل والخارج، إضافة إلى سن التشريعات الجاذبة لرؤوس الأموال وللاستثمارات الخارجية في قطاع السياحة.
- تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة والفنادق، ويتم ذلك عن طريق: وضع نظام لتشجيع الاستثمار السياحي. كما يجب تنويع الحوافز لتشجيع الاستثمار السياحي والفندقي كالإعفاءات من الضرائب خصوصا في بداية افتتاح المشاريع، وتسهيل إجراءات الجمارك بالنسبة للأجهزة والمعدات التي تحتاجها، وتقديم القروض الطويلة الأجل بالنسبة لشركات الاستثمار السياحية والفندقية المحلية.
- تنظيم زيارات للمسؤولين ومدراء مراكز استطلاعات الرأي والدراسات والأبحاث والقيادات الإدارية في مختلف القطاعات، للإطلاع على التجربة التركية في مجال السياحة، من خلال الزيارات الميدانية للجهات ذات العلاقة، واللقاءات المختلفة لكبار الأكاديميين والباحثين.
- اعتماد خدمات سياحة الأعمال والتي تشمل: المعارض، المؤتمرات، الاجتماعات وورش العمل على الخدمات السياحية لجذب الزوار والحضور.
- إنشاء مؤسسة رعاية صحية معتمدة من قبل اللجنة الدولية المشتركة لجودة الخدمة الصحية لاعتبار تركيا من الدول التي توفر الرعاية الصحية ذات المستوى العالمي لمواطنيها وللسياح.
- الاستفادة من الخبرات التركية في مجال تطوير المتاحف ودور المخطوطات والتعاون مع المعاهد السياحية التركية لتدريب إطارات الوزارة من خلال إقامة دورات متخصصة في مجالي السياحة والآثار.
- الاستفادة من الخبرات التركية في صيانة وترميم وحفظ الآثار والتراث لاسيما في تطوير التراث الإسلامي العريق.

ثانيا: الدروس المستفادة من التجربة الماليزية: تمدنا التجربة الماليزية بمجموعة من الدروس، تتمثل في التالي:

- ضرورة أن تقوم الحكومة بدور المنظم لترقية السياحة من خلال إنشاء هيئات الترويج السياحي التابعة لوزارة السياحة لتقوم بدور بارز في هذا المجال.
- يجب وضوح أهداف السياسة الحكومية في قطاع السياحة: حيث أن لوضوح أهداف السياسة الحكومية دور بالغ الأثر في تحقيق الأهداف المطلوبة من قطاع السياحة، باعتباره أحد أهم القطاعات في الاقتصاد القومي، وخاصة في مجال توظيف السياحة كمصدر للنقد الأجنبي، وخلق وظائف عمل جديدة للسكان المحليين.
- دعم القطاع الخاص من خلال تقديم حوافز لصناعة الفنادق والسياحة من خلال الإعفاء الضريبي المؤقت، وتأهيل الفنادق والمشغلين السياحيين لخصم مضاعف على النفقة التي يتم تحملها للأنشطة الترويجية بالخارج.
- إعطاء المزيد من الاهتمام بالبلاد التي يأتي منها السياح، واعتبارها أسواقا إستراتيجية مثل أوروبا.
- تطوير بيانات ومعطيات السياحة مما يؤدي إلى تسهيل ودعم الجهود تجاه تنمية منتجات المستهلك السياحية.
- اهتمام الحكومة بترويج السياحة الصحية، والتعليمية، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة والتعليم العالي. من خلال إنشاء معاهد متخصصة في السياحة تعمل على إرساء ثقافة سياحية لدى القائمين على المرافق السياحية المختلفة،

كل في موقعه ولدى المواطنين بواسطة الإشهار للتمكن من استمرارية الجهود وتجسيد الأهداف بتكلفة أقل وربح أكبر، والعمل على ضرورة إتقان اللغات الأجنبية الأكثر رواجا في العالم كاللغة الانجليزية من طرف المرشدين، لإمكانية التحاور والتفاهم وتجنب الحرج الذي قد ينجر عن استعمال لغة لا يفهمها السائح.

وقد نجحت ماليزيا في تنويع نشاطها الاقتصادي من خلال:

- اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصدير مما أدى إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية.
- التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق دعم التعليم الأجنبي التي ترعاها الدولة، كما استهدفت ماليزيا أيضا تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: إشارة لوضعية الاقتصاد الجزائري والإستراتيجية المقترحة من التجارب الدولية

يمثل قطاع النفط المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري والقطاع الاستراتيجي لها، حيث تولي الحكومات أهمية خاصة له، أدى إلى جعل الموارد النفطية في الجزائر تتأثر بتذبذب أسعار النفط، وهو يتطلب معالجة أسباب الخلل في هذه الاقتصادات، من خلال التوجه نحو التنويع الاقتصادي الذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد ويعزز استقراره وتوازنه، ويضمن استدامته، وعدم جعله رهينة تقلبات أسعار النفط.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري وحتمية التوجه نحو التنويع الاقتصادي

إن اعتماد الجزائر على الإيرادات النفطية بشكل مفرط يثير تحديين رئيسيين: **الأول** هو كيف يمكن انتهاج أفضل السبل الاقتصادية في الجزائر، التي تقلل من الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وضمان حماية الاقتصاد الوطني إلى أقصى حد ممكن من التقلبات في السوق العالمية؛ أما **الثاني** فهو كيف يمكن توجيه الاقتصاد الجزائري نحو تنويع أنشطته حتى يتراجع بمرور الوقت عن الاعتماد على المورد النفطي كمصدر وحيد للإيرادات.

أولا: واقع الاقتصاد الجزائري

1- خصائص الاقتصاد الجزائري: يتصف الاقتصاد الجزائري بعدة خصائص سلبية ساهمت في إضعافه، ويمكن إجمالها فيما يلي:[1]

1.1. اقتصاد مديونية : اهتمت السياسات الاقتصادية بإدارة أزمة المديونية بعد بلوغ الديون العمومية 2500 مليار دج سنة 2000؛

2.1. اقتصاد ريعي: من خلال اعتماده على استخراج النفط وتصديره، وهو ما يمثل إستراتيجية استنزافية للثروة النفطية على حساب إستراتيجية التصنيع ما جعل الاقتصاد الجزائري رهين تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية ، بالإضافة إلى غياب إستراتيجية بعيدة المدى لتنويع الاقتصاد.

[1] – قرومي حميد و بن ناصر محمد، مرجع سبق ذكره، ص 267.

3.1. اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد: والتي أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته، مما قلص من نجاعة وكفاءة السياسة الاقتصادية و تعطيل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية، فازداد حجم الاقتصاد الموازي وازدادت معه صعوبة التحكم فيه، مما أدى لإضعاف قدرة الدولة المؤسسية وزعزعة عنصر الثقة فيها.

2- برامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2014: حاولت الحكومة الجزائرية في معالجة الأزمة الاقتصادية من خلال تبني مجموعة من البرامج الاستثمارية والتنموية من بينها برنامج الإنعاش الاقتصادي، والتي تم فيها انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كنزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، والتي ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، وقد تضمنت هذه السياسة ثلاثة برامج رئيسية متمثلة في:[1]

1.2. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: والذي خصص له 525 مليار دج، وتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية والفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية بغية تحقيق التنمية المحلية، وقد اعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها البلاد قصد إنشاء محيط ملائم للاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث تمي بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية.

2.2. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009: وقد خصص لهذا البرنامج حوالي 4200 مليار دج، وقد تم تقسيمه لخمسة برامج فرعية تتعلق بتحسين الظروف المعيشية، تطوير الهياكل القاعدية، لدعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية وتطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

3.2. البرنامج الخماسي 2010-2014: وقد خصص لهذا البرنامج 21214 مليار دج حيث قسم إلى ثلاثة برامج رئيسية هي:

- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
- برنامج لتطوير الهياكل القاعدية
- برنامج لدعم التنمية الاقتصادية.

ثانيا: حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري: على ضوء خصائص الاقتصاد الجزائري تبدو حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري، لأن ذلك يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية ولظروف الأسواق الخارجية.

وبالتالي إن حتمية تنويع الاقتصاد الجزائر ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:[2]

- تطوير منتجات أخرى غير المحروقات، كعامل مولد للدخل، لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها(مورد غير متجدد) .

---

[1]- قرومي حميد و بن ناصر محمد: مرجع سبق ذكره، ص 267.

[2]- بن حسين ناجي، **التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 26.

- الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية.
- زيادة أثر السحب« L'effet d'entraînement » على مستوى القطاعات الأخرى.

1- آفاق الاقتصاد الجزائري في 2030: رأت الجزائر انه لا بد من السعي إلى تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030 ، مع تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير،حيث أن الجزائر تبنت نموذج تنموي جديد، يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة لتغطية الفترة 2016-2019 ومن جهة أخرى يقوم على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في 2030 ، وذلك وفق ثلاث مراحل وهي:[1]

- **مرحلة الإقلاع 2016-2019**: وهي مرحلة ستطبع برفع جميع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة.
- **مرحلة التحول 2020-2025**: وتسمح هذه المرحلة بإنجاز قدرات استدراك الاقتصاد.
- **مرحلة الاستقرار 2026-2030**: وهي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره.

2- نقاط ضعف تنويع الاقتصاد الجزائري: إن إشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر وإخراجه من مصيدة التبعية للعائدات النفطية تنبع أساساً من الطابع غير المتجدد لهذا المورد الطبيعي، وعدم استقرار الوضعية الاقتصادية للجزائر نتيجة لتقلبات أسعاره على المستوى العالمي، ويمكن حصر نقاط ضعف تنويع الاقتصاد الجزائري في مايلي:[2]

1.2. مشكل الدعم :أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى بلوغ تكلفة الدعم حوالي 14% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 ، وهذا الدعم غير عادل في معظمه، بالإضافة إلى ذلك يشجع الدعم الاستهلاك المفرط، ويمكن جعل النظام أكثر عدالة مع خفض تكلفته من خلال زيادة التخفيض التدريجي للدعم المعمم وإبداله بنظام للتحويلات النقدية يوجه بدقة إلى أقل الأسر دخلا.

2.2. الاعتماد على النفط وغياب إستراتيجية بعيدة المدى لتنويع الاقتصاد :ظلت عوائد النفط تشكل المصدر الأساس لتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة من الزمن، ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط، إلا أن النتائج كانت ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي كما أن الاقتصاد الجزائري لم يصل إلى مرحلة النمو المستدام، والسبب في ذلك الاعتماد التام على عوائد النفط وغياب إستراتيجية للتنويع الاقتصادي.

3.2. مشكل التمويل :يتمثل هذا المشكل أساساً في قصور الادخار عن معدلات الاستثمار نتيجة انخفاض مستويات الدخل، وضعف السياسات والهياكل المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات ونشر الوعي الادخاري، زيادة على

[1] – ضيف محمد وبوعبدلي ياسين، **نحو نموذج تنموي قائم على التنويع الاقتصادي بالجزائر للتخلص من التبعية النفطية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 5، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018، ص 159.

[2] – بللعما أسماء وبن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص 340-341.

تحويل الفوائض المالية للخارج بسبب غياب المناخ الاستثماري المناسب، مما يؤدي إلى الاعتماد على أسلوب التمويل التضخمي، وتمويل الاستثمار طويل الأجل بالائتمان قصير الأجل.

ثالثا: عرض وتحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري

1- الناتج المحلي الإجمالي: يمثل الجدول الموالي نمو إجمالي الناتج المحلي سنويا ونمو نصيب الفرد خلال الفترة 2011-2017.

الجدول 3- 27: الناتج المحلي الإجمالي ونمو نصيب الفرد سنويا خلال الفترة 2011-2017 (%)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي سنويا	2.89	3.37	2.76	2.78	3.76	3.3	1.60
نصيب الفرد من الناتج	0.93	1.32	0.69	1.73	1.79	1.43	-0.15

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني: www. albankaldawli.org تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/05/28 على الساعة 14:00..

من البيانات الجدول السابق نلاحظ هناك تذبذب في الناتج المحلي سنويا وكذا نصيب الفرد من الناتج خلال الفترة 2011-2017 ويعود السبب إلى اعتماد الجزائر في تمويل إيراداتها على العوائد النفطية، حيث سجلت سنة 2017 انخفاض في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 1.60 %، بينما كان نمو نصيب الفرد من الناتج سالبا نحو - 0.15 %، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي في 2019 إلى 2.7%.

2- العمالة والبطالة: يمثل الجدول الموالي إجمالي العمالة ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2011-2017.

الجدول رقم 3- 28: إجمالي العمالة ومعدل البطالة خلال الفترة 2011-2017

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي العمالة	11597754	12064551	11642537	11794751	11937457	12087847	12238275
معدل البطالة %	10.97	9.81	10.20	11.20	10.20	11.99	12.14

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني: www. albankaldawli.org تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/05/28 على الساعة 14:00.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك ارتفاع طفيف في إجمالي العمالة خلال الفترة 2011-2017 وهذا دليل على عدم توفر مناصب الشغل في الجزائر مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة خلال نفس الفترة، حيث بلغت نسبتها في 2011 حوالي 10.97 % وكحد أقصى سنة 2017 بنسبة 12.14 %.

3- القيمة المضافة:

الجدول رقم 3- 29: تطور نسبة القيمة المضافة للقطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011- 2017 (%)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة المضافة لقطاع الصناعة	40.07	46.49	42.84	40.83	33.99	32.84	35.25
القيمة المضافة لقطاع الخدمات	51.82	44.74	47.31	48.89	54.44	55.59	52.48
القيمة المضافة لقطاع الزراعة	8.11	8.77	9.85	10.28	11.57	12.21	12.27

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني: www. albankaldawli.org تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/05/28 على الساعة 14:00.

من بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة كبيرة على قطاع الصناعة وقطاع الخدمات، حيث نلاحظ انخفاض نسبة القيمة المضافة لقطاع الصناعة 46.49% سنة 2012 إلى 35.25% سنة 2017، مع الارتفاع في نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات من 51.82% سنة 2011 إلى 55.59% في 2016 وتسجل انخفاضا في 2017 بقيمة 52.48%، أما قطاع الزراعة فلم يساهم بنسبة كبيرة في الاقتصاد الوطني حيث أنه لم يتجاوز 13% خلال فترة الدراسة، هذا ما يدل على اعتماد الاقتصاد الجزائري على العوائد النفطية بنسبة كبيرة في تمويل اقتصاده، وبالتالي لم تصل الجزائر إلى درجة من التنوع المقبولة، ويمكن القول أن الاقتصاد الجزائري يعد من الاقتصاديات الأكثر تركزا والأقل تنوعا.

4- الاستثمار الأجنبي المباشر : يمثل الشكل الموالي نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2011-2017.

شكل رقم 3- 3: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2011-2017

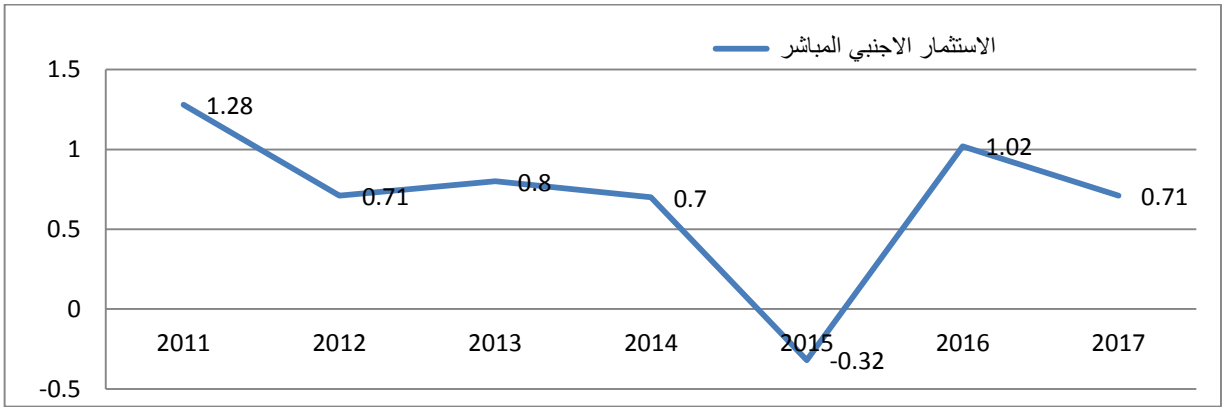

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني: www. albankaldawli.org تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/05/28 على الساعة 14:00.

من البيانات السابقة يتضح أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2017 هي مساهمة ضعيفة، حيث سجلت نسب متذبذبة ومتناقصة وسالبة في 2015 بنسبة -0.32 % وترتفع النسبة إلى 1.02 % في 2016 ولتعاود الانخفاض سنة 2017 بـ 0.71%، ويتضح ذلك بتأثر قطاع الطاقة والمحروقات يؤثر إجمالا على حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ويجعل الجزائر دوما وجهة ثانوية للرساميل الأجنبية ونشاط الشركات الدولية وتعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية التي لا تزال معقدة وتطبعا البيروقراطية الإدارية وعدم الوضوح في مجال التشريعات والقوانين المتغيرة ومسار استثمار مرهق.

المطلب الثاني: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

في ظل التغيرات التي عرفتها الجزائر اتبعت سياسة جديدة هي فتح المجال للاستثمار في القطاع السياحي، حيث يمثل الاستثمار السياحي أحد أهم مرتكزات تحقيق التنويع الاقتصادي في ظل وجود اقتصاد يعتمد بالدرجة الأولى على الإيرادات النفطية، مع تشكل بعض العوائق الاقتصادية التي تعرقل مسار الاستثمار في هذا القطاع.

أولا: مقومات الجذب السياحي: تتميز الجزائر بالمقومات السياحية التالية:[1]

1- المقومات الجغرافية والطبيعية: تتميز الجزائر بموقع جغرافي رائع، فهي البوابة الإفريقية المطلة على أوربا والبحر المتوسط، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب النيجر ومالي، والشرق كل من تونس وليبيا، ومن الغرب كل من المغرب وموريتانيا.

وتعتبر أكبر بلد إفريقي بمساحة تقدر ب 2381741 كلم^2، وشريط ساحلي يفوق 1200 كلم يتميز بشواطئ رائعة، تنقسم الجزائر إلى ثلاثة أقاليم رئيسية تمتد من الشرق إلى الغرب بشكل متوازي:إقليم الساحل، إقليم التل، إقليم الصحراء.

-كما تمتلك الجزائر عدة مقومات طبيعية كالحمامات المعدنية منها: حمام بوغرارة بتلمسان، حمام بوحجر بعين تيموشنت، حمام بوحنيفية بمعسكر، حمام ريغة بعين الدفلى، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين ببسكرة، حمام سيدي سليمان بتيسمسيلت، محطة العلاج بمياه البحر بسيدي فرج بالعاصمة.

-كما تمتلك مجموعة من الحظائر الوطنية ومنها :الحظيرة الوطنية للقالة، حظيرة جرجرة، حظيرة غابات الأرز بثنية الحد، حظيرة الطاسيلي ....الخ.

2- المقومات التاريخية والثقافية :تتمثل أهم المناطق التاريخية التي تعبر عن تاريخ الجزائر، وتعتبر مقصدا سياحيا بامتياز فيما يلي :الآثار الرومانية بالقنطرة، الآثار الإسلامية مثل ضريح الصحابي عقبة بن نافع، الأضرحة العملاقة في تابلبالة يصل طول الضريح إلى 7 و 8 أمتار، القصور القديمة في الجنوب الغربي كالقنادسة وتاغيت، شواهد وضريح تنهنان وكنيسة الأب فوكو، مواقع أثرية فيها نقوش حجرية في قالمة وحقول الحلزون في تبسة، معالم أثرية ومدافع ونصب وشخصيات تدل على دولة نوميديا، الآثار الرومانية والبيزنطية في ولايات الشمال الشرقي، آثار إسلامية كالزوايا والمساجد القديمة.

كما تتميز الجزائر بعدة مقومات ثقافية مثل: المتحف الوطني للمجاهد بالعاصمة، المتحف الوطني الباردو بالعاصمة، متحف هيبون بعنابة، المتحف الوطني بقسنطينة، المتحف الوطني للفنون الجميلة بالعاصمة.

3- المقومات المادية: إن الإمكانات المادية التي يحوزها القطاع السياحي ضعيفة للغاية ولا ترقى إلى المستوى المطلوب، خاصة عند مقارنتها مع الدول السابقة، وهذا ما جعل القدرة الاستيعابية للجزائر في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات المختلفة للسياح منخفضة وهي تقل عن المتوسط العالمي المقدر ب 12.5% وتقاس هذه النسبة للقدرات الاستيعابية للدول في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات عادة بمؤشر نسبة السياح إلى عدد السكان، ونجد في الدول السياحية العريقة بأن هذه النسبة تفوق 100%، أي أن الدولة قادرة على استقبال عدد من السياح وعلى مدار العام أكثر من تعداد سكانها، ومع توفير كامل الخدمات لهم.[2]

---

[1]- سماعيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدراة الأعمال**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013، ص 45-46.

[2]- عباس لحمر وعمار طهرات، **واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر وسبل اندماجها في الاقتصاد الجديد**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 01، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018، ص 40.

ثانيا: عرض وتحليل بعض مؤشرات الاستثمار السياحي بالجزائر

1- عدد السياح: اعتمدت الجزائر هدف استقطاب واستقبال 2,5 مليون سائح بحلول سنة 2015 ، إلا أن تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر يبين أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق هذا الهدف تبعا لما يوضحه الشكل خلال الفترة 2011-2017.

الشكل رقم 3- 4: تطور عدد السياح في الجزائر للفترة 2011-2017

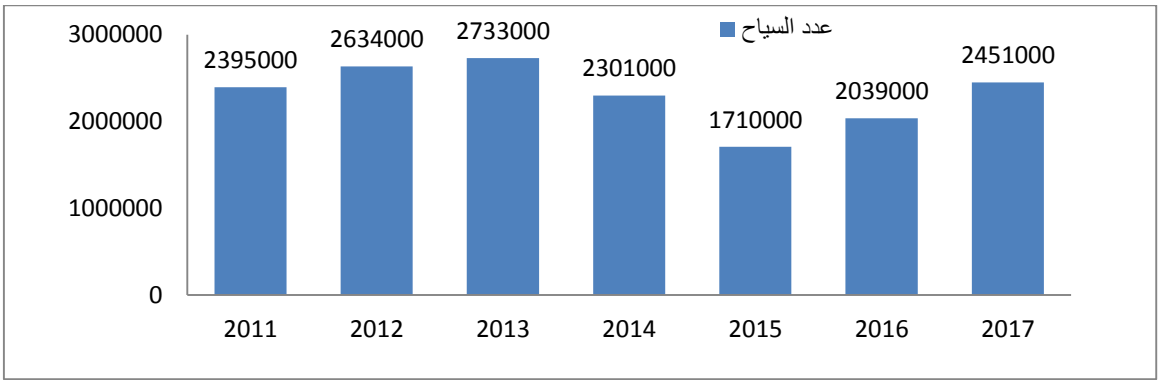

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني: www. albankaldawli.org تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/05/28 على الساعة 14:00.

من الجدول السابق يتبين أن عدد السياح في الجزائر متذبذب خلال سنوات الدراسة 2011-2017 وسجلت أعلى قيمة لها سنة 2013 بحصيلة 2733000 سائح، ولينخفض عام 2015 أقل قيمة إلى 1710000 سائح وترتفع مجددا عام 2017 إلى 2451000 سائح، وبالتالي عند مقارنة الجزائر بدول أخرى مثل تركيا والإمارات نجد أن هذه الحصيلة ضعيفة وذلك بسبب نقص في البنية التحتية، ولتتمكن من رفع عدد السياح يجب دعم القطاع السياحي والترويج للجزائر كوجهة سياحية من خلال تنويع البرامج وتنظيم رحلات استكشافية إلى مناطق مختلفة من البلاد، وإحياء القطاع من أجل تطوير وتنويع اقتصاد يُعرف بشدة تبعيته للمحروقات.

2- مساهمة الاستثمار السياحي في الناتج المحلي الإجمالي يمثل الجدول الموالي مساهمة الاستثمار السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2011-2017.

الشكل رقم3- 5: مساهمة الاستثمار السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في الفترة 2011-2017(%)

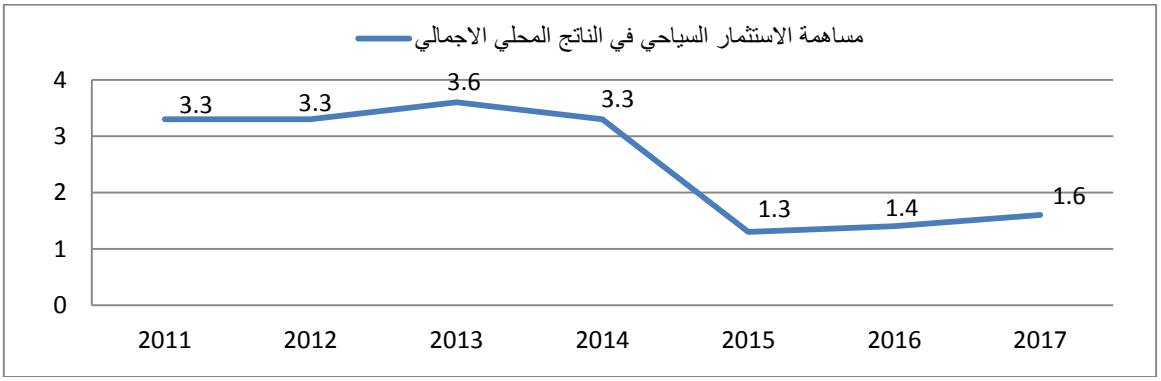

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني: www. albankaldawli.org تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/06/01 على الساعة 14:00.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة الاستثمارات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي هي مساهمة ضعيفة ولم تتعد 4% ، و يرجع ضعف مساهمة القطاع السياحي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم، بالاضافة إلى إهمال باقي القطاعات الأخرى بما فيها القطاع السياحي.

3- إيرادات المشاريع السياحية: يمثل الجدول الموالي تطور الإيرادات السياحية من نسبة إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2011-2017.

الشكل رقم 3- 6: مساهمة الإيرادات السياحية في إجمالي الصادرات الجزائرية خلال 2011-2017(%)

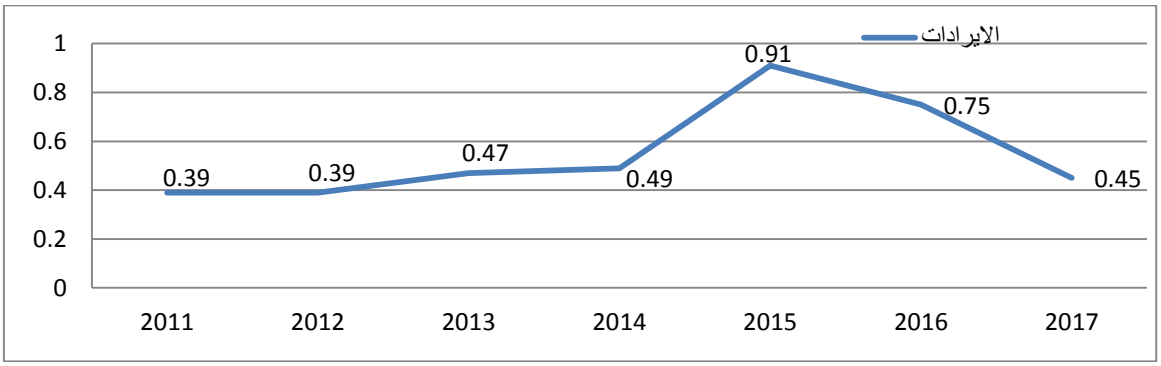

المصدر: مؤشرات من البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني: www. albankaldawli.org تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/06/01.

من البيانات السابقة نلاحظ أن مساهمة الإيرادات السياحية في إجمالي الصادرات الجزائرية هي ضعيفة خلال الفترة 2011-2017، إذ حققت نسب متزايدة في السنوات الأولى لتصل إلى 0.91 % سنة 2015 وتنخفض تدريجيا وتسجل عام 2017 نسبة 0.45 % من إجمالي الصادرات، وهذا يدل على ضعف تنوع الصادرات الجزائرية خارج قطاع النفط.

4- مساهمة الاستثمار السياحي في التوظيف: يمثل الجدول الموالي تطور عدد العمال في القطاع السياحي بالجزائر خلال الفترة 2011-2017.

الجدول رقم 3- 30: مساهمة الاستثمار السياحي في التوظيف بالجزائر للفترة 2011-2017

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد العمال	220000	224028	256775	261289	289261	803265	816920

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، متاح عبر الموقع الإلكتروني: www.mta.gov.dz تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/06/01 على الساعة 14:00.

من خلال الجدول يتضح أن عدد العاملين في القطاع السياحي إثر القيام بالاستثمارات السياحية عرف نمو ملحوظا خلال الفترة 2011-2017، وسجلت أعلى قيمة سنة 2017 وصلت إلى 816920 موظف، إلا أن الرقم المسجل يبقى بعيدا عن الإمكانيات السياحية الكبيرة للجزائر بسبب محدودية الموارد البشرية ومراكز الإيواء غير المصنفة والتي تشكل النسبة الأكبر من طاقات الإيواء في الجزائر حيث أن مناصب التوظيف فيها ضعيفة عكس فنادق 5 نجوم و4 نجوم التي تمتاز بقابلية توظيف أكبر.

5- الطاقة الفندقية: يمثل الشكل الموالي تطور توزيع الفنادق في الجزائر خلال الفترة 2013-2017.

الشكل رقم 3– 7: تطور توزيع الفنادق في الجزائر للفترة 2013–2017.

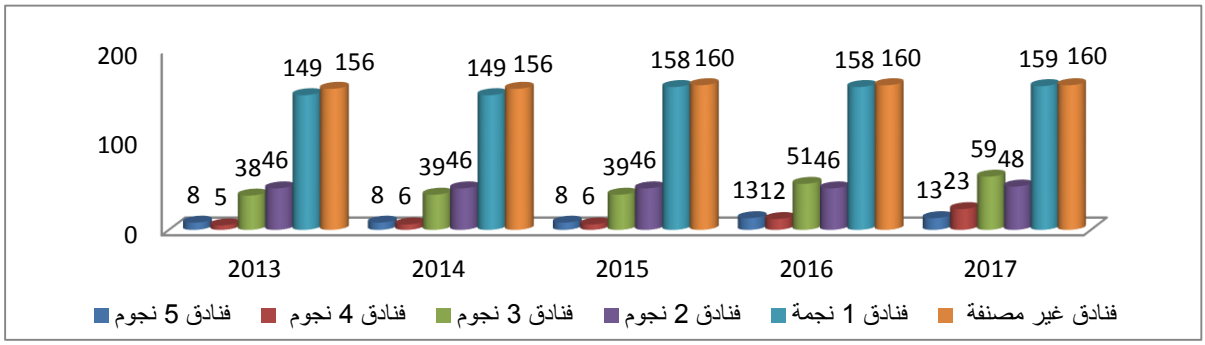

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، متاح عبر الموقع الإلكتروني: www.mta.gov.dz تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/06/01على الساعة 14:00.

يلاحظ من خلال الجدول السابق، أن هيكل الخدمات الفندقية المقدمة في الجزائر يتركز في الفنادق غير المصنفة، أو تلك الأقل درجة ذات الخدمات الرديئة وغير التنافسية، مما يشير إلى ضعف أحد أهم مقومات دعم الاستفادة من مكاسب حركية السياحة سواء السياحة الداخلية أو الخارجية.

6– الاستثمارات السياحية في الجزائر: يمثل الجدول الموالي أهم الاستثمارات السياحي في الجزائر للفترة 2013-2017.

الجدول رقم3–31: وضعية المشاريع السياحية في الجزائر للفترة 2013–2017

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
مشروع في طور الإنجاز	377	385	504	584	764
مشاريع متوقفة	129	104	101	119	147
مشاريع غير منطلقة	229	104	607	793	928
مشاريع منجزة	21	46	58	106	107
المجموع	**746**	**861**	**1270**	**1602**	**1946**

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، متاح عبر الموقع الإلكتروني: www.mta.gov.dz تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/06/01 على الساعة 14:00.

يتضح من الجدول ارتفاع ملحوظ على مستوى جميع الإحصائيات المتعلقة بالوضعية الاستثمارية السياحي في الجزائر من سنة 2013 إلى سنة 2017، حيث نجد تزايد من سنة إلى أخرى فيما يخص مجموع المشاريع بمختلف صيغها حيث ارتفعت من 746 إلى 1946 مشروع، وهذا ما يفسر تجسيد بعض مشاريع من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لكن المشاريع تسير بوتيرة بطيئة وتأخر في بعض الولايات بسبب نقص التمويل الكافي، معظم الاستثمارات السياحية تجد صعوبة كبيرة في الحصول على العقار السياحي الذي معظمه مصنف ضمن مواقع التوسع السياحي ويتطلب إجراءات كبيرة ومعقدة ممكن تصل إلى سنوات من أجل منح تراخيص الاستغلال مما ينعكس سلبيا على مناخ الاستثمار ونفور القطاع الخاص من الاستثمار في السياحة.

7– واقع مؤشر التنافسية للسفر والسياحة العالمية في الجزائر 2017: تحتل الجزائر الرتبة 118 من بين 136 دولة شملها مسح المنتدى الاقتصادي العالمي في تقرير عام 2017 لمؤشر تنافسية قطاع السياحة والأسفار، وتتذيل الترتيب العربي حسب نفس المؤشر في الرتبة 12 من 14 دولة شملها المسح السنوي، في هذا الإطار يمكن مناقشة المشاكل

الهيكلية والمعاضل التنظيمية التي يعاني منها قطاع السياحة والأسفار بالجزائر من حيث التنافسية الدولية، وذلك بالاعتماد على تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام2017:[1]

الجدول رقم 3– 32: ترتيب الجزائر في مؤشر تنافسية السياحة والسفر العالمية لسنة 2017

المؤشر	البيئة التمكينية	السياسات والظروف المواتية	البنية التحتية	الموارد الطبيعية والثقافية
الترتيب	بيئة الأعمال: **110** السلامة والأمن: **81** الصحة والنظافة: **89** الموارد البشرية وسوق العمل: **112** جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصال: **96**	أولويات السياحة والسفر: **131** الانفتاح الدولي: **134** الأسعار التنافسة: **4** الاستدامة البيئية: **106**	البنية التحتية للنقل الجوي: **100** البنية التحية الأرضية والمينائية: **105** البنية التحتية للخدمات السياحية: **131**	الموارد الطبيعية: **124** الموارد الثقافية وسفر الأعمال: **53**

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على تقرير المنظمة العالمية للسياحة، متاح على الموقع الالكتروني:/https://www.wttc.org ، تم الاطلاع عليه 2019/06/01، على الساعة 14:00.

إن صناعة السياحة والأسفار في الجزائر مازالت ضعيفة جدا إذا ما تم مقارنتها مع مختلف الدول الرائدة والدول العربية، كما لوحظ من خلال التقرير أن صناعة السياحة في الجزائر ليست في أفضل حالاتها فهي تتذيل الترتيب عالميا وحتى عربيا، بالرغم من الكم الهائل من المقومات التي لم يتم استغلالها والاستثمار في هذا القطاع، حيث حقق أرقام هزيلة إذ لا يوجد مكان للمقارنة بين صناعة السياحة في الجزائر وعالميا أو حتى عربيا التي قطعت شوطا كبيرا في تطوير هذا القطاع واستغلاله أحسن استغلال، وبالتالي أصبح ركيزة أساسية في اقتصاديات هذه الدول، أما في الجزائر فقد سادت فكرة الاعتماد على قطاع المحروقات، ومع ذلك توجد رهانات تنموية عديدة ومتعددة وطاقات استثمارية ضخمة غير مستغلة تحتاج إلى التفعيل على أرض الميدان كضرورة ملحة لتطوير الصناعة السياحية.[2]

المطلب الثالث: الإستراتيجية المقترحة لتفعيل الاستثمار السياحي كخيار استراتيجي لسياسة التنويع الاقتصادي

إن الارتقاء بالسياحة يساهم في بناء قطاع سياحي جذاب يهدف إلى تطوير المنتوج السياحي، ومن ثم ترقية الاستثمار السياحي الذي يحفز عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام وتفعيل التنويع الاقتصادي لتجنب الوقوع في الأزمات الاقتصادية، وتأتي هذه الاستراتيجية في الجدول الموالي لتوضيح معالم التنويع الاقتصادي من خلال تبني استراتيجية فعالة للاستثمار السياحي.

[1] – المنظمة العالمية للسياحة، التقرير السنوي للمنظمة العالمية للسياحة 2017، متاح عبر الموقع الإلكتروني: https://www.wttc.org/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/06/02 على الساعة 00:56.

[2] – نبيل بن مرزوق وصالح سراي، **تنافسية الصناعة السياحية في الجزائر وتحديات تطويرها**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 03، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018، ص 68.

الجدول رقم 3– 33: الإستراتيجية المقترحة لتفعيل الاستثمار السياحي كأحد مرتكزات التنويع الاقتصادي بالاعتماد على بعض التجارب الدولية.

محاور الإستراتيجية	آليات تنفيذ الإستراتيجية
وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي	التخفيض من التمويل الريعي تدريجيا في آفاق 2020 إلى غاية 2030، وذلك من خلال الخوض في إصلاح جبائي يسمح بالتوجه نحو جدول طبيعي للتمويل الريعي.
بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع	• تنفيذ سياسة صناعية جديدة؛ • التركيز على القطاعات التصديرية؛ • تعزيز الروابط التي تقوم على التجمعات الصناعية.
تغيير بشكل أساسي إطار الحوكمة الاقتصادية	• القضاء على الرشوة والفساد الإداري؛ • تحسين الشفافية وآليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان، فيما يتعلق بالرقابة على المال العام.
استثمار أموال صندوق ضبط الإيرادات	• إعادة النظر في كيفية إدارة أموال الصندوق؛ • الاستثمار ضمن مجموعة من الخيارات؛ كالاستثمار وفق الصيغ الاستثمارية الإسلامية.
دعم القطاع الخاص للدخول في قطاعات جديدة	• تقديم الحوافز الضريبية الداعمة للصادرات؛ • تسهيل الدعم التمويلي من طرف بنوك التنمية وهيئات تشجيع الصادرات؛ • الرقابة المستمرة على أداء المؤسسات وتوجيهها إلى القطاعات التي تخدم تنويع الاقتصاد.
تبني مقاربة جديدة لسياسات التشغيل والسوق غير الرسمية	• إصلاح سياسات سوق العمل لتشجيع التشغيل الرسمي وادماج الشباب؛ • وضع إستراتيجية وطنية تحفيزية لضبط التشغيل غير الرسمي والدعم التحفيزي لإدخال المؤسسات غير الرسمية للدورة الاقتصادية.
تحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ أعمال أكثر جاذبية	• تبسيط الهياكل الضريبية؛ • خلق وسطاء ترويج الاستثمار؛ • إصلاح القطاع المصرفي والمالي.
ترشيد الإنفاق العام	• الاستغلال الأمثل للموارد وتوزيعها حسب الأولويات؛ • إحداث توازن بين الاستثمار قي رأس المال البشري والاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تمثل القيمة المضافة للاقتصاد.
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	• إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين في مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة؛ • تقليص دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص.

تطوير القطاعات غير النفطية	• **قطاع الصناعة:** إقامة العديد من المنشآت الصناعية في مجال الصناعات البترولية والتحويلية غير البترولية. • **قطاع الزراعة:** إنشاء سدود ترابية وتنفيذ مشاريع الغابات والمشاتل باعتبارها العمود الفقري للزراعة. • **قطاع السياحة والطيران:** تنشيط حركة الاستثمار في قطاع الفنادق والبنية التحتية من جهة، تعزيز دور قطاع الطيران بالنظر إلى إستراتيجية الابتكار والتطوير من جهة أخرى.
الاستثمار السياحي إستراتيجية لتنويع القطاعات خارج النفط	• تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة والفنادق. • نشر الوعي السياحي و ثقافة السياحة بين المواطنين من أجل بناء سياحة مستدامة • تنمية الاستثمارات المحلية و الأجنبية في قطاع الزراعة ، قطاع الصناعة و قطاع الخدمات بهدف جلب الاستثمارات السياحة. • تنويع المنتوجات السياحية و تسهيل الإجراءات للسياحة.
خلق دعم مالي للاستثمار السياحي	• الدعم المالي للدراسات وأشغال التزويد بالهياكل القاعدية؛ • ملائمة الدعم المالي وصفات الاستثمار السياحي؛ • خوصصة المؤسسات السياحية العمومية؛ • فتح المجال أمام الشراكة وتدعيمها وخاصة الشراكة الأجنبية ذات رؤوس الأموال الكبيرة.
إنشاء بنك المعلومات السياحية	• تصنيف وتحليل كافة البيانات وإحصائيات المتعلقة بالنشاط السياحي. • دراسة السلوك و أذواق السياح لمعرفة متطلباتهم ومحاولة تلبية حاجياتهم.
تنظيم لقاءات منتظمة بين متعاملي السياحة	• التنظيم في شكل ندوات ومؤتمرات لدراسة مدى التقدم في تطبيق مخططات التنمية السياحية.
تمويل الاستثمارات السياحية	• إنشاء بنوك متخصصة في تدعم المشاريع السياحية. • توفير قرض خاص بالتجهيزات والتزيين للفنادق والمؤسسات السياحية الفندقية.

المصدر: من إعداد الطالبتان

خلاصة الفصل

تعد سياسة التنويع الاقتصادي من الاستراتيجيات الهامة التي تعمل على توسيع الأنشطة الاقتصادية، سواء في إنتاج أو توزيع السلع والخدمات وفي توسيع قدرة الاقتصاد على خلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة، وشهدت الدول النفطية محاولات سياسية لتنويع اقتصادياتها خارج القطاع النفطي وكان الهدف الرئيسي لسياسة التنويع الاقتصادي يتمثل في تحديث القطاعات غير النفطية وتنميتها، حيث يعتبر القطاع السياحي أحد أهم القطاعات التي تعتمد عليها معظم الدول.

إن الاهتمام بالقطاع السياحي له دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تنمية الحركة السياحية و زيادة تدفق الموارد المالية للدولة مما يزيد قدرتها على الإنفاق في مجالات الاستثمار، وتشكل الاستثمارات السياحية أحد أهم مصادر الدخل الوطني لدى كثير من الدول، بل تحتل مكانة متقدمة في تحفيز نموه، حيث تحتاج هذه الاستثمارات إلى تسهيلات مالية وحوافز بالإضافة إلى دعم مستمر ومناخ ملائم لتمكينها من الوصول إلى الأهداف المسطرة.

خـــاتمـــــة

يشهد الاستثمار السياحي في الآونة الأخيرة حركية سريعة على المستوى العالمي، إذ أصبح من أهم الاستثمارات دعما لاقتصاديات العديد من البلدان، وهو ما ظهر في تنافسية الدول في هذا القطاع بالعمل على استقطاب أكبر عدد من السواح. فبالرغم من أن هذا القطاع له دور كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية تجدر الاشارة إلى أنه لا يعتبر بديلا بل خيارا ضروريا لتفعيل التنويع الاقتصادي الذي يهدف إلى التقليل من نسبة المخاطرة الاقتصادية ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل وذلك بتوجيه القطاع نحو مشاركته في العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى المحركة للاقتصاد، أو عن طريق أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على مصادر الايرادات في الموازنة العامة أو تنويع الاسواق الخارجية.

نتائج الدراسة

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن الاستثمار السياحي بمزاياه المختلفة يحقق استقرارا اقتصاديا في شتى المجالات، ويمكن للدول أن تختاره لتنويع اقتصادها بعيدا عن تركيزها على مورد وحيد للدخل لا سيما النفط، وبالتالي يتم قبول الفرضية الأولى: " يعتبر الاستثمار السياحي أحد السبل المثلى لتفعيل التنويع الاقتصادي".

تبين من خلال الدراسة نجاح التجارب الدولية محل الدراسة في تطبيق الاستثمار السياحي كأحد مرتكزات التنويع الاقتصادي، ومن بين هذه التجارب نجد تجارب الدول النفطية مثل: الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، حيث يرجع نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في تنويع اقتصادها إلى إحداث سلسلة متعاقبة من التغييرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني، مما يجنبه الوقوع في الأزمات والتعرض للصدمات الخارجية، وإن تحقيق التنويع الاقتصادي ينصب بالدرجة الأولى على تنويع مصادر الدخل والإنتاج، إلا أن هذا الأخير ليس كافيا لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية، إذ لابد أن يترافق مع التنويع في متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل والإنتاج كالصادرات، الواردات، إيرادات الدولة، العمالة وإجمالي تكوين رأس المال، وذلك انطلاقا من كون التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي بإسهام القطاعات المختلفة في تركيبه، ولكن تتعدى إلى متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى. كما يرجع نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي إلى إهتمام الدولة بالقطاعات الإنتاجية الداعمة للاقتصاد الوطني، حيث احتلت السياحة الإماراتية مراتب متقدمة عالميا ساهم ذلك في نمو الاستثمارات السياحية وتحسين بيئة الأعمال، بالإضافة إلى المزيد من الاستثمارات نحو القطاع السياحي.

يعتمد الاقتصاد السعودي على المداخيل النفطية إلا أنها توجهت إلى سياسة التنويع الاقتصادي التي ساهمت في زيادة الناتج المحلي للمملكة التي تبنت خطط تنموية تهدف إلى تنويع النشاطات الإنتاجية وذلك من خلال التنويع في

الصادرات غير النفطية، وتنويع الموارد الاقتصادية من خلال تعزيز الاستثمارات العامة والخاصة بحيث تصبح المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي، والذي يزيد من الإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي. كما أولت المملكة العربية السعودية اهتمامها بالقطاعات الاقتصادية الأخرى التي تتميز بالقدرة على النمو بشكل متسارع ومن ثم فرصة التنويع الاقتصادي متزايدة في ظل قوة هذه القطاعات، حيث يلعب القطاع السياحي دورا هاما في الاقتصاد السعودي باعتبار الاستثمار السياحي أحد أفضل السبل لدفع عجلة التنمية السياحية، وذلك من خلال تعزيز وتطوير عملية الاستثمار في المجال السياحي بالتعاون مع كافة الأطراف المعنية والجهات والهيئات الحكومية التي تعمل على تأسيس وتطوير نماذج من المشاريع السياحية الكبرى والعمل على الاستثمار فيها التي بدورها تهدف إلى توفير فرص العمل وتحفيز الاستثمارات والمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية.

بينما تطبيق التنويع الاقتصادي في تجارب الدول البعيدة عن تركيزها للنفط، تم عرض ودراسة كل من تجربة تركيا وماليزيا، حيث يتوزع ويتنوع الاقتصاد التركي على عدة قطاعات إنتاجية وخدماتية منها الزراعة، الصناعة والخدمات، وبذلك نجحت تركيا في تعديل هيكلها الاقتصادي بما يتحقق مع الرؤية الاقتصادية ومنه تحقيق تنويع اقتصادها. كما نجحت تركيا في تمويل المشاريع السياحية وتقديم تسهيلات وتحفيزات مناسبة للمستثمرين من خلال اهتمامها بالقطاع السياحي، حيث يهدف الاستثمار السياحي في تركيا إلى تحسين البنية التحتية وزيادة تنوع المنتجات السياحية وتحديد أولويات القطاع.

ونجحت سياسة التنويع الاقتصادي في ماليزيا إلى تركيزها على التنمية البشرية والرأسمالية، عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم في قطاعات مختلفة لضمان توافر العمالة الماهرة، بالإضافة إلى العمل على جذب المستثمر الأجنبي. وتعتبر الإيرادات السياحية في ماليزيا ثالث أهم مصادر الدخل، حيث توفر بيئة مناسبة للاستثمار في هذا القطاع من خلال تقديم تسهيلات ودعم المشروعات الاستثمارية، وتوفير سبل التمويل لتيسير المخاطرة لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنه مساهمة الاستثمار السياحي في الناتج المحلي الإجمالي بما يحقق أهداف سياسة التنويع الاقتصادي.

انطلاقا من تجارب الدول النفطية وغير النفطية يتم قبول الفرضية الثانية المتمثلة في: " يساهم الاستثمار السياحي في تفعيل التنويع الاقتصادي في الدول النفطية والغير نفطية محل الدراسة".

بعد التطرق إلى بعض التجارب الناجحة في تطبيق الاستثمار السياحي كأحد مرتكزات التنويع الاقتصادي، تطلب دراسة الواقع الحالي للاقتصاد الجزائري، حيث تبين من خلال هذه الدراسة هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد الجزائري وهو ما يبرز ضعف التنويع الاقتصادي مما جعله رهن تقلبات أسعار النفط، وارتباط مساره التنموي بمدى استقرار هذه

الإيرادات، مما يستوجب على الجزائر بتأمين اقتصادها ضد هذه الصدمات بتفعيل التنويع الاقتصادي انطلاقا من اعتماده عل العديد من القطاعات التي من أبرزها الاستثمار في القطاع السياحي، حيث أصبح التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية وعليه يتوجب العمل على وضع وصياغة استراتيجية مقترحة بناءا على استخلاص أهم عوامل نجاح التنويع الاقتصادي من خلال تفعيله في مجال الاستثمار السياحي وهذا يمثل تحديا يجب رفعه لتقليص الاعتماد على المورد الوحيد للدخل.

ومن هنا يمكن قبول الفرضية الثالثة القائلة: " يمكن للجزائر الاستفادة من تجارب بعض الدول لتنويع اقتصادها من خلال النهوض بالاستثمار السياحي". وبالتالي يمكن القول بأن استراتيجية الاستثمار السياحي الخيار الأمثل للاقتصاد الجزائري دون الاعتماد على النفط لتفعيل التنويع الاقتصادي الذي يعمل على اعادة الاعتبار للاقتصاد بين مختلف المستويات، وبالتالي اخراج البلاد من التبعية الاقتصادية في تحقيق الأهداف المرجوة.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي في أي دولة سواء كانت نفطية أو غير نفطية يرجع إلى سياستها التنموية المنتهجة التي تهدف إلى تطوير القطاعات الانتاجية ومساهمتها في الاقتصاد ككل، إذ يمثل الاستثمار السياحي أحد أهم عوامل نجاح التنويع الاقتصادي وخيارا استراتيجيا له، وذلك لما يحققه من مزايا تعود على الاقتصاد ككل.

الاقتراحات

- ضرورة اتباع استراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي، والابتعاد عن السياسات الظرفية والمؤقتة.
- توجه السياسات العامة للاستثمار نحو التغلب على تبعية الاقتصاد للموارد النفطية، وذلك بتركيز الاستثمار في المجالات التي تضمن تنويع القاعدة الانتاجية.والاستثمار السياحي أحد أهم عوامل نجاح التنويع الاقتصادي.
- حل مشاكل التمويل المالي التي تواجه القطاع السياحي والمشروعات السياحية، من خلال منح قروض للمشروعات السياحية بفائدة ضئيلة، ودعوة البنوك لتسهيل المعاملات مع المؤسسات السياحية، مع ادخال وسائل الدفع الحديثة لتسهيل الإجراءات أمام السياح الأجانب.
- فتح الاستثمار الأجنبي مع إعطاء تحفيزات مناسبة له من خلال تسهيل الإجراءات القانونية والإدارية للاستثمار في المجال السياحي لمضاعفة العائد السياحي.
- تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص في الاستثمار السياحي مع توفير مناخ مناسب له من خلال التحفيزات المادية والضريبية والبنية التحتية السياحية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المــراجع

أولا: الكتب

1. باللغة العربية

1) حسين بلعجوز والجودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

2) خليف مصطفى غرايبة، السياحة البيئية، بدون طبعة، دار ناشري للنشر الالكتروني، الاردن، 2012.

3) زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

4) عصام حسن السعيدي، التسويق والترويج السياحي والفندقي، الطبعة 1، الأردن، 2009.

5) فيصل محمود الشواوره، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

6) محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية، ط1، دار وجوه للنشر والتوزيع، لبنان.

7) موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية

1. باللغة العربية

1) أحمد ضيف وأحمد عزوز، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 10، الجزائر، 2018.

2) أسماء بللعما ودحمان بن عبد الفتاح، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، 2018.

3) السعيد بوشلول وآخرون، المقاولاتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 7، الجزائر، 2017.

4) الطيب بولحية، الاستثمار السياحي في ولاية جيجل مجالاته وآليات تطويره، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 9، الجزائر، 2015.

5) أمال حابس، الاستثمار السياحي في الجزائر (واقع وآفاق) –دراسة تحليلية للفترة 2008-2016، مجلة الحقيقة، العدد 43، الجزائر، 2016.

6) أمال قويدر، تطور الاستثمار السياحي في الجزائر وأفاقه المستقبلية، مجلة المدبر،العدد 5،الجزائر، 2017.

7) أمبارك بلالطة ومحمد يونسي، معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر–دراسة حالة تيبازة –، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 15، الجزائر، 2016.

8) أمينة هناء جابي وعيسى حجاب وآخرون، ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 4، الجزائر، 2017.

9) إلياس شاهد وعبد النعيم دفرور، السياحة كمقوم للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط، المجلة الجزائرية للتنمية المحلية، العدد 6، الجزائر، 2017.

10) توفيق رفاع، التحفيزات التمويلية والجبائية وتشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة 2012-2015، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، 2016.

11) جبار بوكثير وحميدة زرقوط، قراءة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 7، الجزائر، 2017.

12) جمال سويح وعطاء الله بن طيرش ، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الجزائر، 2017.

13) حدة أوضايفية ورابح خوني، الاقتصاد الجزائري وآثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 7، الجزائر، 2013.

14) حميد قرومي ومحمد بن ناصر، ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 11، 2016.

15) خالد زرموت، التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 6، العدد 3، الجزائر، 2017.

16) رشيد سعيداني، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، الجزائر، 2017.

17) رقية ملاحي، واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 5، الجزائر، 2014.

18) زهير عدلي وراضية سعدي، مؤشرات السياحة كأداة لتصنيف الجزائر تبعا لوضعها التنافسي مقارنة مع دولة الامارات العربية المتحد قصد النهوض بالقطاع، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 32، الجزائر، 2015.

19) ساعد بوراوي وعامر عيساني، تقييم تنافسية قطاع السفر والسياحة في بلدان المغرب العربي –دراسة مقارنة بين الجزائر،تونس والمغرب–، مجلة العلوم الانسانية، العدد 4، الجزائر، 2015.

20) سعاد شعابنية وحكيمة حليمي، بيئة أداء الأعمال في الجزائر وأثرها على الاستثمار في القطاع السياحي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد 9، الجزائر، 2018.

21) سندس جاسم شعيبث، واقع وإمكانيات الاستثمار السياحي في العراق دراسة تحليلية للمدة (2003 – 2015)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد 10، العدد 1، العراق،2018.

22) صباح براجي والزين عمران، دور السياسة السياحية الجزائرية في تحقيق التنويع الاقتصادي: تحليل أثر قطاع السياحة على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائر، الجزائر، 2017.

23) عباس لحمر وعمار طهرات، واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر وسبل اندماجها في الاقتصاد الجديد، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 01، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018.

24) عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني وكباشي حسين قسيمة، الاستثمار السياحي في منطقة العلا، بحث مقدم الى الهيئة العامة للسياحة والآثار، مركز ماس للمعلومات والأبحاث السياحية، السعودية، 2008.

25) علي خالفي ومحمد خيري، دور الاستثمار السياحي في تطوير القطاع السياحي الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 1، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019 .

26) علي زيان بروجة ومحمد راتول، تقييم وتحليل التنافسية السياحية لدولشمال إفريقيا وفق مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس خلال الفترة 2007–2015، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، الجزائر، 2016.

27) عمر بن سليمان، الاستثمار السياحي في الإمارات العربية المتحدة كآلية لدعم الاقتصاد الوطني 2007–2016، مجلة المعيار، العدد 20، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ديسمبر 2017.

28) فاتح غلاب وآخرون، السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي، جامعة المسيلة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الجزائر، 2017.

29) فريد بن عبيد وخديجة عبابسة، دور استراتيجية التنويع في تخفيض المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الصناعي،العدد 10، الجزائر، 2016.

30) فطيمة حاجي، واقع وآفاق تنمية القطاع السياحي في ماليزيا، دراسة مقارنة مع الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، الجزائر،2015.

31) قواز واضح وسمية قطوش، عوامل جذب الاستثمار ومقوماته في الصناعة السياحية بالجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 1، الجزائر، 2018.

32) لزهاري زواويد و عبد الجليل طواهير،دور التنويع الاقتصادي في دعم التنافسية وتحقيق التنمية: التجربة الهندية نموذجا، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 2، العدد 2 ، الجزائر، 2018.

33) ليلى بوحديد والهام يحياوي، إمكانية الاستفادة من التجربة التركية في صناعة السياحة المحلية للجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 5، جامعة المدية، الجزائر، 2016.

34) مايح شبيب الشمري وأحمد عبد الرزاق عبد الرضا، ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية – تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد، العدد 24، العراق، 2016.

35) محمد العيد ، الصناعة السياحية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 3، العدد 4،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس –مستغانم–، الجزائر، 2011.

36) محمد بدراني وآخرون، مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر مؤشرات التنافسية السياحية للقطاع السياحي الجزائري، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 12، العدد 1، الجزائر، 2018.

37) محمد ضيف ياسين وبوعبدلي، نحو نموذج تنموي قائم على التنويع الاقتصادي بالجزائر للتخلص من التبعية النفطية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 5، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018.

38) موسى باهي وكمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، الجزائر، 2016.

39) موسى بن منصور، الاستثمار السياحي ضمن برامج ومخططات التنمية السياحية في الجزائر وآثارها المترتبة عنها مؤشرات التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، الجزائر،2017.

40) مورادتهتان وجلول شويرب ، أثر الاستثمار في القطاع السياحي على بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني :دراسة تحليلية، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد 4، جامعة المدية، الجزائر، 2016.

41) ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008.

42) نبيل بن مرزوق وصالح سراي، تنافسية الصناعة السياحية في الجزائر وتحديات تطويرها، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 03، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018.

43) نبيلة نوي ، التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 35 ، الجزائر،2018.

44) نور الدين شارف، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، الجزائر،2018.

45) هيبة الله أوريسي، الاقتصاد الجزائري بين الأزمة النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، العدد 9، الجزائر، 2018.

46) وسيلة السبتي ومحمد تاج الدين صحراوي ، الاستثمار السياحي كخيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 34، الجزائر، 2017.

47) وسيلة بوفنش، اقتصاد ما بعد النفط، الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، جوان 2017، الجزائر، 2017.

48) وليد معافة، الاستثمار السياحي في الجزائر–دراسة الفرص وتشخيص للمعيقات–، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13 الجزائر،2018.

49) ياسين حفصي بونبعو، إمكانيات ومعوقات القطاع السياحي في الجزائر وآليات ترقيته لتنمية الاقتصاد الوطني – دراسة تحليلية للفترة الممتدة (2008–2016) –، مجلة المؤسسة، العدد 6، الجزائر، 2016.

2. باللغة الأجنبية

1) Mohamed Nasser Hamidato et Baqass Safia, Economic Diversification In Algeria, Global Of Economic And Busines, Vol2, NO:2, University Echhid Hamma Lakhdar-El Oued-Algeria, April 2017.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات

1. باللغة العربية

1) أسماء بللعما، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية –أدرار–، الجزائر، 2018/2017.

2) حسان أحمد صالح القدومي، واقع وآفاق الارشاد السياحي في فلسطين –دراسة جغرافية تحليلية–، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2003.

3) زروق بن موفق، استراتيجية التنويع الاقتصادي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور –الجلفة–، الجزائر، 2019/2018.

4) عميش سمية، دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995–2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف 1، الجزائر،2015.

5) صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2011/2010.

6) صورية مساني، الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة 1995–2014 دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف01، الجزائر،2019/2018.

7) نسيبة سماعيني، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدراة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013.

8) نوال دماد، الاستراتيجية الترويجية واسهاماتها في تسويق السياحة الداخلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، رسالة غير منشورة، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010/2009.

9) وافية محمدي، دور الترويج في ترقية الخدمات السياحية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011.

2. باللغة الأجنبية

1) Elena Elisabeta POMEANU: des etudes sur le tourisme durable et sa contribution au développement régional ،Thèse de doctorat Sciences de l'Information et de la Communication ،Faculté d'Ingénierie Chimique et de Protection de l'Environnement ، université technique Gheorghe Asachi de ISAI ،Roumanie ،2013.

2) Ndjambou Paterne, Diversification économique territoriale: enjeux, déterminants, stratégies, modalités, conditions et perspectives. Thèse de doctorat en Développement régional, Université du Québec à Chicoutimi,Canada, 2013.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

1) حاكم محسن محمد، دور الاستثمار السياحي العربي والأجنبي في دعم الاقتصاد العراقي دراسة تطبيقية في محافظة كربلاء، المؤتمر العلمي الثالث في جامعة أهل البيت، العدد 4، العراق،2006.

2) خالد بن جلول، الأهمية الاقتصادية للاستثمارات السياحية في الجزائر ودورها في دعم وتحقيق التنويع الاقتصادي: دراسة تحليلية وتقييمية للفترة (2000-2016)، المؤتمر العلمي الدولي حول: السياحة الداخلية والجماعات المحلية بين حتمية التنويع الاقتصادي وصناعة التميز يومي 27-28 أفريل 2019، الجزائر، 2019.

3) خديجة بوريب، النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات، الواقع والتحديات المستقبلية، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، جامعة قالمة، 2012.

4) العابد سميرة، صناعة السياحة في الجزائر-الواقع وسبل النهوض-، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، المنعقد يومي 19 و20 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2012.

5) ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، السعودية، 2014.

خامسا: الأوراق والبحوث العلمية

1) إسماعيل إبراهيم سجني، التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة، صحيفة مال الاقتصادية، تاريخ النشر 3 أفريل 2017، تاريخ الإطلاع 2019/05/10، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.maal.com

2) مريم زغاشو ومحمد دهان، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي –اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا- ، ديسمبر 2017 ، متاح على الموقع الالكتروني : https://mpra.ub.uni-muenchen.de/91896/ تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2019/04/26 على الساعة 10:00.

سادسا: مواقع الأنترنيت الرسمية

1. باللغة العربية

3) البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة،متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.government.ae أطلع عليه يوم: 2019/05/24 على الساعة 15:00.

4) الموقع الرسمي للاستثمار في تركيا، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.invest.gov.tr، اطلع عليه يوم 2019/05/10، على الساعة 14:00.

5) رؤية المملكة العربية السعودية 2030، متاح على الموقع الإلكتروني: https://vision2030.gov.sa ، تم الإطلاع عليه 2019/05/10 ، على الساعة 16:00.

6) هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة، متاح على الموقع الإلكتروني https://www.visitsharjah.com تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/05/23، على الساعة 15:50.

7) الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، الاستثمار السياحي، متاح عبر الموقع الإلكتروني: https://scth.gov.sa تم الإطلاع عليه يوم 2019/05/25 على الساعة 21:48.

2. باللغة الأجنبية

1) World Tourism Organization: World Tourism Annual Report 2017, https://www.wttc.org/, cosult éle 14/05/2019,13:00.

2) Word bank; migration and remittance team; development prospectes eesivd out look for remittance, march 2009, www. albankaldawli.org.